شُئون الحج والأماكن المُقدَّسة
في العلاقات المصرية الحجازية
١٩٢٣ - ١٩٣٧

مقدم من

د . نبيل رياض عبدالمولى

أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب – جامعة كفر الشيخ

شُئون الحج والأماكن المُقدَّسة في العلاقات المصرية الحجازية ١٩٢٣ - ١٩٣٧

نبيل رياض عبدالمولى
أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر -كلية الآداب – جامعة كفر الشيخ.
البريد الإلكتروني: nabilryad2266@gmail.com

ملخص البحث: جاءت هذه الدراسة تحت عنوان: شئون الحج والأماكن المقدسة في العلاقات المصرية الحجازية، وقد تناولت العديد من الموضوعات الخاصة بالحج والمحمل الشريف في علاقات مصر بالأراضي الحجازية، حيث تطرقت أولاً لشئون الحج بين مصر والحجاز أواخر عهد الهاشميين، وتحديدًا من عام ١٩٢٣ حيث كانت حادثة عودة المحمل المصري دون استكماله لمراسم الحج، واستعرضت الدراسة أيضًا شئون الحج بين مصر والحجاز بداية عهد الملك عبد العزيز ووقائع حادثة المحمل الشهيرة في موسم حج ١٩٢٦، وأثر هذه الواقعة في توقف إرسال مصر للمحمل الشريف ومخصصات الحرمين الشريفين لمدة زادت عن العشر سنوات، حيث شهدت هذه الفترة خلافات سياسية ودينية بين مصر والمملكة الحجازية، وظهر جليًا التداخل الواضح بين قضايا الدين والسياسة في علاقات البلدين.

وأبرزت الدراسة جهود مصر الصحية في الأراضي الحجازية، وبصفة خاصة خلال موسم الحج، وأهم الإجراءات التي كانت تقوم بها الحكومة المصرية للحد من انتشار الأمراض بين الحجاج في هذه المناسبة الدينية، ويتبين ذلك من خلال البعثات الطبية التي كانت ترسلها مصر كل علم بصحبة بعثة الحج الرسمية، وإلى جانب ذلك فإن مجلس الصحة البحرية المصري كان له دورًا ملموسًا في متابعة الحالة الصحية بالحجاز خلال موسم الحج.

واستعرضت الدراسة مظاهر تنسيق شئون الحج بين مصر والحجاز، والتي شملت الرسوم المفروضة على الحجاج المصريين، وترتيب استقبالهم وتواجدهم

في الأماكن المقدسة، إلى جانب المحافظة على مكانة مصر في موسم الحج، فضلاً عن الاهتمام بشئون الحج الاقتصادية من حيث تنظيم تجارة الحج بين مصر والحجاز لراحة الحجاج المصريين، وما يرتبط بالحج أيضًا من أعمال خيرية متنوعة.

وأخيرًا قامت الدراسة بإلقاء الضوء على العلاقات المصرية السعودية في إطار معاهدة ١٩٣٦، والتي اشتملت على مادتين تختصان بالنواحي الدينية، أولهما ما يرتبط بتسهيل فريضة الحج للحجاج المصريين، وثانيهما ما يتعلق بدور مصر في صيانة وتعمير الأماكن المقدسة، الأمر الذي أدى إلى عودة المحمل المصري بصحبة بعثة الحج المصرية عام ١٩٣٧، وما أعقب ذلك من قيام مصر بدور فعال في مشروعات الحرمين الشريفين والأماكن المقدسة.

الكلمات المفتاحية

المحمل الشريف – شئون الحج – الأماكن المقدسة – حادثة المحمل المصري – جهود مصر الصحية في الحجاز – الحجاج المصريين – الحج والأعمال الخيرية – العلاقات المصرية السعودية.

Hajj and Holy Places Affairs in the Egyptian Hijaz Relations

Nabil Riad Abdel Mawla
Assistant Professor of Modern and Contemporary History - Faculty of Arts - Kafr El Sheikh University.
E-mail: nabilryad2266@gmail.com

Abstract: This study came under the title: Hajj and Holy Places Affairs in the Egyptian Hijaz Relations, it dealt with many issues related to the Hajj and the honor Mahmal in Egypt's relations with the Hijaz lands, first, it dealt with the Hajj affairs between Egypt and the Hijaz at the end of the Hashemite era, specifically from 1923, where the incident of return the Egyptian Mahmal without completing the Hajj ceremonies, and the study also reviewed the affairs of the Hajj between Egypt and the Hijaz at the beginning of the reign of King Abdul Aziz and the facts of the famous incident of Al-Mahmal in the 1926 season, and the effect of this incident on the cessation of Egypt's sending of the honorable Mahmal and the allocations of the Two Holy Mosques for a period of more than ten years. this period witnessed political and religious differences between Egypt and the Hijaz Kingdom, and the clear overlap between issues of religion and politics in the relations of the two countries was evident.

The study highlighted Egypt's health efforts in the Hijaz, especially during the Hajj season, the most important measures taken by the Egyptian government to limit the spread of diseases among pilgrims on this religious occasion, and this is evidenced by the medical missions that Egypt sent every science with the official Hajj mission. In addition, the Egyptian Maritime Health Council had a tangible role in monitoring the health status of the Hijaz during the Hajj season.

The study reviewed aspects of coordination of Hajj affairs between Egypt and the Hijaz, which included fees imposed on Egyptian pilgrims, arranging their reception and

presence in the holy places, as well as preserving Egypt's position during the Hajj season, as well as paying attention to Hajj economic affairs in terms of organizing the Hajj trade between Egypt and the Hijaz for convenience Egyptian pilgrims, and various charitable works related to Hajj.

Finally, the study sheds light on the Egyptian-Saudi relations within the framework of the 1936 treaty, which included two articles related to religious aspects, the first of which is related to facilitating the Hajj Hajj to the Egyptian pilgrims, and the second is related to the role of Egypt in the maintenance and reconstruction of the holy sites, which led to the return of the Egyptian bearer accompanied by The Egyptian Hajj mission in 1937, and what followed, in which Egypt played an active role in the projects of the Two Holy Mosques and the Holy Places.

Keywords

honor Mahmal - Hajj Affairs - Holy Places - Egyptian Mahmal incident - Egypt's health efforts in the Hijaz - Egyptian pilgrims - Hajj and charitable works - Egyptian Saudi relations.

- **مدخل:**

اتسمت العلاقات المصرية الحجازية دائمًا بجذور ضاربة في أعماق التاريخ، نظرًا لما بين البلدين من صلات سياسية واقتصادية واجتماعية مُشتركة، فضلاً عن الروابط الدينية والتي كانت من أكبر مظاهر الترابط والتواصل بين الجانبين.

وتبدأ فترة الدراسة في عام ١٩٢٣ بالحدث التاريخي المُتمثِّل في عودة المحمل المصري من الحجاز دون استكماله لرحلة الحج، وتستعرض العديد من الموضوعات المُهمة مثل الصراع السياسي بين الهاشميين وآل سعود، وأثر ذلك في تخوف الجانب المصري بشأن المزارات الدينية وبصفة مُحدَّدة في المدينة المنورة، وأهم الجوانب المُرتبطة بشُئون الحج والأماكن المُقدَّسة أواخر عهد الهاشميين وبدايات حُكم آل سعود.

وتتناول الدراسة أيضًا التداخل الواضح بين السياسة والقضايا الدينية وثيقة الصلة بشُئون الحج بعد حادثة المحمل عام ١٩٢٦، وما ترتب عليها من تداعيات وآثار مُختلفة في مصر والحجاز، ورغم توقف مصر عن إرسال بعثة الحج الرسمية وما يُصاحبها من صدقات ومُخصَّصات بدايةً من عام ١٩٢٧، فإنَّ الحكومة المصرية كان لها جهود ملموسة في العناية بالنواحي الصحية في الأراضي الحجازية، ولا سِيَّما ما يتعلق منها برعاية الحُجاج خلال أدائهم لمناسك الحج، وهو ما كان واضحًا من حرص مصر على إرسال بعثاتها الطبية للحجاز في كل مواسم الحج، وفي الوقت نفسه جاء اهتمام الجانب المصري بإقامة العديد من المشروعات العُمرانية لخدمة الحُجاج من شتى البقاع الإسلامية .

ويُعد توقيع مُعاهدة الصداقة المصرية السعودية في مايو ١٩٣٦ بمثابة البداية الحقيقية لفض التداخل الواضح بين الدين والسياسة في علاقات الدولتين، فإلى جانب ما احتوته المُعاهدة من مواد خاصة باعتراف مصر السياسي بقيام المملكة العربية السعودية ونظام الحُكم بها، فقد اشتملت على

مادتين خاصتين بالنواحي الدينية، تناولت الأولى كل ما يختص بأداء فريضة الحج للرعايا المصريين، وتطرَّقت الثانية لدور مصر الرسمي في رعاية الحُجاج وعمارة الحرمين الشريفين.

وإجمالاً تُحاول الدراسة الإجابة عن العديد من التساؤلات الخاصة بشُئون الحج والأماكن المُقدّسة في إطارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، من خلال عمليات الرصد والتحليل لأبرز الأحداث التاريخية التي شهدتها طبيعة العلاقات المصرية الحجازية.

- **الصراع السياسي بين الهاشميين وآل سعود:**

استطاعت الدولة العثمانية أن تستعيد نفوذها في الحجاز عن طريق واليها في مصر محمد علي باشا، والذي بدأ في محاربة آل سعود منذ عام ١٨١١، واستمر محمد علي في إدارة الشُئون الحجازية نيابةً عن السُلطة العثمانية حتى مُعاهدة لندن ١٨٤٠، والتي تمَّ بموجبها سحب القوات المصرية من الجزيرة العربية وبلاد الشام، وبالتالي تمكَّن العثمانيون من إحكام سيطرتهم على الحجاز بعد انتهاء الحكم المصري، وأصبح تعيين أو عزل أشراف مكة مُرتبطًا بالأوامر الصادرة من الباب العالي في استانبول[١] .

وقد تولى الشريف الحسين بن علي شرافة مكة عام ١٩٠٨، وقام بثورته ضد الدولة العثمانية في عام ١٩١٦، وبانتهاء الحرب العالمية الأولى في نوفمبر ١٩١٨، لم يدم تأييد بريطانيا كثيرًا للشريف الحسين، إذ أنَّ تطور الأحداث السياسية وتخلي الإنجليز عن بعض الوعود المبذولة للحسين أوجد نوعًا من سوء التفاهم بينهما، زاده إصرار الحسين بتنفيذ تلك الوعود، مما أشعر بريطانيا بالقلق من كثرة مطالب الهاشميين، فبدأت في إهمال الحسين وإظهار عدم دعمها الصريح له مثلما كان يحدث سابقًا [٢].

ومع تخلي الإنجليز عن تأييدهم التقليدي للحسين، بدأت المُواجهات العسكرية بين القوات النجدية والجيش الهاشمي، وتمثَّل ذلك في قيام أتباع الإمام عبدالعزيز بالاعتداء على الحدود الحجازية عام ١٩٢١، وردًا على

ذلك قام الشريف الحسين بمنع النجدين من أداء فريضة الحج في هذا العام، ثُمَّ سمح لهم بالحج في العام التالي بعد ضغط بريطانيا بناءً على إلحاح سُلطان(*) نجد (٣) .

وسُرعان ما تجدَّدت الخلافات والنزاعات الحدودية بين الهاشميين وآل سعود، خاصةً بعد إنشاء المملكة العراقية عام ١٩٢١ تحت حكم فيصل بن الحسين، وإمارة شرق الأردن في نفس العام أيضًا بقيادة ابنه الآخر الأمير عبدالله، وهكذا أصبح السُلطان عبدالعزيز مُحاطًا بالشريف الحسين وأبنائه من ثلاث جهات، ولذا تدخلت بريطانيا لعقد مُؤتمر الكويت عام ١٩٢٣، لتسوية كل مظاهر الخلاف بين الجانبين، غير أنَّ المُؤتمر فشل في تحقيق أهدافه التي عُقِد من أجلها، نظرًا لعدم حضور وفد الحجاز(٤) .

وقد أدى فشل مُؤتمر الكويت إلى تسارع احتمالات المُواجهات الحربية بين السُلطان عبدالعزيز والشريف الحسين، حيث استغل ابن سعود هذه الفرصة لتأكيد وجهة نظره المُتعلقة بسياسة الهاشميين المُعادية له، وحَمَّل الحسين وأبناءه مسئولية عدم نجاح المُؤتمر، كما أصدر الكتاب الأخضر النجدي الذي شرح فيه المسائل المُختلف عليها مع الحكومة الهاشمية، مُظهرًا تَعنُّت حكومة الحجاز ومطامع الحسين التي قضت على الأمل في إرساء قواعد الأمن والسلام في المنطقة، وذلك بهدف إحراج الموقف الهاشمي وكشفه أمام الرأي العام العربي والإسلامي والدولي(٥).

وكان الشريف الحسين قد فقد كثيرًا من مكانته ونفوذه داخل الحجاز ،لأنَّ السياسة الاقتصادية والإدارية والمالية التي اتبعها قد أضرت بسُلطانه وجعلت أعداد الحُجاج في تناقص مُستمر، بحيث أصبحت موارد موسم الحج لا تكفي لإعالة سكان مكة، لاعتمادهم على دخل الحج في حياتهم المعيشية طوال العام، كما أدى انقطاع مُساعدات الإنجليز المالية عن الحسين إلى عدم تمكنه من دفع الأموال للقبائل الحجازية القوية، والتي كان في استطاعتها مُساعدته في حال تعرضه للقبائل النجدية، وفضلاً عن ذلك فقد زاد غضب

النجديين تجاه الشريف الحسين بعد اتفاقه مع أبنائه في مارس عام ١٩٢٤ بشأن المُناداة به خليفةً للمسلمين(٦) .

لقد كانت كل الظروف مُهيأة لابن سعود للقضاء على الهاشميين في الحجاز، خاصةً وأنَّ القوات الحجازية لم تكن تُقارن بالإخوان النجديين في شدتهم وقوة إيمانهم، ولذا عقد السُلطان عبدالعزيز مُؤتمرًا بالرياض في يوليو ١٩٢٤، وأعرب النجديون في هذا المُؤتمر عن رغبتهم في الحج خلال هذا العام، حتى لو أدى الأمر إلى استيلائهم على الحجاز بالقوة، غير أنَّ سُلطان نجد فضل التريث وتأجيل الأمر حتى يرجع الحُجاج المسلمون إلى بلادهم، مُبررًا ذلك بتخوفه من احتمالية تعرضهم لمخاطر الحرب بينه وبين الشريف الحسين، وهو ما قد يترتب عليه استياء في الرأي العام الإسلامي(٧).

وفي أثناء تلك التطورات السياسية في الحجاز كان العالم الإسلامي يشعر بالغضب الشديد، نظرًا لإعلان كمال أتاتورك في ٣ مارس ١٩٢٤ إلغاء منصب الخلافة في تركيا، ومن ثمَّ بدأت تتشكل في بعض الأقطار الإسلامية لجان للنظر في أمر الخلافة الإسلامية، وكانت أكثر الأصوات ارتفاعًا في هذا المجال لجنة الخلافة الهندية، والتي أعلنت عندما وصلتها أنباء مُؤتمر الرياض عن تأييدها لسُلطان نجد، كما أرسلت إليه تُشجعه في حربه ضد الشريف الحسين لإخراجه من الحجاز، خاصةً وأنَّ الهند كانت مُتأثرة من مُعاملة الحسين السيئة للحُجاج الهنود(٨).

وفي مصر برزت الدعوة لعقد مُؤتمر إسلامي في القاهرة لبحث مسألة الخلافة، ومن ثمَّ اجتمع العلماء برئاسة شيخ الأزهر محمد أبو الفضل الجيزاوي في ٢٥ مارس ١٩٢٤، ونشروا بيانًا أفتوا فيه ببطلان بيعة الخليفة عبد المجيد الذي نصَّبهُ الكماليون بدون سُلطة، لأنَّ الإسلام لا يعرف خلافة بهذا المعنى، وقرروا الدعوة إلى عقد مُؤتمر إسلامي يحضره مُمثلون عن جميع الدول الإسلامية، وذلك للبحث عن الشخص المُناسب لكي تُسند إليه

الخلافة الإسلامية، وحدَّدوا شهر مارس من عام ١٩٢٥ موعدًا لانعقاد المُؤتمر[٩] .

ومن ناحية أخرى كان لحافظ وهبة مستشار السُلطان عبدالعزيز دور كبير في إقناعه بغزو الحجاز، استغلالاً للأوضاع السياسية المُناسبة، والتي تمثَّلت في إعلان الشريف الحسين بخلافته لزعامة العالم الإسلامي، وهو ما أغضب المسلمين في الهند ومصر وأكثرية العالم الإسلامي، كما أنَّ موقف الحسين من قضية فلسطين لم يكن مُرضيًا لبريطانيا، وفي الوقت نفسه فإنَّ ابن سعود لم ينس إنذار الإنجليز له عام ١٩١٩ بعد قضائه على جيش الحسين في معركة تُربة، ولذا كان مُتهيبًا أكثر منه مُترددًا، ولكنه اقتنع أخيرًا بأن يهجم على الطائف، فإذا استولى عليها جعلها نقطة مُساومة بينه وبين الحسين[١٠].

وبعد الاستقرار على غزو الحجاز تمكَّنت القوات النجدية في ٧ سبتمبر ١٩٢٤ من الاستيلاء على الطائف القريبة من مكة، رغم المُساعدات التي أرسلها ناظر الحربية الهاشمية اللواء صبري باشا، والتي شملت حوالي ٤٠٠ جنديًا مُسلحين بالمدافع الجبلية والرشاشة، ومع ذلك لم تصمد الطائف كثيرًا أمام قوة الإخوان النجديين وشدة بأسهم، وصاحب هذا الغزو كثير من أعمال السلب والنهب والقتل، وكان لهذه الحوادث أثر في نفس السُلطان عبدالعزيز، ولذا أمر بتشكيل لجنة لتقرير الخسائر وتعويض المنكوبين من أهل الطائف[١١].

وقد استغل الحسين تلك التجاوزات التي حدثت في الطائف، حيث أخذ يُضخم من أمرها ليكسب تعاطف العالم الإسلامي إلى جانبه، بينما بدأ السُلطان عبدالعزيز في التودد للمسلمين بإعلانه أنَّه يرغب فقط في تطهير بلاد الحرمين من ظُلم الحسين، مُؤكدًا أنَّ مكة بعد ذلك ستكون لكافة الأمم الإسلامية، وأنَّه سيترك مصير الحجاز ليُقرره المسلمون في مُؤتمر عام يُدعون إليه[١٢].

واستمرت المعارك الحربية بين الطرفين المُتحاربين، حيث اشتبكت القوات النجدية مع الحجازية في معركة الهدى بالقرب من الطائف، وانتهى الأمر بانتصار النجديين في ٢٦ سبتمبر ١٩٢٤، واضطرت قوات الهاشميين للانسحاب مما جعل الطريق مفتوحًا للاستيلاء على مكة، ولكن الجيش النجدي توقف عن مُهاجمتها بناءً على أوامر ابن سعود تجنبًا للقتال في حدود الحرم الشريف [١٣]، ومن الواضح أنَّ السُلطان عبدالعزيز لم يكن يُريد إثارة الرأي العام الإسلامي بالاستيلاء على مكة بالقوة العسكرية، احترامًا لمشاعر المسلمين في شتى بقاع الأرض، وحتى لا يكتسب الحسين أي مُساندة من جانب الدول العربية والإسلامية.

ومع اضطراب الأحوال في الحجاز بعد عجز جيشها عن التصدي لقوات النجديين، رأى أعيان الحجاز ضرورة تنازل الحسين عن العرش لابنه الأمير علي، اعتقادًا منهم أنَّ ذلك سيضع نهاية للحرب بجلاء النجديين وعودتهم إلى بلادهم، وبالفعل تمَّت مُبايعة الأمير علي ملكًا دستوريًا للحجاز فقط في ٤ أكتوبر ١٩٢٤، ودون أن يتلقب بالخلافة الإسلامية مثل والده، وفي اليوم نفسه غادر الشريف الحسين مدينة جدة مُتوجهًا إلى العقبة، ومن ناحية أخرى قام عبدالملك الخطيب مُعتمد الحكومة الهاشمية في مصر بإبلاغ رئيس الوزراء سعد زغلول بهذه التطورات السياسية[١٤].

كما أرسل الحزب الوطني الحجازي(*) في جدة برقية إلى واصف بطرس غالي وزير الخارجية المصرية، تناولت قرار الأمة الحجازية بإجبار الشريف الحسين في التنازل عن مقاليد الحكم، وإلى التوافق بمُبايعة الأمير علي ملكًا دستوريًا بشرط الاحتكام لرأي الأمم الإسلامية فيما يؤول إليه أمر الحجاز، وتناولت البرقية الإشارة إلى الخطابات التي تمَّ إرسالها للسُلطان عبدالعزيز بشأن التفاوض، مُؤكدةً أنَّ الشعب الحجازي بعد هذا التبليغ يُلقي كامل المسئولية على عاتق المسلمين، وذلك في حالة عدم المُسارعة بإيقاف الجيش النجدي عند آخر نقطة وصل إليها، ولذا كانت المُطالبة بالضغط على

ابن سعود لإرسال مندوبيه لإجراء المُباحثات واتخاذ الإجراءات الفعالة لحفظ البلاد [١٥] .

وبعد مُبايعة الأمير علي ملكًا للحجاز قام بالانتقال إلى جدة وتحصن بها استعدادًا لمواصلة الحرب مع ابن سعود، وما كاد الجيش الهاشمي يُغادر مكة ويتركها مفتوحة حتى كانت قوات الإخوان تأخذ طريقها إليها، وفي ١٦ أكتوبر ١٩٢٤ دخل النجديون مكة دون قتال ونادوا فيها بالأمان، ثُمَّ اجتمع علماؤهم بعلماء مكة وتباحثوا في مسائل الخلاف الدينية بينهم، وتمَّ الاتفاق على هدم القباب التي تعلو بعض القبور، وضرورة إبطال البدع وتحريم شرب الدخان، وتولى شُئون الحكم في مكة الشريف خالد بن لؤي أحد قواد الجيش النجدي [١٦] .

وهكذا استطاع السُلطان عبدالعزيز الاستيلاء على مكة دون إراقة دماء أحد من أهلها، مما ترك أثرًا حسنًا في نفوس العالم الإسلامي، كما أعلنت الدول التي لها تمثيل سياسي في جدة عن حيادها تجاه الصراع الدائر بين الهاشميين وآل سعود، ولكنها اشترطت أن تعمل القوى المُحَارِبة على حماية رعاياها وتَحَمُّل تبعة ما يقع عليهم من أضرار، وقد أدخل هذا الموقف الحيادي الطمأنينة إلى نفس سُلطان نجد، ولذا سارع في ٥ ديسمبر ١٩٢٤ بالتوجُّه إلى مكة حيث دخلها مُحرمًا[١٧] . ويبدو أنَّ غرضه من ذلك كان مُراقبة تطورات الأوضاع السياسية، خاصةً مع قرب المسافة إلى جدة التي يتحصن بها الملك على بن الحسين، فضلاً عن أنَّ تواجده في مكة كان دليلاً على قُرب سقوط النظام السياسي للهاشميين .

وشهد حصار القوات النجدية للمدينة المنورة تواتر بعض الشائعات عن حدوث أضرار للحرم النبوي، ولذا أرسل الملك فؤاد برقية عاجلة إلى ابن سعود جاء فيها: "إنَّ الحرب القائمة حول المدينة قد أقلقت خواطر المسلمين قاطبةً، لما عساه يحدث من تأثيرها في الأماكن المُقدَّسة التي نُجِلها جميعًا ونُحافظ على آثارها الكريمة، ولا يخفى على عظمتكم ما لهذه الأماكن من

الحُرمة التي توجب أن تكون بعيدة عن كل أذى رغم ما يقتضيه أي نزاع أو خلاف، ولكن ما نعتقده في شديد غيرتكم الدينية ما يُطمئن قلوبنا والمسلمين على صيانة الحرم النبوي الشريف وآثار السلف الصالح بالمدينة"(١٨) .

وقد حرص وكيل السُلطان عبدالعزيز في القاهرة على نفي تلك الاخبار المُتواترة بشأن الحرم النبوي، حيث أرسل برقية إلى وزير الداخلية أحمد زيور باشا، نافيًا فيها حدوث أية تعديات على المدينة وآثارها المُقدَّسة، مُؤكدًا أنَّ الجيش النجدي ليس معه مدافع وإنَّما يكتفي فقط بحصار حامية المدينة، وأنَّ ما يُنشر في هذا الشأن مُجرد أكاذيب يُرَوِّج لها علي بن الحسين(١٩) .

ومن جانبها قامت الحكومة المصرية بمُبادرة للوساطة بين الهاشميين وآل سعود لإجراء الصلح بينهما، حيث أرسلت وفدًا برئاسة الشيخ مصطفى المراغي رئيس المحكمة الشرعية العُليا في مصر، وكان برفقته طلعت بك عبدالوهاب سكرتير الملك فؤاد، وقد التقى الوفد المصري بالملك علي في جدة، وخلال تلك المقابلة حاول الملك علي استغلال الفرصة للتقرب من الملك فؤاد للحصول على تأييده ودعمه في صراعه مع ابن سعود، نظرًا لمكانة مصر التاريخية ودورها الملموس في الحجاز، فضلاً عن كونها أكبر دولة عربية وإسلامية آنذاك، ولذا قدَّم للوفد كتابًا لإيصاله لملك مصر جاء فيه: "وإني أعد بأن أكون على وفاق تام مع جلالتكم في القضية الإسلامية الكبرى، وبأن لا يكون لحكومتي الحجازية سياسة تُخالف سياسة مصر أو تضر بمصالحها في الداخل والخارج، وزيادةً في إقامة الحُجة على الرغبة في الاتفاق أعد بأن أستخدم الأكفاء المصريين، للقيام بما تحتاج إليه البلاد في أمورها الفنية كالمهندسين والأطباء وغيرهم من الأخصائيين، وأوكد لجلالتكم استعدادي لإجراء ما تُشيرون به بكل سرور"، وفي نهاية كتابه جاءت مُناشدته للملك فؤاد بالتدخل لحل الأزمة في الحجاز، وتقديم كل وسائل المُساعدة بالطريقة المُناسبة التي يراها(٢٠).

ولَعَلَّ تلك الكلمات تُبيِّن بوضوح مُحاولات التقرب التي أبداها الملك علي بن الحسين للحفاظ على مُلكه في الحجاز، خلافًا للسياسات السابقة التي انتهجها والده مع مصر وحكومتها، نظرًا لضعف موقفه السياسي بعد تواجد سُلطان نجد في مكة وحصاره لجدة والمدينة، وبالتالي لم يجد أمامه إلا هذه التنازلات والمُغريات ليُقدِّمها لملك مصر مُحاولاً استقطابه إلى جانبه.

وتوجَّه الوفد المصري أيضًا إلى مكة لمُقابلة السُلطان عبدالعزيز، في مُحاولة لحل النزاع الدائر بين الطرفين المُتحاربين سلميًا، ولكن ابن سعود لم يكن راغبًا في إغضاب مصر، حريصًا في الوقت نفسه على العلاقات الودية معها، ولذا قام حافظ وهبة بإخبار الشيخ المراغي برفض سُلطان نجد تَدَخُّل بريطانيا في شأن هذا الخلاف السياسي، وأنَّه ليس من اللائق قبول الوساطة المصرية الآن، مُنوِّهًا إلى أنَّ حُكم الأشراف في الحجاز أصبح قريبًا من الزوال، مُشيرًا إلى المعلومات التي وصلته عما تُقاسيه مدينة جدة من شدة الحصار المفروض عليها (٢١).

وأثناء لقاء حافظ وهبة مع الوفد المصري تطرَّق إلى سابق تصرفات الملك الحسين مع المحمل المصري عام ١٩٢٣، وإلى اتهام البعثة الطبية المصرية بأنَّها حاولت تسميم المياه، إضافةً إلى نزع اسم الملك فؤاد من الكسوة الشريفة في موسم حج ١٩٢٤، مُحاولاً تأليب أعضاء الوفد ضد سياسات الحكومة الهاشمية تجاه مصر، وفي الوقت نفسه قدَّم لهم مُقترحًا بشأن مصر والحجاز، مُتضمِّنًا عدة نقاط كان من بينها : أن يكون الحُكم في الحجاز لأهله، وللعالم الإسلامي من جهة الحقوق التي لهم في البقاع المُقدَّسة، وإجراء استفتاء عام لاختيار حاكم للحجاز تحت إشراف مندوبي العالم الإسلامي، مع التأكيد على أن تكون الشريعة الإسلامية هي الدستور المُعتمد في أرض الحجاز، وألا تعقد حكومة الحجاز أية اتفاقات اقتصادية مع دول غير إسلامية(٢٢).

ومن جانبه طلب ابن سعود من أعضاء الوفد المصري نقل تلك المُقترحات إلى الملك فؤاد لدراستها، وفوضه في دعوة مندوبي الدول الإسلامية للنظر في هذه الموضوعات لتقرير ما يرونه مُناسبًا، مُؤكدًا على أنَّ قراراتهم ستكون موضع التنفيذ من جانبه، ومن الواضح أنَّ سُلطان نجد قد حقق الهدف الذي كان يرمى إليه من تلك المناورة، لأنَّه لم يُنفِّذ شيئًا من تلك التفاصيل التي عرضها [٢٣]، ويبدو أنَّ السُلطان عبدالعزيز كان يحاول أن يكسب عامل الوقت دون حدوث مُشكلات سياسية مع الدول الإسلامية وبصفةٍ خاصة الجانب المصري، مُستغلاً في ذلك تفوقه العسكري أمام قوات الملك علي المُحَاصَرة في المدينة وجدة.

وعلى أية حال فقد تسارعت الأحداث السياسية في بلاد الحرمين لصالح ابن سعود، حيث استسلمت حامية المدينة المنورة في ٥ ديسمبر ١٩٢٥، وبعد ذلك لم يتمكن الملك علي من مُواصلة الدفاع عن جدة بسبب ضعف قواته العسكرية، ولذا وسَّط المُعتمد البريطاني في جدة المستر "جوردن" الذي تواصل مع السُلطان عبدالعزيز بشأن الشروط التي بمُقتضاها تنازل الملك علي عن حُكم الحجاز، وكان من أهمها تعهد ابن سعود بمنح الملك علي الحق في أخذ أمتعته الشخصية التي بحوزته، فضلاً عن إعطاء عائلة الحسين جميع مُمتلكاتهم الشخصية في الحجاز بشرط أن تكون من المورثة لهم، وفي ٢٢ ديسمبر ١٩٢٥ غادر الملك علي نهائيًا الأراضي الحجازية [٢٤]. وبالتالي انتهت كافة أشكال المُواجهات العسكرية من الصراع بين الهاشميين وآل سعود لصالح سُلطان نجد.

وبتنازل الملك علي عن عرش الحجاز وانتهاء حُكم الأسرة الهاشمية، بدأت مرحلة جديدة في حياة السُلطان عبدالعزيز، حيث لم يجد أعيان جدة ومكة خيرًا منه لحكم البلاد الحجازية، ومن ثمَّ قدَّموا له في ٧ يناير ١٩٢٦ مُبايعتهم له ملكًا على الحجاز [٢٥].

- **شُئون الحج بين مصر والحجاز أواخر عهد الهاشميين:**

شهدت العلاقات المصرية الحجازية في نهاية حُكم الشريف الحسين توترًا واضحًا فيما يتعلق بالعديد من الموضوعات المُرتبطة بشُئون الحج، ولَعَلَّ من أبرزها ما حدث خلال الاستعداد لموسم حج ١٩٢٣، وتمثَّل ذلك في المُقترح المصري بإنشاء عيادة طبية في التكية المصرية (*) بمكة المكرمة، فضلاً عن الأزمة التي صاحبت إرسال البعثة الطبية المصرية لرعاية الحُجاج المصريين وغيرهم .

وتمثَّلت المُهمة الأساسية التي أُنشئت من أجلها تكيتي مكة والمدينة في تقديم الطعام للفقراء المُترددين عليهما من سكان المدينتين المُقدَّستين، ومن الحُجاج القادمين إليهما من جميع أنحاء العالم الإسلامي دون تفريق بين الأجناس، إلا أنَّ التكيتين تجاوزتا هذه المُهمة إلى أبعد من ذلك، حيث كانتا تُمثِّلان المركز الرئيسي لقافلة الحج المصري والمحمل الشريف، إضافةً إلى البعثات الرسمية المُرافقة للحُجاج المصريين، كما كانت التكية المصرية في مكة مقرًا تلتقي فيه الوفود الإسلامية من جميع الجنسيات، في دلالة واضحة على الترابط بين المسلمين من جميع أنحاء العالم خلال موسم الحج، وبالتالي فإنَّ التكايا المصرية كانت علامة بارزة للدور المصري في الحجاز بكافة أشكاله السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن الجانب الديني (٢٦) .

وكانت التكية المصرية في مكة مثارًا للخلاف السياسي بين مصر والحكومة الهاشمية قُبيل موسم حج ١٩٢٣، حيث لاحظ مبروك فهمي باشا عندما كان أميرًا للحج في عام ١٩٢٢ حالة الأراضي المُقدَّسة وخلوِّها من الأطباء، مُشيرًا إلى أنَّ المرضى يبقون بعللهم ويتألمون طول السنة، انتظارًا لوصول المحمل المصري لعرض أنفسهم على البعثة الطبية المُرافقة للحُجاج، مُؤكدًا على أنَّ حالة هؤلاء المرضى تحتاج إلى عناية طبية كبيرة في ظل نُدرة عدد الأطباء في الحجاز، ولذا تمَّ رفع تقرير للملك فؤاد بشأن الأوضاع الصحية في الأماكن المُقدَّسة، فأصدر أوامره بإنشاء عيادة طبية بصفة

مُستديمة وصيدلية بالتكية المصرية في مكة المكرمة، رحمةً بالفقراء وشفقةً على المرضى، وبصفةٍ خاصة خلال موسم الحج [٢٧] .

ومن جانبها قامت وزارة الأوقاف المصرية بدراسة مشروع إنشاء العيادة الطبية، وذلك عن طرق إجراء تعديلات بمحلات الدور الأرضي بالتكية المصرية وبناء دور جديد أعلى المبنى، وتمَّ فتح اعتماد مالي بمبلغ ٤٢٠٠ جنيهًا مصريًا لنفقات المشروع، كما انتدبت الوزارة حامد أفندي شاكر المهندس لديها لتنفيذ التعديلات الجديدة، حيث وصل إلى مكة في ٢٥ مارس ١٩٢٣ بصُحبة الصُناع والعمال الذين تمَّ اختيارهم للقيام بأشغال العمارة المطلوبة، كما أرسلت الوزارة بعض الأدوات الخاصة باستكمال بناء التكية من مصر[٢٨].

وفي ٩ مايو ١٩٢٣ قام المهندس المسئول عن إجراء التعديلات بالتكية المصرية بإرسال تقرير إلى وزارة الأوقاف، مُشيرًا فيه إلى أنَّ قاضي قضاة الحكومة الهاشمية أبلغه شفويًا بعدم الموافقة على بناء دور علوي بالتكية، وأنَّها تُعارض في إنشاء عيادة طبية وصيدلية بمقر التكية، مُبررًا ذلك بأنَّ موقع التكية مُجاور للحرم الشريف ولمقر إدارة الحكومة الهاشمية[٢٩].

وبناءً على ذلك قام وزير الأوقاف أحمد علي بتوجيه مُذكرة إلى وزير الخارجية محمد توفيق رفعت، أوضح فيها أنَّ التكية المصرية تابعة لوزارة الأوقاف، ويتم الصرف عليها من ريع الأطيان الموقوفة عليها، مُنوهًا إلى أنَّ المشروع المُقرَّر تنفيذه يرتبط بالأعمال الخيرية فقط، نظرًا لما فيه من مصلحة الفقراء وحُجاج بيت الله الحرام، مُطالبًا بضرورة التواصل مع الحكومة الهاشمية لكي تُصرح لمندوب الأوقاف بإجراء التعديلات المطلوبة، مع تقديم المُساعدة وكل ما يلزم من التسهيلات حتى لا يتعطل تنفيذ المشروع وتضيع المصاريف التي أُنفقت عليه[٣٠].

وقد أحالت وزارة الخارجية المصرية مُذكرة وزارة الأوقاف إلى دار المندوب السامي في مصر، والتي قامت بدورها بتكليف القُنصل البريطاني في جدة بمُتابعة الموضوع مع الحكومة الهاشمية، وفي ٧ يوليو ١٩٢٣ تلقى

القُنصل رسالة من وكيل الخارجية الهاشمية فؤاد الخطيب تضمَّنت وجهة نظر حكومته في هذا المشروع، والتي أشارت إلى موقع التكية المصرية ومُخالفته للشروط الصحية، نظرًا لازدحام الفقراء حولها ومبيتهم أثناء الليل في جوارها ليتيسر لهم الحصول على الطعام الذي تُقدمه التكية، مما يُؤدي إلى حدوث نجاسات في أفضل أماكن مكة وعلى أبواب الحرم الشريف، مُبديًا في الوقت نفسه استعداده لتقديم قطعة أرض جديدة قريبة من موقع التكية المصرية(٣١).

وأثناء موسم الحج لعام ١٩٢٤ عاد الحديث مرةً ثانية عن تطوير مبنى التكية المصرية في مكة، حيث قام أمير الحج اللواء موسي فؤاد باشا بمُناقشة هذا الموضوع مع الشريف الحسين، غير أنَّ ملك الحجاز بَرَّرَ عدم مُوافقته على إقامة البناء العُلوي باعتبار أنَّ التكية ضررها أكثر من نفعها، مُشيرًا إلى أنَّ فقراء الحُجاج من الجاويين والهنود وغيرهم يقصدونها مدة الحج للحصول على الطعام، وبعد ذلك يذهبون حيث ينامون حولها ويقضون حاجتهم مما يُؤدي إلى انتشار الروائح الضارة بالصحة، مُنوِّهًا إلى أنَّ حكومته لا تستطيع منعهم وهم حُجاج بيت الله الحرام، ولذا أعاد تقديم الاقتراح الخاص بأن يكون البناء الجديد في موقع قريب من مكان التكية حفاظًا على الصحة العامة(٣٢).

وفي رده على حديث الشريف الحسين أشار أمير الحج إلى وجود قطعة أرض فضاء بجوار مبنى التكية تسمح ببناء العيادة الطبية عليها، ولكن الحسين ظل مُتمسِّكًا بموقفه الرافض لوجود أي مظهر للعيادة الطبية، وكانت وجهة نظر أمير الحج أنَّ ملك الحجاز يُريد التخلص من التكية وكل شيء مصري بأي طريقة(٣٣).

وبعد تخلي الشريف الحسين عن الحكم لابنه أواخر عام ١٩٢٤، كان موقف الملك علي مُغايرًا تمامًا لموقف أبيه من حيث إقراره بحقوق مصر في الأراضي الحجازية حيث جاء في رسالته للملك فؤاد: "ويكون لجلالتكم الحق في إنشاء ما تسمح به نفسكم الكريمة من المعاهد الدينية والمدارس

العمومية والمستشفيات والمعازل الصحية ومخازن الأدوية الضرورية والملاجئ والتكايا، في أي بلد وأي مكان من البلاد المُقدَّسة الحجازية ،على نفقة جلالتكم الملوكية من غير أي مراقبة"(٣٤).

وتُعد مُشكلة البعثة الطبية المصرية خلال موسم حج ١٩٢٣، من أهم الموضوعات التي مثَّلت أزمة حادة في العلاقات المصرية الحجازية آواخر عهد الشريف الحسين، حيث كان من عادة الحكومة المصرية أن تُرسل مع المحمل طبيبين يُرافقانه في رحلة الذهاب والعودة، ولكنها في عامي ١٩١٧ و ١٩١٨ قررت إيفاد بعثة طبية لزيادة الرعاية الصحية للحُجاج المصريين، كما قررت مصر أيضًا إرسال بعثة طبية لمُرافقة الحُجاج عام ١٩٢٣، بسبب تفشي وباء الكوليرا في الهند والتخوف من اختلاط الحُجاج الهنود بغيرهم(٣٥).

وقد حرصت الحكومة المصرية عملاً بالأعراف الدبلوماسية على مُخاطبة المسئولين في الحجاز بشأن عمل البعثة الطبية المصرية خلال موسم الحج لعام ١٩٢٣، نظرًا لما أبدته حكومة الحجاز سابقًا من الاعتراض على إنشاء العيادة الطبية والصيدلية بالتكية المصرية في مكة، ولذا أرسلت الخارجية المصرية تلغرافًا إلى نظيرتها الهاشمية في ١٨ يونيو ١٩٢٣ جاء فيه: "قررت الحكومة المصرية خلافًا للمُتَّبع سنويًا إرسال طبيبين وإجزخانتين تستقر إحداهما بمكة والأخرى في جدة بمحطة المحمل، ويكون سفرهما بأول باخرة تحمل الحُجاج، ورجوعهما بآخر باخرة تعود بالحُجاج "، وفي النهاية طلبت الخارجية المصرية الموافقة على طلبها تلغرافيًا(٣٦) .

ومن جانبها طالبت الخارجية الهاشمية بتأجيل البحث في موضوع البعثة الطبية إلى أن تُعيد وزارة الأوقاف المصرية الحقوق الخاصة بأبناء الحجاز، والتي تَدَّعِي بأنَّ مصر قامت بقطعها مُؤخَّرًا، ومن ثمَّ فإنَّ حكومة مصر تُخاطب الحكومة الحجازية في موضوع خاص بصحة الحُجاج وهو أمر لا يحتمل التأخير أو المُماطلة، ولكن حكومة الحجاز تغفل الأمر المعروض عليها مع استعجاله وكأنَّ صحة الحُجاج المسلمين لا تهمها، وتجد الفرصة

سانحة للمُطالبة بحقوق تَدَّعِيها وهي تعلم أنَّ الحكومة المصرية شديدة الحرص على رعاياها من الحُجاج [٣٧]، وبالتالي فإنَّ حكومة الحجاز حاولت الاستفادة من هذا الظرف للضغط بهذه الوسيلة على الحكومة المصرية، للتسليم بما تُطالب به من حقوق لأبناء الحجاز من وجهة نظرها.

وكان رد الخارجية المصرية بأنَّه لا علاقة بين الموضوعين لأنَّ مسألة البعثة الطبية قرار إنساني يُراد به تسهيل العلاج للحُجاج، مُطالبةً الحكومة الحجازية بعدم الاعتراض على إرسال مصر لبعثتها الطبية، مُشدِّدةً على أنَّ الحكومة المصرية لا يُمكن أن تتراجع عن قرارها بأي حالٍ من الأحوال، حرصًا منها على صحة وسلامة حُجاجها، ومع تبادل الخطابات بين الجانبين رحبت الخارجية الهاشمية بالحُجاج والمحمل حسب العادات القديمة المُتَّبعة، أما البعثة الطبية فقد تَمَسَّك مسئولو الحجاز بموقفهم الرافض لحضورها إلا بعد تسوية مسائل الحقوق المقطوعة عن بعض الحجازيين[٣٨].

وتُشير بعض الآراء إلى أنَّ الدافع الحقيقي لرفض الشريف الحسين للبعثة الطبية المصرية لم يكن مُرتبطًا بمسألة المُرتبات التي قطعتها مصر، وإنَّما يعود ذلك إلى التجربة السابقة التي خاضها مع البعثة الطبية الهولندية، حيث أرسلت حكومة هولندا قُبيل موسم حج ١٩٢٢ طبيبين مع الحُجاج الجاويين، وأقامت البعثة في جدة لإجراء بعض الترتيبات الصحية اللازمة لخدمة الحُجاج، ومع بداية مناسك الحج أرسلت البعثة إلى حكومتها تقريرًا انتقدت فيه عمل الإدارة الصحية في الحجاز، ومن جانبها بادرت الحكومة الهولندية بإرسال مُذكرة رسمية إلى ملك الحجاز أرفقت بها تقرير بعثتها في جدة، وطلبت منه أن يسترشد بآراء طبيبي البعثة، وقد رأي الحسين أنَّ هذا الأمر يُعد مساسًا باستقلال بلاده، ومن ثمَّ كانت أوامره بترحيل طبيبي البعثة الهولندية، وفي الوقت نفسه عدم السماح لأي هيئة طبية أجنبية رسمية بالمجيء خلال موسم الحج لمُساعدة الحُجاج [٣٩].

وفي عام ١٩٢٣ قامت الحكومة الهندية بإرسال بعثة طبية لمُرافقة حُجاجها والإشراف على رعايتهم صحيًا، مُتجاهلةً التعليمات الصادرة من ملك الحجاز بعدم السماح لأي هيئة طبية بالمجيء مع حُجاجها إلا بترتيب مع السُلطات الحجازية، ورغم تَدَخُّل القُنصل البريطاني في جدة لمُحاولة إقناع الشريف الحسين بقبول البعثة الهندية ومُزاولة عملها، فإنَّ الحسين ظل مُتمسِّكًا بموقفه الرافض لوجودها، وكانت مُبرراته لذلك أنَّ تَدَخُّل البعثات الطبية في شُئون الحج ربَّما يزيد من أهميتها وقراراتها في المستقبل، وقد يصل الأمر إلى منع قُدوم الحُجاج في حالة اكتشاف أي مرض وبائي قُبيل موسم الحج، وهو الأمر الذي سيترتب عليه حدوث نكبة اقتصادية لأهل الحجاز، نظرًا لاعتمادهم على موسم الحج باعتباره أهم مورد اقتصادي لهم، فضلاً عن التداعيات الكبيرة التي سيتردد صداها في أنحاء العالم الإسلامي حالة توقف الحج، ومن ناحية أخرى كان الحسين يعتقد أنَّ وجود البعثات الخاصة بدول أجنبية بمثابة تَدَخُّل واضح في شُئون بلاده الداخلية(٤٠) .

وواقع الأمر يُؤكد أنَّ الشريف الحسين لم يُوضح للحكومة المصرية ما حدث من جانبه بشأن البعثات الطبية الأجنبية التي رفض عملها خلال موسم الحج، ولم يُحاول أيضًا أحد من أفراد الحكومة الهاشمية في المُخاطبات الرسمية للخارجية المصرية بيان الاعتبارات المُتعدِّدة لرفض البعثة الطبية المصرية، وبدا الأمر وكأنَّه مُساومة من الحكومة الهاشمية باستغلال موسم الحج للحصول على حقوق تَدَّعِيها لأبناء الحجاز، مُستغلةً في ذلك حرص مصر على توفير الرعاية الصحية لحُجاجها، ولذا لم تقتنع الحكومة المصرية بالمُبررات التي ساقها الجانب الحجازي، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات بين الجانبين .

ورغم هذا التوتر الواضح فقد أصرت الحكومة المصرية على موقفها، ومن ثمَّ أرسلت بعثتها الطبية التي وصلت إلى ميناء جدة في ٣ يوليو ١٩٢٣ قبل وصول المحمل بعدة أيام، وبعد إتمام الإجراءات أخبر عمال

الجمرك أعضاء البعثة بأنَّه غير مُرَخَّص لهم بدخول أدوات البعثة ومهماتها، وفي اليوم التالي استدعت الشرطة الحجازية طبيبي البعثة برفقة الدكتور أمين عبدالرحمن مندوب الحُجاج المصريين في جدة، وتمَّت مُقابلتهم بكل احتقار من جانب الضابط المختص الذي وجَّه إليهم اتهامات بتوزيع منشورات، مُشدِّدًا على أنَّ أعضاء البعثة سيتم مُراقبتهم بواسطة رجال الشرطة، ومن جانبه لم يقبل طبيب البعثة الطبية هذه الاتهامات وطريقة التعامل معهم، مُشيرًا إلى أنَّهم من رعايا الملك فؤاد، وأنَّ حضورهم من أجل خدمة الإنسانية وتخفيف ويلات المرض في الحجاز (٤١) .

وبعد خروج طبيب البعثة الطبية من مركز الشرطة الحجازية توجَّه بعد ذلك إلى مدير الجمرك لطلب الملابس الخاصة بالبعثة، وللاحتجاج على ما وقع من المُضايقات والمُراقبة المُهينة على مرأى ومسمع من سكان جدة، ونتيجةً لهذا الاحتجاج تمَّ السماح لأعضاء البعثة بأخذ الأمتعة الخاصة بهم، وفي الوقت نفسه ظل الجميع في عُزلة عن الاختلاط بالناس تحت مُراقبة شديدة من الشرطة الحجازية، واستمر هذا الوضع إلى أن حضر المحمل المصري وتمَّ إخبار أمير الحج اللواء محمد صادق باشا بما حدث (٤٢) .

ومن ناحية أخرى انتشرت شائعات في جدة بأنَّ الحكومة المصرية أوفدت بعثتها الطبية لكي تُسَمِّم المياه في الحجاز، وقد تعدت هذه الشائعة دوائر العامة إلى الجهات الرسمية، حيث أرسل قائم مقام جدة كتابًا رسميًا إلى الديوان العالي الهاشمي جاء فيه : " أُحيطكم علمًا بأنني أخطرت مرارًا أنَّ مصلحة الصحة في مصر أرسلت بعثة طبية ليتخذوا إجراءات سرية لعدوى الحُجاج، وليتذرعوا بالصحة العامة ليطفئوا غِلَّ انتقامهم، وأنَّ هؤلاء الأطباء المصريين حضروا ليُسمِّموا الآبار ومنابع المياه بِسُمٍ معهم في طرودهم التي حجزتها الحكومة الهاشمية في جمركها(٤٣) .

لقد دارت مُفاوضات مُطوَّلة بين أمير الحج وقاضي القضاة في الحكومة الهاشمية عبدالله السراج، ورغم تَعدُّد هذه المُباحثات فإنَّه لم يتم

الاتفاق بشأن عمل البعثة الطبية المصرية، ولذا بعث المفاوض الحجازي بمُذكرة إلى أمير الحج المُتواجد على ظهر الباخرة قبل مغادرته إلى مصر، مُشيرًا إلى أنَّه يعتبر البعثة الطبية جزء لا ينفصل عن المحمل بحيث تُلازمه في أي مكان يذهب إليه، مُؤكدًا أنَّ هذه المُشكلة لن تُؤثر مُطلقًا على الروابط القديمة بين مصر والحجاز، وأنَّ مُشكلة البعثة الطبية لن تُغيِّر من موقف الحجازيين تجاه إخوانهم المصريين، ومن ثمَّ قرر أمير الحج المصري تنفيذًا لتعليمات حكومته بأنَّه في حال عدم قبول عمل البعثة الطبية يعود مع ركب المحمل(٤٤) . وهو ما حدث بالفعل.

وسُرعان ما أصدرت الحكومة المصرية بيانًا عن أسباب عدم استكمال المحمل لرحلة الحج لعام ١٩٢٣، حيث أشارت إلى رفض ملك الحجاز استقبال البعثة الطبية المصرية، وإلى العراقيل التي أقامتها الحكومة الهاشمية لعدم تمكين أعضاء البعثة من مُمارسة مهامهم عن طريق حجز أدوية البعثة ومهماتها، كما أوضحت أنَّ الدافع لإرسال البعثة الطبية كان مُرتبطًا بسوء الأوضاع الصحية في الحجاز، وذكر البيان أنَّه بعد استطلاع رأي شيخ الأزهر محمد أبو الفضل الجيزاوي، وأيضًا رأي مُفتي الديار المصرية عبدالرحمن قُراعة، تقرر عودة المحمل بسبب احتمال تعرض صحة الحُجاج والجنود المصريين للخطر، ومما جاء في البيان : " وتختم الحكومة المصرية هذا البيان بإبداء شديد أسفها على أنَّ الحكومة الحجازية وهي مدينة لمصر بالشيء الكثير تُبدي في معاملتها ما أبدت ..... وتستعمل التسويف مع أمير الحج في كل مُخابراتها فلا تُعطيه أي جواب صريح، وتُقيم العراقيل في سبيل الحُجاج بغير مُسوِّغ، مع أنَّ أول واجباتها تسهيل تأدية هذا الفرض المُقدَّس، وأنَّ الاعتراض على إنشاء المُستوصف بِحُجة أنَّه يُنقص من استقلال الحكومة الحجازية هو مُجرد حُجة واهية، للضغط على مصر والحصول على مصالح مادية لا حق لهم فيها " (٤٥) .

وبطبيعة الحال تأزمت العلاقات بين الحكومتين المصرية والهاشمية في أعقاب مُغادرة أمير الحج المصري ومُرافقيه إلى مصر دون تأدية فريضة الحج، كما نشرت بعض الصحف المصرية عدة تصريحات على لسان أمير المحمل، وتضمَّنت الشكوى من المسئولين الحجازيين لمُعاملتهم السيئة للأطباء المصريين المُرافقين للحُجاج أثناء وجودهم في جدة بِصُحبة المحمل المصري(٤٦).

وردًا على ذلك رفعت وفود الحُجاج في الحجاز برقية عاجلة إلى الحكومة المصرية طالبت فيها بإيقاف الحملات التي تنشرها بعض الصحف في مصر، كما دعت إلى التحري عن أسباب عودة البعثة والمحمل بعدما فشل أمير الحج المصري في مُفاوضاته مع السُلطات الحجازية، نظرًا لإصراره على أن يُملى شروطه عليهم دون النظر للاعتبارات الدينية، وانتقدت الوفود قرار أمير الحج بإرجاع المحمل وكسوة الكعبة التي تُعد من مُخصَّصات الأوقاف وليس من خزينة الحكومة المصرية (٤٧).

ومن جانبه حاول ملك الحجاز تحسين صورته أمام حُجاج العالم الإسلامي، حيث دعا إلى عقد مُؤتمر عام في الأول من أغسطس ١٩٢٣، وأطلق عليه اسم" مُؤتمر الجزيرة "، واستهل المُؤتمر جلساته في مكة بحضور مُمثلي الوفود والعلماء للأقطار العربية والإسلامية، كما حضره بعض الحُجاج المصريين الذين قرروا أداء فريضة الحج وعدم العودة مع المحمل، واستعرضت الوفود في المُؤتمر وقائع الأزمة والأسباب التي أدت إلى تفاقمها، وقرروا أن تتحمل الحكومة المصرية المسئولية تجاه حملات الصحف التي رَوَّجت لبعض الأقاويل التي كان يُصرح بها أمير الحج المصري، والتي كان من بينها ما يتعلق بتسميم مياه الشرب في الأراضي الحجازية، وانتهى المُؤتمر إلى مُطالبة الحكومة المصرية بالتدخل لاحتواء الخلافات التي حدثت مع الشريف الحسين، ومُحاولة تقريب وجهات النظر بين مصر والحجاز(٤٨).

وعلى أية حال فبعد انتهاء موسم الحج لعام ١٩٢٣ تلاشت آثار الأزمة التي حدثت بين الحكومتين المصرية والهاشمية، حيث طرأ تغير مُفاجئ في الموقف المُتوتر بين البلدين، ويرجع ذلك لتدخل بعض العلماء في مصر لرأب هذا الصدع، وتمَّ الاتفاق على إيقاف نشر الدعايات التي تُرَوَّج بين الحكومتين، وأعقب ذلك قيام الحكومة المصرية بإرسال برقية اعتذار عما بدر من بعض الصحف في مصر، وهو الأمر الذي تَقَبَّلَهُ الشريف الحسين (٤٩) .

وفي أبريل عام ١٩٢٤ قامت الخارجية الهاشمية بإبلاغ نظيرتها المصرية بأنَّ الشريف الحسين يعتزم تسوية الخلافات السابقة نهائيًا، حتى لا تتكرر الحوادث التي أدت إلى توتر العلاقات بين البلدين، ومن جانبها أبدت الحكومة المصرية موافقتها على تصفية كل مظاهر الأزمة، مُشيرةً إلى أنَّه ليس في نيتها منع الإعانات المُخصَّصة لأهالي الحجاز، وأكدت على تفضيلها حل الخلافات بالطرق السلمية (٥٠) .

وقد بدأت المُفاوضات حول مسألة البعثة الطبية بين مصر والحكومة الهاشمية في يونيو ١٩٢٤، وكان طرفاها محمد توفيق نسيم باشا وزير المالية ووزير الداخلية بالنيابة، والسيد عبدالملك الخطيب المُعتمد السياسي للحكومة الهاشمية في مصر، وأسفرت المُباحثات عن إبرام اتفاق يُنظم أمور المحمل المصري والبعثة الطبية المُرافقة له، وبناءً على ذلك أصدر الملك فؤاد قرارًا في ١٧ يونيو ١٩٢٤ بإرسال المحمل المصري إلى الحجاز في موسم الحج الجديد، كما قامت الحكومتان المصرية والهاشمية بإصدار بلاغين عن عودة التوافق بين الجانبين بسبب المحمل، لكن هذا الاتفاق لم يتمثَّل في مُعاهدة مكتوبة توضح أهم بنوده خاصةً مسألة البعثة الطبية، وترتب على ذلك أنَّ الاتفاق أصبح خاضعًا لتوجُّهات القائمين على إرسال واستقبال المحمل من الجانبين(٥١) .

وأعطى هذا الأمر الفرصة لحدوث خلافات جديدة بين مصر والحجاز، نظرًا لعدم حسم مسألة عمل البعثة الطبية بصورة رسمية ونهائية،

وقد أشار اللواء موسي فؤاد باشا أمير الحج لعام ١٩٢٤ إلى هذا الخلاف بقوله "عَايَنَّا المكان المُخصَّص للمُستوصف بجدة فإذا به خارج البلد على بعد كيلو ونصف منها، وهو مُحاط بسور شائك ويصعب على المريض الوصول إليه، ففاوضنا الحكومة العربية في ذلك أكثر من مرة بعد أن أعيتنا الحيل مع موظفيها في جدة، ولم يتم شيء في هذا الأمر إلا بعد مقابلة ملك الحجاز بنفسه والمُفاوضة معه، لأنَّ الموظفين لا يتصرفون في أي شيء إلا بمشورة الملك (٥٢).

وفي مُحاولة لإزالة حالة التوتر بين الجانبين قام الشريف الحسين بإرسال هدية من المواد الغذائية لرجال حرس المحمل، كما حرص خلال مُقابلته لمسئولي المحمل على إظهار مودته ومحبته لمصر بقوله: " أقسم لكم بديني وشرفي وبيتي أنني لا يوجد في قلبي للمصريين جميعًا أي شائبة، وأنني أعتبرني جزءًا من مصر واعتبرها جزءًا مني، فإذا حدثت بعض الأشياء فإنَّ المعمول على ما في الضمائر، ونحن جميعًا لا نبغي غير وحدة الإسلام وعدم التدخل الأجنبي فيما بيننا(٥٣).

ورغم كل مظاهر الترحيب والود التي أبداها الشريف الحسين، فإنَّه تَمَسَّك بموقفه من عدم قبول عمل البعثتين الطبيبتين في جدة ومكة بهيئة مُنفصلة وإنَّما برفقة المحمل في كل مكان يتواجد فيه، رافضًا بشدة تواجد البعثتين في أماكن ثابتة، مُشيرًا إلى أنَّ الحكومة المصرية يُمكنها أن تُرسل ما تشاء من أطباء المُستوصفين بكل ما يُريدون من عقاقير وأدوات، مُشترطًا أن تقوم حكومته بدفع رواتبهم خلال موسم الحج، ليكونوا في الظاهر أمام الناس تابعين للحكومة الهاشمية، بينما هم في الحقيقة أطباء تابعين لمصر، مُبررًا ذلك بسد الطريق أمام أي تدخل أجنبي في بلاده، وحتى لا تُطالب بعثات الحج الأخرى بحقها أيضًا في بناء مُستوصفات خاصة بها (٥٤) .

ومن ثمَّ فإنَّ ملك الحجاز بَرَّرَ عدم مُوافقته على تواجد البعثتين الطبيتين لمصر خشية ازدياد التدخل السياسي للدول الأجنبية في بلاده،

خاصةً أنَّ تلك الدول لها رعايا مسلمون يَحجُّون كل عام، رغم أنَّه حاول أن يُظهر خلال حديثه مع أمير الحج عدم وجود أية دوافع سياسية وراء رفضه لعمل البعثات المصرية، مُتناسيًا دور مصر التاريخي في رعاية شُئون الحج والأماكن المُقدَّسة.

ولإغلاق خط الرجعة نهائيًا على موضوع البعثات الطبية المصرية، وأيضًا التصدي لأي مُحاولات من الجانب المصري لإنشاء مستشفيات في بلاد الحرمين، قامت الحكومة الهاشمية بإرسال مُذكرة إلى الحكومة المصرية في ١٥ يوليو ١٩٢٤ جاء فيها: "لصيانة حقوق البلاد وحُرمتها وصيانة ما ينشأ من مثل هذه التَشبُثات على قُدسية البلاد وسائر حقوقها، فالبعثة التي تريدها مصر ستقوم الحكومة الحجازية بدفع رواتبها لا في موسم الحج فقط بل على الدوام، ونطلب من الحكومة المصرية أن تُعيِّن ما تشاء من الأطباء في بعثتها وتقوم السُلطات الحجازية بدفع رواتبهم، وبذلك لن تكون هناك ضرورة للمستشفى الذي يُراد إنشاؤه بالتكية المصرية"(٥٥).

ولم تكن أزمة البعثة الطبية هي الحالة الوحيدة التي شهدتها العلاقات المصرية الحجازية خلال موسم حج ١٩٢٤، حيث تمَّ الإساءة لشخص الملك فؤاد بنزع اسمه من الكسوة الشريفة المُرسلة للكعبة، وكان هذا الأمر مُتعمدًا وبتحريض من الشريف الحسين، وترتب على ذلك قيام أمير الحج المصري بإعداد مُظاهرة عسكرية من قوات المحمل بكامل أسلحتها، وقد سارت المُظاهرة في شوارع مكة حتى وصلت إلى ديوان الحكومة الهاشمية هاتفةً بحياة الملك فؤاد، كما تَقَدَّم أمير الحج أيضًا باحتجاج شديد اللهجة إلى المسئولين في الحكومة الهاشمية، مُعتبرًا أنَّ ما حدث بمثابة اعتداء على كرامة ملك مصر والمصريين جميعًا (٥٦).

لقد كشفت تطورات العلاقات المصرية الحجازية آواخر عهد الهاشميين عن موقف ملك الحجاز الرافض لإرسال أي بعثة طبية مصرية، وأيضًا رفضه لمُحاولات مصر إقامة مُنشآت صحية في بلاده مثلما حدث في

موضوع المستشفى الخاص بالتكية المصرية في مكة، ولَعَلَّ موقفه جاء من واقع تخوفه من تضاؤل شعبيته وارتفاع مكانة مصر، نظرًا لما كانت تقوم به الحكومة المصرية من خدمات واضحة لأهل الحجاز، خاصةً مع ضعف الإمكانات الصحية في الأراضي الحجازية وربَّما انعدامها، ويبدو أنَّ ما قام به الحسين من التوافق مع الجانب المصري بشأن إرسال البعثات الطبية مرةً ثانية، كانت مُجرد مُحاولة منه لإعادة مجيء المحمل وما يُصاحبه من أموال وصدقات، وفي الوقت نفسه تحسين صورته أمام وفود حُجاج العالم الإسلامي بعدم مسؤوليته عن منع أحد من الحج كما حدث مع المحمل المصري عام ١٩٢٣، لكن حادثة نزع اسم الملك فؤاد من كسوة الكعبة المُهداة من مصر أكدت عُمق الخلافات بين الجانبين المصري والحجازي، ومن ثَمَّ بدت مظاهر الخلاف ظاهرة للعيان في كل ما يتعلق بشُئون الحج والأماكن المُقدَّسة، رغم كل الجهود التي بُذلت لعلاج حالة الاحتقان بين البلدين.

- **شُئون الحج والأماكن المُقدَّسة بداية حُكم آل سعود:**

بعد مُبايعة الأمير علي بن الحسين ملكًا للحجاز وانتقاله إلى جدة لمواصلة الحرب مع النجديين، شهدت العلاقات المصرية الحجازية بداية عهد السُلطان عبدالعزيز عددًا من الأحداث المُهمة، ولَعَلَّ أبرزها كان قرار مصر عدم إرسال بعثة الحج الرسمية عام ١٩٢٥، ووقائع حادثة المحمل الشهيرة في عام ١٩٢٦ بكل مُلابساتها المختلفة، وما أعقبها من الأزمة التي دارت حول الاحتفالات الدينية التي تُقيمها التكية المصرية في مكة المكرمة.

وتُعد مُشكلة الحج من أكثر الموضوعات التي اهتم بها ابن سعود بعد سيطرته على مكة، ولذا كان حرصه في توجيه نداء عام للمسلمين مع اقتراب موسم الحج لعام ١٩٢٥، وتناول البيان الذي نشرته صحيفة "أم القرى "حقيقة الأوضاع في بلاد الحجاز وخاصةً ما يرتبط بالموقف الحربي، وتطرَّق إلى الشائعات التي يُرَوِّجها الشريف علي بن الحسين عن صعوبة الحج بسبب ظروف الحرب التي تشهدها البلاد، ومن هنا أعلن سُلطان نجد عن ترحيبه

بقدوم وفود الحُجاج إلى مكة عن طريق عدة موانئ بديلة كان أهمها ميناء رابغ(٥٧)، نظرًا لوجود الملك علي في جدة ميناء الحُجاج الأول بالحجاز، فضلاً عن حصار الجيش النجدي لها.

وإضافةً إلى هذا النداء فقد اهتم ابن سعود بشكلٍ مُحدِّد بمسألة التأكيد على ضمان سلامة حُجاج بيت الله الحرام، وبدا ذلك واضحًا من خلال البرقيات العديدة التي أرسلها لكافة أنحاء العالم الإسلامي، إضافةً إلى المندوبين الذين بعثهم إلى مصر وجاوة والهند بناءً على اقتراح رئيس بلدية مكة، وفي الوقت نفسه استمر في الرد على الدعايات التي كان يُرَوِّج لها الشريف علي من جدة بشأن سوء الأوضاع في الحجاز، وأثر ذلك على صعوبة أداء الحج مع وجود مخاطر الحرب (٥٨). ولَعَلَّ اهتمام سُلطان نجد بإرسال مندوبين عنه لبعض البلدان الإسلامية وفي مُقدِّمتها مصر، نظرًا لأنَّ هذه الدول يُمثِّل حُجاجها النسبة الأكبر في عدد الحُجاج خلال موسم الحج، وبالتالي فإنَّ اقتصاد الحجاز آنذاك كان يعتمد بدرجة كبيرة على انتظام وصول الحُجاج من هذه الأماكن.

ورغم تأكيد السُلطان عبدالعزيز بأنَّ الأمن مُستتب تمامًا في مكة ورابغ مع تعهده الشخصي بضمان سلامة الحُجاج، فإنَّ الحكومة المصرية كانت مُتردِّدة في اتخاذ القرار بشأن إرسال حُجاجها إلى بلاد الحرمين خلال موسم الحج لعام ١٩٢٥، ولذا أرسل وزير الداخلية إسماعيل صدقي باشا خطابًا إلى مُفتي الديار المصرية الشيخ عبدالرحمن قُراعة في ٢٠ مايو ١٩٢٥، أي قبل سفر الحُجاج المصريين بعدة أسابيع، لأخذ رأيه من الناحية الشرعية مع وجود الحرب الحجازية القائمة بين آل سعود والهاشميين، مُبَرِّرًا ذلك بقلق المسئولين في مصر من حصول قحط عام بالحجاز مدة موسم الحج، بسبب قلة الأقوات الواردة للأراضي الحجازية، إضافةً إلى صعوبة المواصلات والتخوف من اعتداء العُربان على الحُجاج بالنهب والسلب، إلى

جانب احتمالية تعدي أحد الفريقين المُتحاربين على الحُجاج، خاصةً مع استمرار الأوضاع العسكرية المُتوترة بين الجانبين المُتنازعين(٥٩) .

ومن جانبه أشار المُفتي بأنَّه إذا تحقق لدى ولاة الأمور أنَّ سفر الحُجاج المصريين لأداء فريضة الحج سيكون فيه خطر عليهم، وأنَّ الخوف هو الذي سيغلب على أوضاع الحُجاج في تنقلاتهم وأداء مناسكهم، فإنَّ الحج لا يجب أداؤه هذا العام، مُبرِّرًا ذلك من الناحية الدينية بالحرص على المصلحة العامة، مُستشهدًا بالقاعدة الفقهية "درء المفاسد مُقدَّم على جلب المصالح "(٦٠).

وإلى جانب ذلك فقد قامت الحكومة المصرية بدراسة الحالة في ضوء ما وصلها من تقارير عديدة، والتي تبين من خلالها عدم صلاحية ميناء رابغ لاستقبال الحُجاج المصريين لعدة أسباب منها:

- ندرة وسائل النقل اللازمة لنقل الحُجاج من البواخر إلى البر.
- عدم توفر المياه العذبة وعدم وجود آلة لتقطير مياه البحر لجعله صالحًا للشرب كما هو الحال في جدة.
- لا تتوافر في رابغ مساكن مُشيَّدة كالتي في جدة بحيث يأوي إليها الحُجاج خصوصًا عند عودتهم من مكة.
- ميناء رابغ لا يتواجد به أفران لصنع الخبز ولا محلات لبيع المأكولات.
- التخوف ألا يجد الحُجاج المصريون في رابغ أحدًا من المُطوفين أو من مندوبيهم لمُساعدتهم على تدبر مهام السفر، بسبب هجرة معظم أهالي مكة وجدة (٦١). ومع استرشاد الحكومة المصرية برأي المُفتي، إلى جانب دراسة التقارير التي وصلتها، كان القرار بمنع الحج الرسمي لمصر في موسم حج ١٩٢٥.

وتناولت صحيفة "أم القرى" في تعليقها على قرار المسئولين في مصر بمنع الحج بمقال لها بعنوان "نحن ومصر.. بلاغ الحكومة المصرية بشأن حج هذا العام"، حيث بدأ المقال بتوجيه الشكر للمصريين وصحفهم

بسبب اهتمامهم بقضية الحج في بلاد الحجاز، وفي الوقت نفسه عتبت الصحيفة على قرار منع الحج، مُبرِّرةً ذلك بأنَّ الأمر كان يقتضي أن تقوم حكومة مصر بإرسال لجنة لتتحقق من الأوضاع في الحجاز على أرض الواقع، ومع ذلك فقد حرصت الصحيفة في التأكيد على أيادي مصر البيضاء ومُساعدتها دومًا لأهل الحجاز في كل الأوقات، وتمنَّت ان يسود التفاهم في جميع القضايا المُشتركة بين مصر والحجاز(٦٢) .

وعلى أية حال فإنَّ قرار مصر بمنع إرسال حُجاجها في موسم حج ١٩٢٥ لم يكن أمرًا خاصًا بها فقط، بل أنَّ العديد من الدول الإسلامية أو التي لها رعايا مسلمون اتخذت مثل هذا القرار، فالحكومة الإيرانية أصدرت تعليماتها بمنع حُجاجها من الذهاب للحج، كما قررت الهند عدم السماح للحُجاج التابعين لها بالسفر لأداء فريضة الحج، ونُشر في الصحف التركية بعدم إمكانية الحج مع استمرار الحرب الدائرة في الحجاز(٦٣).

ومع بداية الاستعداد لموسم حج ١٩٢٦، قام السُلطان عبدالعزيز بإيفاد مستشاره السياسي حافظ وهبة لمقابلة الملك فؤاد، وتمثَّلت مُهمته في التفاوض والتنسيق مع الجانب المصري في كل ما يتعلق بشُئون الحج والأماكن المُقدَّسة، وحملت رسالة ابن سعود لملك مصر تطلعاته لزيادة الصلات بين مصر والحجاز لما فيه خير الإسلام والمسلمين(٦٤) .

وقد اهتمت الحكومة المصرية بالوقوف على حقيقة الأوضاع الأمنية في الحجاز قُبيل موسم حج ١٩٢٦، ولذا أرسلت وزارة الداخلية البكباشي عبدالرحمن إبراهيم مُساعد أمير الحج للتحري عن الطريق الذي سيسلكه المحمل في أداء مناسك الحج، ورافقه في تفقد الأوضاع قُنصل مصر خلال الأيام التي قضاها مندوب الداخلية في جدة، حيث تمَّت مُعاينة الأماكن التي سُيقيم فيها المحمل المصري والفرقة العسكرية المُصاحبة له (٦٥) .

وحرصًا من قُنصل مصر في جدة على تهيئة أجواء الحج المُناسبة للمحمل المصري، فقد أشار إلى الحديث الذي دار مع حافظ وهبة والذي ألمح

فيه إلى أنَّ الحكومة الحجازية لن تسمح لفرقة الموسيقى المصرية بمُصاحبة المحمل أثناء وجوده في الحجاز، ولكن بصفة ودية يتم الموافقة على حضورها إلى جدة فقط، وقد أوضح القُنصل أنَّ الموسيقى أمر ضروري للمحمل تشجيعًا لجنوده وحُراسه على السير لمسافات طويلة، وجاء تعقيب مستشار ابن سعود بأنَّ العشائر النجدية التي ستحضر لتأدية فريضة الحج لن ترضى بوجود الموسيقى على مقربة من الحرم، مُبديًا تخوفه من حدوث فتنة بسبب هذا الأمر(٦٦).

لقد استشعر قُنصل مصر في جدة خطورة الأحداث مُستقبلاً في ظل سيطرة أصحاب المذهب الوهابي على شُئون الحجاز، ولذا طلب من وزارة الخارجية المصرية اتخاذ الاحتياطات اللازمة قبل طلعة الحج، ليس فقط في مسألة الموسيقى المُصاحبة للمحمل، وإنَّما أيضًا في العديد من الموضوعات التي يعتبرها أهل نجد بدعة في الدين الإسلامي، ومن هنا كانت وجهة نظره بضرورة مُفاوضة الحكومة الحجازية في كل هذه المُلاحظات تجنبًا لأي مُشكلات قد تحدث خلال موسم الحج(٦٧).

وبناءً على ذلك قامت الحكومة المصرية بتكليف قُنصلها في جدة لمُخاطبة الملك عبدالعزيز بشأن الحالة في بلاد الحجاز، وما قد يتعرض له الحُجاج والمحمل المصري مُن معاملة لا تتفق مع التقاليد المُتَّبعة دائمًا، ومن ثمَّ كان التأكيد بالحصول على تعهد كتابي بتنفيذ المطالب المصرية وهي:

أولاً: يُرافق أمير الحج أورطة كاملة بملحقاتها إلى جانب الموسيقى العسكرية.

ثانيًا : تُرافق القوة العسكرية بكامل معداتها بعثة المحمل في كل مكان جرت العادة بالتوجُّه إليه للحج والزيارة.

ثالثًا: يتم الاحتفال بالكسوة ووضعها في محلاتها، وتكون دورة المحمل بالمراسم المُعتادة المُتَّبعة سنويًا بدون أي تعديل.

رابعًا : فضلاً عن الطبيب والحكيمة والصيدلي المُرافقين للمحمل ومن يتبعهم من المُمرضين وغيرهم، فإنَّ الحكومة المصرية سَتُرسل بعثة طبية كاملة مُكونة

من ثلاث فرق تشمل كل فرقة طبيبين ومُمرضين والأدوات الطبية لتكون إحداهما في جدة، والأخرى بمكة، والثالثة بينبع، وذلك للاعتناء بحالة الحُجاج وإسعافهم أثناء تأدية الفريضة والزيارة .

خامسًا: توزيع القمح والمُرتبات على الفقراء والمُستحقين يكون بالاتفاق مع سعادة أمير الحج ومندوبي الحكومة الحجازية بعد وضع البيان الشامل لأسماء المُستحقين بالاتفاق بينهما .

سادسًا: تُحترم التقاليد القديمة المرعية من حيث الاعتقادات المذهبية والشعائر الدينية التي للحُجاج المصريين حق التَمتُّع بها في بلادهم، وترك الحرية التامة لهم في القيام بها بدون مُمانعة ولا ضغط ولا تأثير كشرب الدخان وزيارة الأماكن المُقدَّسة والقبور، وعلى العموم كل ما اعتادوا عليه من المراسم الدينية والعوائد الشرعية.

سابعًا: المحافظة على سلامة الحُجاج المصريين وتأمين الطرق لهم أينما تواجدوا [٦٨].

وجاء في نهاية المطالب المصرية المُوجَّهة إلى الملك عبدالعزيز: "وهذا ما ترجوه من جلالتكم حكومة مولاي ملك مصر المُعظَّم بالمُوافقة عليها كتابةً ومُوقَّعة بإمضاء أو ختم جلالتكم، لكي تتمكَّن أن تُذيعه في أنحاء القطر المصري للقضاء على هذه الإشاعات وإسكاتًا لتلك الألسن."[٦٩].

وفي رده على المُذكرة المصرية أعلن الملك عبدالعزيز أنَّه لا يحمل لمصر إلا كل محبة واحترام، لما لها من الأيادي البيضاء على العرب والمسلمين، وأنَّه لا يُمانع في حضور المحمل بالقوة العسكرية المُعتادة وأيضًا البعثات الطبية، كما أوضح أنَّهم لا يتعرضون لعقائد الناس ولكنهم يعترضون على ما يظهر من الأعمال التي تُخالف أصول الشريعة، وأنَّه ليس هناك مُمانعة من زيارة الحُجاج للقبور، بشرط أن تكون في إطارها الشرعي بعيدًا عن التمسُّح بها والطواف حولها، وبالنسبة لمسالة الموسيقى فقد مَثَّلت مُشكلة حقيقية لابن سعود، حيث أشار إلى موقف أهل نجد منها باعتبارها من

الملاهي، مُنوِّهًا إلى عدم مُعارضته لوجودها بِصُحبة المحمل في جدة دون أن تتواجد في الأماكن الخاصة بمناسك الحج، وتطرَّق أيضًا لمسالة شرب الدخان وقراره بمنع شربه جهارًا، وفي النهاية جاءت مُناشدة الملك عبدالعزيز للحكومة المصرية بمُساعدته على تطهير الأماكن المُقدَّسة من كل ما يُدَنِّسها، كما طلب الاحتكام لعلماء الأزهر الشريف لإبداء رأيهم في مسائل الموسيقى والدخان وزيارة القبور(٧٠).

وقد تلقت وزارة الداخلية المصرية الخطاب الوارد من الملك عبدالعزيز بشأن ما يتم اتباعه من إجراءات خلال موسم الحج، وتمَّ إرسال نسختين إلى كل من: شيخ الأزهر محمد أبو الفضل الجيزاوي، ومُفتي الديار المصرية الشيخ عبدالرحمن قُراعة، وذلك لإبداء رأيهما من الناحية الشرعية في الموضوعات محل الخلاف بين مصر والحجاز، وجاء الرد بإباحة زيارة القبور مع تحريم الطواف حولها وتقبيلها، وحُرمة شرب الدخان وسماع الموسيقى(٧١).

وجاءت الفتوى المصرية مُتوافقة مع الفتوى التي أصدرها علماء المدينة المنورة، إلا أنَّ الملك عبدالعزيز كان حريصًا ألا يُقال أنَّ فتوى علماء الحجاز كانت بضغطٍ منه أو تحت تأثيره، ولذا لجأ إلى علماء مصر واستطاع بعد صدور فتواهم أن يخرج مُنتصرًا في مسالة المحمل وما يتبعه من عادات وتقاليد، ومن ناحية أخرى ارتفعت مكانته لإظهاره التمسُّك بأحكام الشريعة الإسلامية، وإعلانه الالتزام بما يُقرره علماء الدين ليس في الحجاز فقط بل في مصر أيضًا، ومن جانبها اعتبرت بعض الصحف المصرية أنَّ ما قرره علماء الأزهر بشأن المحمل يُعد حلاً وسطاً يُرضي الطرفين(٧٢) .

ورغم انتهاء هذه الأزمة فقد ترددت شائعات في بعض الصحف المصرية عن المحمل والمشاكل التي قد تعترض طريقه في موسم الحج، ولذا حرص فوزان السابق مُعتمد الحكومة الحجازية في القاهرة على إرسال برقية لوزارة الخارجية المصرية، نافيًا ما نشرته صحيفة "السياسة" بشأن المحمل المصري، مُؤكدًا أنَّ حكومة الحجاز لا يُمكن أن ترفض قبول المحمل بكل

الاستعدادات التي تُرافقه، مُشدِّدًا على أنَّ العلاقات بين مصر والحجاز لا يُمكن أن تتأثر بمثل هذه الأقاويل التي تُحاول صد الناس عن حج بيت الله الحرام(٧٣).

وبعد صدور فتوى علماء الأزهر صدر قرار الحكومة المصرية بإرسال المحمل، وتمَّ الاحتفال بطلعة المحمل طبقًا للمراسم المُعتادة بحضور الملك فؤاد، إضافةً إلى رئيس الوزراء أحمد زيور باشا وكبار رجال الدولة، وبعد انتهاء الاحتفالات سار موكب المحمل إلى منطقة العباسية حيث المُعسكر الخاص به، وذلك انتظارًا لتحديد يوم السفر إلى السويس (٧٤) .

وقررت وزارة الداخلية إرسال أربع سيارات نقل مع ركب المحمل، خُصِّصت الأولى لنقل مضخات المياه التي قررت الحكومة المصرية إرسالها هذا العام، وتمَّ تخصيص الباقي للمُساعدة في نقل المرضى والضعفاء أثناء أداء مناسك الحج، ورافق المحمل بعثة طبية وقوة عسكرية بلغ قوامها ٤٠٠ جنديًا، وبطارية من المدفعية بها أربعة مدافع، وكتيبة من الفرسان معهم ٢٠ هجانًا من مصلحة الحدود، إضافةً إلى الأطباء والمُمرضين العسكريين، وتقرَّر أن يُبحر المحمل من السويس يوم ٨ يونيو ١٩٢٦ في طريقه إلى ميناء جدة (٧٥) . ومن جانبها أبدت صحيفة

"أم القرى" اهتمَّامًا واضحًا بأخبار المحمل، حيث نشرت برنامج الاحتفال الخاص به، وخط سيره من القاهرة وصولاً إلى الحجاز وحتى عودته إلى مصر (٧٦) .

وقد وصل ركب المحمل إلى جدة يوم ١٠ يونيو ١٩٢٦ وتمَّ استقباله حسب الإجراءات المُتَّبعة سابقًا، ثمَّ توجَّه إلى مكة فاستقربها، ومن جانبه قام الملك عبدالعزيز بزيارة مقر المحمل مع بعض أبنائه وأفراد حاشيته مُرَحِّبًا بالبعثة المصرية، وقدَّم ملك الحجاز سيفًا لأمير الحج وهدايا أخرى لضباط الحرس، وبعد مُغادرته المكان أرسل هدايا من الأطعمة وُزِعَت على جنود المحمل وخدمه، كما أمر بتزويد المحمل بعدد من حرسه الخاص

لتخفيف ازدحام الناس حوله في طرق سيره [٧٧]. وكان واضحًا حرص ابن سعود الزائد في الترحيب بالمحمل وأفراده، رغبةً منه في توثيق العلاقات المصرية الحجازية في بداية حكمه، مُستغلا هذه المُناسبة الدينية لتقوية الروابط السياسية بين البلدين.

وفي الثامن من ذي الحجة ١٣٤٤ هـ / ١٩ يونيو ١٩٢٦ تحرك ركب المحمل المصري إلى منى، وهناك وقع الصدام مع جماعة من النجديين فيما يُعرف بحادثة منى، وكانت أول رواية رسمية عقب الواقعة من خلال البرقية التي أرسلها أمير الحج محمود عزمي باشا إلى وزير الداخلية عدلي يكن، والتي أشار فيها إلى اعتداء جماعة من البدو على ركب المحمل بالحجارة والرصاص بجوار منى، مُنوِّهًا إلى قيام قوات المحمل برد الاعتداء بإطلاق طلقات من البنادق والمدافع، وهو ما سبب بعض الخسائر في أرواح المُعتدين بعد فشل الوسائط التي استعملها ابن سعود، ومن ناحيته طلب وزير الداخلية من أمير الحج استعمال الحكمة واتخاذ كافة الوسائل للحفاظ على أرواح الحُجاج المصريين، كما طالبه بإرسال كافة التفصيلات المُتعلِّقة بالحادث أولاً بأول[٧٨].

أما الرواية الثانية فجاءت من الجانب الحجازي، حيث نشرت صحيفة "أم القرى" تفاصيل الحادثة، وتطرَّق بيان الصحيفة إلى احتجاج النجدين في منى بشأن ارتفاع أبواق حرس المحمل، وإلى قيام أفراد الحامية النجدية بمنع المُحتجين من التعرض لأفراد المحمل، كما أشار البيان إلى وصول الأمير فيصل إلى مكان الحادث برفقة قوة مُصاحبة له، وإلى طلبه زيادة القوة المُسلحة من أبيه فأمده بأخيه الأمير سعود مع بعض القوات المُرافقة له، وأنَّه في أثناء مُحاولة تهدئة الأمور قام رجال المحمل بإطلاق الرصاص من الأسلحة والمدافع التي معهم دون حساب، وكان ذلك على الأماكن التي يُخيِّم فيها الحُجاج النجديون، مما أسفر عن مقتل خمسة وعشرين ما بين رجل وامرأة وطفل، إضافةً إلى نحو أربعين جملاً، الأمر الذي دفع

الملك عبدالعزيز للخروج بنفسه يُحيط به جميع أولاده وأفراد عائلته وحاشيته، واستطاع ابن سعود بحضوره أن يُخمد الفتنة التي حدثت بعد الاعتداء المُتبادل بين النجديين وحرس المحمل، وأكدت الصحيفة أنَّه لولا الموقف الحكيم الذي وقفه الملك عبدالعزيز والأمير فيصل لتصاعدت الأحداث(٧٩).

وكان أول شيء فعله الملك عبدالعزيز بعد أن هدأت الأحوال إصدار أوامره لقائد الفرقة المصرية بتجريد سلاح فرقته، وشَكَّل في الحال قوة من جيشه بقيادة الأمير فيصل لتحول دون عودة الاحتكاك بين النجديين الغاضبين ورجال المحمل، ومن جانبه أشار أمير الحج أثناء تواصله مع وزير الداخلية إلى إزالة كل مظاهر الخلاف مع السُلطات الحجازية(٨٠).

ورغم تمكُّن الملك عبدالعزيز من حل كل المشاكل التي ترتبت على حادثة المحمل، فقد ثارت مُشكلة جديدة تتعلق بالطريق الذي يسلكه المحمل في رحلته للمدينة المنورة، حيث طلب أمير الحج من الحكومة الحجازية مُساعدته للسفر عن طريق ينبع توفيرًا لراحة الحُجاج، ومع أنَّ السُلطات المسئولة وافقت على هذا المطلب، فإنَّ وزير الحربية والبحرية أحمد محمد خشبة طالب باتخاذ التدابير اللازمة لعدم قيام المحمل إلى المدينة ورجوعه إلى مصر، مُبرِّرا ذلك بوفاة قائد المدفعية، إضافةً إلى مرض قائد الحرس وقائد الهجانة، وتخوفًا من زيادة حوادث المرض بين الضباط والجنود والحُجاج، ولذا قرَّر مجلس الوزراء في ٣٠ يونيو ١٩٢٦ عودة المحمل إلى مصر وعدم مُتابعة السير إلى المدينة(٨١).

وعلى أية حال فقد انتهت تداعيات أزمة المحمل بقيام الحكومة الحجازية بإصدار بلاغ رسمي جاء فيه: "كثر اللغط حول حادثة المحمل المصري في منى، فقطعًا لألسنة المُرجفين تُعلن الحكومة العربية الحجازية أنَّ الحادثة المذكورة تعتبرها من الحوادث المحلية التي تحدث في كل بلدة من البلدان، وأنَّ ما بين حكومتي الحجاز ومصر من العلاقات المتينة والصداقة الوثيقة لا يُمكن أن يُؤثر فيها شيء من ذلك(٨٢).

وما لبثت العلاقات المصرية الحجازية أن شهدت توترًا جديدًا بشأن الاحتفالات التي تُقيمها التكايا المصرية، والتي كان من أبرزها إحياء ليلة المولد النبوي الشريف، وليلة عاشوراء، وذكرى الإسراء والمعراج، إلى جانب مُناسبات أخرى من أهمها الاحتفال بذكرى وفاة محمد علي باشا مُؤسس الأسرة العلوية الحاكمة، وعيد تولي الملك فؤاد لعرش الحُكم في مصر، وكانت هذه الاحتفالات تُقام في مقر التكية المصرية في مكة المكرمة والمدينة المنورة، ويُصرف عليها من مُخصَّصات أوقاف الحرمين الشريفين(٨٣).

وقد تطرَّق أحمد صابر ناظر التكية المصرية في مكة إلى ما حدث بشأن احتفالية المولد النبوي لعام ١٩٢٦، مُنوِّهًا إلى بساطة الاحتفال واقتصاره على تلاوة القرآن الكريم وإطعام الفقراء والمساكين، مُشيرًا إلى مُحادثة الملك عبدالعزيز له تليفونيًا مُوجِّهًا له الاتهام بعمل مُظاهرة بالأنوار داخل مقر التكية وخارجها، وهو الأمر الذي نفاه ناظر التكية، مُبديًا في الوقت نفسه استعداده لكل ما يأمر به الملك، ومما جاء في رسالة ناظر التكية المصرية إلى وزير الأوقاف محمد نجيب الغرابلي باشا: "وترون معاليكم إلى أي حد كان الضعف عن المقاومة باديًا علينا، لأنَّنا تساهلنا في قسط كبير من حريتنا المذهبية، وتنازلنا عن جزء عظيم في شكل تقهقر بانتقاص من مركزنا الرسمي، كل ذلك لأننا نجهل الوجهة الحقيقية لنظر حكومتنا أمام هذا الشكل من الحكومات غير النظامية التي تستمد قوتها من استضعاف غيرها، وتستغل الحوادث بالحق والباطل باسم الدين" (٨٤).

ومن جانبه أرسل قُنصل مصر في جدة مُذكرة إلى وزارة الخارجية بشأن الحوادث التي شهدتها التكية المصرية، مُؤكدًا على أنَّ الاحتفالات التي أقيمت في فناء التكية لم تخرج عن قراءة القرآن والسيرة النبوية، إضافةً إلى توزيع الصدقات على الفقراء، مُنوِّهًا إلى أنَّ العلماء النجديين لهم أراء خاصة في بعض الأمور الدينية تُخالف إجماع علماء المسلمين، وأنَّهم بذلوا جُهودهم لمنع الاحتفال بالمولد النبوي في الحجاز، كما أشار إلى قيام رجال الشرطة

الحجازية بالتنبيه على الأهالي بعدم إحياء ذكري هذا اليوم، وإلى إبطالهم حفلة السيرة النبوية بالحرم المكي، واستعرض ما تقوم به التكية المصرية من إقامة حفلات سنوية بصفة رسمية طبقًا للتعليمات الموجودة لديها، ومن ثمَّ كانت مُطالبته للخارجية المصرية بإمداده بالتعليمات التي يجب اتباعها في المستقبل إزاء هذه الظروف(٨٥).

وفي مُذكرة أخرى تناول قُنصل مصر في جدة ما حدث في اجتماع الشيخ يوسف ياسين وكيل الشُئون الخارجية في حكومة الحجاز، والشيخ كامل القصاب مدير المعارف الحجازية، وذلك بحضور بعض موظفي الحكومة في وجود الملك عبدالعزيز، مُنوِّهًا إلى تشاورهم في كتابة الرد باستخدام الدعوة ضد الحكومة المصرية لإقامتها مثل هذه الاحتفالات، مُشيرًا إلى أنَّهم حاولوا أن يُزيِّنوا لابن سعود أنَّ هذه المُناسبات تُعد من البدع التي يجب مُقاومتها، مُستشهدًا بما جاء في كتاب الشيخ يوسف ياسين بإنكاره ما يُسمى بالمولد النبوي الشريف، كما استعرض القُنصل اقتراح أحد المجتمعين بأنَّه في حالة غضب الحكومة المصرية فإنَّ الشيخ رشيد رضا مالك صحيفة "المنار" كفيل بالدفاع عن وجهة نظرهم أمام الرأي العام المصري، بما له من النفوذ والمكانة الدينية لدى المصريين(٨٦).

ومع تصاعد أحداث تلك الأزمة، فإنَّ الملك عبدالعزيز كان حريصًا على تهدئة وتحسين العلاقات مع الجانب المصري، حيث أشار في برقيته التي أرسلها إلى قُنصل مصر في جدة لما حدث، ومن ذلك اجتماع الفقراء بمقر التكية المُقابل لباب الحرم بصورة أدت لسد الطريق أمام المارة، مُؤكدًا حرص الحكومة الحجازية على رعاية المُؤسسات المصرية وأن يكون لها مُعاملة خاصة، مُنوِّهًا إلى إصدار أوامره للسُلطات المحلية باحترام ما تُقيمه التكيتان المصريتان في مكة والمدينة من الاحتفالات حسب العادات المُتَّبعة قديمًا، ومما جاء في كلمته: "وإننا لنأسف لسوء التفاهم الذي حدث في هذه المسألة مما لم يكن لنا رغبة في حدوثه، ونُؤكد للحكومة المصرية حُسن نياتنا

وحرصنا على عدم وقوع ما يُعكِّر صفو العلاقات التي تربط الحكومتين الشقيقتين"[٨٧].

ومن ثمَّ فقد انتهت أحداث تلك الأزمة التي شهدتها التكية المصرية في مكة، والتي ارتبطت وقائعها بالاحتفال الذي أقامته بمُناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف، وكان لتدخل الملك عبدالعزيز دور في فعال في إنهاء تداعيات ما حدث من توتر في العلاقات بين مصر والحجاز، خاصةً وأنَّ حادثة المحمل المصري في منى كانت لا تزال ماثلة في الأذهان.

وقد تطرَّق تقرير قُنصل مصر في جدة إلى أعمال التكايا المصرية خلال موسم حج ١٩٢٨، مُشيرًا إلى أنَّ أعمالها محصورة بصورة أساسية في صرف غذاء يومي للعاطلين من الغرباء، إضافةً إلى الفقراء المُقيمين في مكة والمدينة، مُبينًا أنَّ هذا النظام الذي تتبعه التكايا المصرية يزيد من عدد العاطلين في الأراضي المُقدَّسة، فضلاً عن انتشارهم بحالة غير نظيفة تُساعد على تفشي الأمراض، إلى جانب قيامهم بالتسول ومُضايقة الحُجاج، ولذا كانت مُطالبته للمسئولين في مصر بتغيير نظام توزيع الطعام بالنسبة للفقراء، فضلاً عن المُناسبات والاحتفالات التي تُقام داخل التكايا، وأن يتم توجيه الأموال التي كانت مُخصَّصة للطعام في إنشاء مستشفيات وملاجئ لليتامى وكبار السن، وبالنسبة لفقراء الحُجاج المصريين فكانت مُقترحات القُنصل بمُساعدة من يلجأ منهم مدة الحج بتوفير الطعام لهم[٨٨].

وفي تقرير لقُنصل مصر في جدة عام ١٩٣١ تناول بعض المسائل المُعلَّقة بين مصر والحجاز، مُشيرًا إلى أنَّ التشديدات التي كانت مفروضة سابقًا على التكايا المصرية، والصعوبات التي تعرضت لها في إحياء ليلة المولد النبوي وغيرها من الاحتفالات قد خَفَّت كثيرًا، مُؤكدًا أنَّه بعد أزمة التكية المصرية عام ١٩٢٦ أصبح إقامة المناسبات المُختلفة داخل التكايا أمرًا مُيسرًا، ولا يُلاقى تَعنُّتًا من قبل السُلطات الحجازية كما كان يحدث من قبل[٨٩].

- **السياسة وشُئون الحج بين مصر والحجاز ١٩٢٧ – ١٩٣٥:**

بعد حادثة المحمل عام ١٩٢٦ كان تفكير الحكومة المصرية مُتجهًا لإرسال المحمل كالمُعتاد سنويًا، ولذا طلبت من قُنصلها في جدة الاستعلام عن حالة الأمن العام في الحجاز، وذلك للنظر في طلبات راغبي السفر لزيارة الروضة الشريفة بالمدينة المنورة خلال موسم حج ١٩٢٧، وقد اكد القُنصل أنَّ الأوضاع الأمنية في الأراضي المُقدَّسة مُطَمْئنة، وأنَّه يُمكن للراغبين زيارة المدينة عن طريق ينبع حيث تقوم إليها القوافل يوميًا [٩٠] .

كما قام قُنصل مصر في جدة بإرسال برقية أخرى إلى وزارة الخارجية، مُنوّهًا إلى أنَّ حالة الأمن العام في الحجاز تسمح للحُجاج بتأدية فريضة الحج، وتطرَّق إلى المجهودات الكبيرة التي قامت بها السُلطات الحجازية لتأمين الطرق التي يسلكها الحُجاج، وتناول زيارة محافظ جدة له في دار القُنصلية، حيث دار الحديث بينهما حول مسائل الحج والتدابير التي سيتم اتخاذها لراحة الحُجاج، واستعرض المحافظ رغبة الملك عبدالعزيز في عدم السماح للحُجاج النجديين وقبائلهم بحمل الأسلحة داخل المنطقة الحرام في أيام الحج، وإلى أنَّه لم يجد خلال حديثه مع المحافظ أي اتجاه لتطبيق الإجراءات الخاصة بمنع السلاح على القوة العسكرية المُرافقة للمحمل المصري، ولكنه طالب بالدخول في مُفاوضات مع ابن سعود بشأن التدابير الخاصة بالمحمل[٩١].

وسُرعان ما طلبت الخارجية المصرية من قُنصلها في جدة الدخول في مُفاوضات مع الملك عبدالعزيز، وذلك للحصول على تأكيدات وثيقة منه شخصيًا بمطالب الحكومة المصرية لإرسال المحمل، وتمثَّل ذلك في ضمان دخول القوة العسكرية المُرافقة للمحمل الشريف بكامل أسلحتها كما هو مُعتاد سنويًا، وترك الحُجاج المصريين أحرارًا في مُعتقداتهم، إلى جانب تشكيل لجنة تضم مندوبين من قبل الحكومتين المصرية والحجازية، وذلك لتوزيع القمح أو

قيمته على الفقراء والمحتاجين بشرط أن تكون أسماؤهم مُقيدة بالسجلات الموجودة لدى الحكومة الحجازية(٩٢).

وقد تقابل القُنصل المصري مع الملك عبدالعزيز مساء يوم ٧ مايو ١٩٢٧ بمكة المكرمة في مُقابلة دامت نحو أربع ساعات، شرح خلالها الملك الصعوبات التي أقامها علماء نجد بخصوص المحمل، ومُطالبتهم باتخاذ التدابير اللازمة لمنع أي عمل يُخِل بالدين، أو يُسبب حادثًا كالذي وقع في منى، ومن جانبه شرح القُنصل وجهة نظر حكومته بأنَّ إرسال المحمل بالقوة العسكرية يُعد من التقاليد المصرية القديمة التي احترمتها الدولة العثمانية والحكومة الهاشمية السابقة، وأنَّه لا يُقصد به أي معنى أخر، ولكن ملك الحجاز أكد له أنَّ كبار رجال نجد أخذوا عليه المواثيق بعدم التصريح لحمل السلاح لفريق دون آخر، وإلى اشتراطهم عدم عرض المحمل داخل الحرم بِحُجة أنَّه لا يتفق مع الشرع، إضافةً إلى عدم سير المحمل في موكب خاص حتى لا يكون مدعاة للتبرُك، ومع تَمَسُّك الملك عبدالعزيز برأيه طلب منه القُنصل إعطاءه كتاب رسمي ليقوم بإبلاغه إلى الحكومة المصرية (٩٣).

وجاء رد الحكومة الحجازية مُمثَّلاً في الكتاب الذي وَقَّعَهُ الأمير فيصل النائب العام لملك الحجاز، وتضمَّن أنَّه يُمكن للمحمل المصري وركبه شهود الحج لعام ١٩٢٧ بعد مراعاة ما تقرر في العام الماضي، ومن ذلك ما وافق عليه علماء مصر في مسائل الموسيقى والدخان وزيارة القبور، مع التأكيد على ثلاث أمور أساسية وهي:

أولاً: ألا يكون مع ركب المحمل أي أسلحة أُسوةً بحُجاج سائر بلاد المسلمين.

ثانيًا: ألا يتعرض المحمل لأنَّ يكون سببًا لتبرُك الناس به بما يُخالف الشرع.

ثالثًا: أن يكون سير المحمل أيام الحج كسير الناس جميعًا حفظًا لسائر الحُجاج (٩٤).

وأوضح الأمير فيصل أنَّ حكومته وضعت هذه القواعد لراحة جميع الحُجاج المسلمين، مُرحِّبًا في الوقت نفسه بقدوم الأطباء والصيادلة المصريين للعمل في الحجاز خلال موسم الحج وفق القواعد المعمول بها، وبالنسبة لمسألة المُرتبات المُخصَّصة لأهل الحجاز فأشار إلى إمكانية توزيعها عن طريق لجنة مُشتركة [٩٥].

وتمَّ عرض نتائج مُباحثات قُنصل مصر في جدة مع الملك عبدالعزيز، وأيضًا ما ورد في مُذكرة الأمير فيصل للمُناقشة داخل مجلس الوزراء في جلسة ١٢ مايو ١٩٢٧، وكان رأي المجلس أنَّ ما ورد في المُذكرة لا يُمكن معه الاطمئنان إلى سلامة ركب المحمل، ومن ثمَّ كان القرار بالعدول عن فكرة إرساله، وإعلان الحُجاج المصريين بالمخاطر التي قد يتعرضون لها في حال سفرهم مُنفردين بدون مُصاحبة المحمل، والتأكيد أنَّه في حال إصرارهم على السفر فإنَّ ذلك سيكون تحت مسئوليتهم الشخصية، وأعقب ذلك قيام الحكومة المصرية بإصدار بلاغ رسمي حول الأسباب التي دعتها لعدم إرسال المحمل[٩٦].

وقد اهتم البرلمان المصري بمُناقشة الأسباب التي دفعت مجلس الوزراء لاتخاذ قرار عدم سفر المحمل إلى الأراضي الحجازية، حيث قدَّم الدكتور محجوب ثابت عضو مجلس النواب سؤالاً لرئيس الوزراء عبدالخالق ثروت حول هذا الموضوع بكل تداعياته، ومن جانبه بَرَّرَ ثروت اتخاذ القرار بعد رفض الحكومة الحجازية دخول المحمل إلى أراضيها طبقًا للعادات المُتَّبعة في مصر منذ مئات السنين، مُشيرًا إلى أنَّ مجلس الوزراء ترك في قراره لراغبي الحج حرية السفر وتَحَمُّل مسئولية الأخطار التي قد يتعرضون لها، كما نوَّه إلى أنَّ الحكومة كانت ترغب في منع الحُجاج من السفر بسبب اضطراب الأمن العام في الحجاز وتفشي الأمراض هناك، ولكنه أكد على أنَّ الاعتبارات الأمنية حالت دون سفر الحُجاج[٩٧] .

وفي تعقيبه استنكر محجوب ثابت موقف الحكومة المصرية من عدم حماية رعاياها بعدما سمحت بإعطاء جوازات السفر للحُجاج، خاصةً مع عدم استقرار الأوضاع الصحية، إلى جانب انعدام الضمانات التي اعتاد الحُجاج المصريون عليها في ذهابهم برفقة المحمل والقوة العسكرية، لكن رئيس الوزراء عاد ليُؤكد أنَّ الاعتبارات الأمنية كانت هي الأساس في القرار الذي تمَّ إصداره(٩٨).

والحقيقة أنَّ مُبرِّرات مجلس الوزراء بعدم السفر المحمل لأسباب تتعلق بالنواحي الأمنية لم يكن قرارًا صائبًا، خاصةً وأنَّ تقارير القُنصلية في جدة أشادت باستقرار أحوال الأمن في الحجاز، كما أنَّ التقارير المُرسلة لم تتطرق مُطلقًا إلى تفشي الأمراض في الأماكن المُقدَّسة، ومن ثمَّ فإنَّ القرار كان يعود لاعتبارات سياسية في ظل رؤية الحكومة المصرية أنَّ سفر المحمل بدون قوته العسكرية ينتقص من مكانة مصر التاريخية والدينية في بلاد الحرمين .

وفي مجلس الشيوخ تقدَّم العضو عبدالرحمن لملوم بسؤال لوزير الداخلية عبدالخالق ثروت، مُنتقدًا موقف الحكومة من إصرارها على وجود الموسيقى مع المحمل بعد فتوى علماء الأزهر في هذا الشأن، فضلاً عن تَمَسُّكها بالقوة العسكرية المُرافقة رغم استقرار الأوضاع الأمنية في الحجاز، مُتسائلاً عن المُبرِّر في توقف مصر عن إرسال كسوة الكعبة والصدقات المُخصَّصة للحرمين الشريفين، وقد أوضح وزير الداخلية في إجابته أنَّ ذهاب الحُجاج المصريين في رحلة الحج مُرتبط بعادات وتقاليد تتفق مع مكانة مصر وكرامتها، وما دامت الحكومة الحجازية قد عارضت هذه التقاليد ولم تسمح بها فإنَّ مصر لن تقوم بإرسال شيء مما كان مُعتادًا قبل ذلك(٩٩).

ورغم قرار الحكومة المصرية بعدم سفر المحمل فإنَّها قامت بتحذير الحُجاج المصريين المُتواجدين في السويس وداخل مصر قبل سفرهم، كما أرسلت إلى قُنصلها في جدة لتعريف الحُجاج الذين وصلوا قبل صدور القرار عن حالة الأمن والأوضاع الصحية في الحجاز، ومع ذلك فقد أكدت الحكومة

على قيامها بإرسال البعثات الطبية المُعتاد إرسالها كل عام، فضلاً عن اتخاذ كافة الاحتياطات الصحية لسلامة حُجاجها الذين سافروا تحت مسئوليتهم الشخصية(١٠٠).

وفي بداية عام ١٩٢٨ جرى حديث بين عبدالحميد بدوي باشا وكيل وزارة الداخلية ومدير الشُئون الدينية بالوزارة، مع الشيخ حافظ وهبة مستشار الملك عبدالعزيز، وذلك في شأن ما بين مصر والحجاز من خلاف والوسائل المُؤدية لإزالة أسبابه، وذكر حافظ وهبة أنَّ المقصد الأول هو أن تعترف الحكومة المصرية بحكومة الحجاز سياسيًا، وأشار أيضًا إلى عادة شرب الدخان الشائعة بين أهل الحجاز، وأنَّ المنع قاصر على التظاهر بها في الطرقات، وفيما يتعلق بزيارة القبور فإنَّ مُهمة الحراس الذين أقامتهم الحكومة الحجازية مقصورة على منع البدع مثل الطواف حولها والتمسُّح بها، وكان تعقيب عبدالحميد بدوي أنَّ مسائل التدخين وزيارة القبور تُعد مُنتهية بالفتوى التي أصدرها علماء الأزهر الشريف(١٠١).

وتناول الحديث بعد ذلك مسالة المحمل وهي أعقد المُشكلات بين مصر والحجاز، حيث أوضح حافظ وهبة أنَّ النجديين يُثيرهم مجيء المحمل بركبه وموكبه مع وجود قوات مُسلحة، كما أنَّ ملك الحجاز يرى في إرسال المحمل بِصُحبة الحامية العسكرية وموسيقاها مساسًا بسيادته على بلاده، فضلاً عن تعارضه مع النظم الشرعية وبالنسبة لموضوع الكسوة فقد تمَّ إعداد مصنع(*) خاص بها في منطقة أجياد بالقرب من الحرم المكي، وأنَّ الملك عبدالعزيز يرى حرجًا في عودة إرسال الكسوة من مصر وعدم وجود اسمه مكتوبًا عليها (١٠٢).

وتعقيبًا على ذلك أكد عبدالحميد بدوي أنَّ الحكومة المصرية لا تنظر إلى المحمل باعتباره عادة دينية فقط بقدر ما هي مُناسبة قومية أيضًا، فهو رمز لما تُقدِّمه مصر من هدية سنوية إلى الحرمين الشريفين وأهلها، وبالتالي فهو مُرتبط بكرامتها وكرامة الأمة المصرية، ونظرًا لأهمية موضوع

المحمل فقد اقترح بدوي باشا أن يُرسل الشيخ حافظ وهبة تلغرافًا للملك عبدالعزيز يذكر فيه قبول الحكومة المصرية بتأجيل كل المشاكل عدا مُشكلة المحمل، بشرط قبول ابن سعود بأنَّ المحمل وحاميته يستمران حسب العادات القديمة، مع مُراعاة أن يكون أمير الحج ملكيًا، ولا يتجاوز عدد أفراد الحامية ٤٠٠ شخصًا مع إخفاء السلاح، فإذا وافق ملك الحجاز على ذلك اعترفت الحكومة المصرية سياسيًا بمملكة الحجاز وحكومتها(١٠٣).

ولم يصل الحديث بين بدوي باشا وحافظ وهبة إلى مُقترحات مُحدَّدة يُوافق عليها الجانبان في مصر والحجاز، ومن ثمَّ ظلت مسالة المحمل مُعلَّقة، وترتب على ذلك استمرار مصر في منع بعثة الحج الرسمية وما يُصاحبها من تقاليد اعتادت عليها، والتي كان من أبرزها عدم إرسال كسوة الكعبة ومُخصَّصات الحرمين الشريفين، ومن الواضح أنَّ الحكومة المصرية ربطت بين مسالة الاعتراف بالمملكة الحجازية وبين تنفيذ العادات القديمة التي كانت تُصاحب المحمل في رحلة الحج، وعلى الجانب الآخر فإنَّ حكومة الحجاز تمسَّكت بضرورة الاعتراف السياسي بها أولاً من قبل مصر لحل الموضوعات الخاصة بالمحمل، الأمر الذي يُؤكد أنَّ الحكومتين المصرية والحجازية كان لديهما خلط واضح بين الموضوعات الدينية والسياسية.

إنَّ المُتتبع لمسار الأزمة بين مصر والحجاز في مسالة المحمل سوف يُلاحظ تحول واضح في موقف الحكومة الحجازية، حيث أصبح الملك عبدالعزيز هو من يرفض مجيء المحمل بالشروط التي تراها الحكومة المصرية، وقد أصر على موقفه في موسم حج ١٩٢٩، الأمر الذي أدى إلى زيادة الجفاء بينه وبين الملك فؤاد لإصراره على عدم الاعتراف السياسي بحكومة الحجاز(١٠٤).

وكانت هناك مُحاولات من حسن الأشموني قُنصل مصر في جدة لتقريب وجهات النظر بين مصر والحجاز بشأن القضايا المُختلف عليها، ومن ذلك أنَّه أثناء لقائه مع الملك عبدالعزيز في يناير ١٩٣٠، تطرَّق الحديث

بينهما لمسألة توتر العلاقات بين الجانبين، حيث أشار ملك الحجاز إلى أنَّ كل الموضوعات المُعلَّقة بين البلدين مُرتبطة بموقف الملك فؤاد وحكومته، مُنوِّهًا إلى استعداده للدخول في مُفاوضات رسمية مع الحكومة المصرية بشأن المحمل في حال الاعتراف السياسي بنظامه الحاكم في الحجاز [١٠٥] .

واستنتج القُنصل من خلال حديثه أنَّ نية الملك عبدالعزيز مُتجهة إلى التساهل بقدر الإمكان لحل الخلافات مع مصر، شريطة ألا يُفسَّر ذلك بأنَّه امتياز ظاهر لمصر خشية أن تُطالب دول أخرى بامتيازات لنفسها، مُبديًا استعداده لأن يعرض جميع المسائل الدينية المُختلف عليها على علماء مصر لإبداء رأيهم فيها من الناحية الشرعية، مُتمنيًا في الوقت نفسه أن تعود الصداقة والمودة بينه وبين الملك فؤاد[١٠٦].

وتمثَّلت وجهة نظر القُنصل المصري في ضرورة الإسراع بحل الخلافات بين البلدين لما فيه من مصلحة كبيرة لمصر من النواحي الدينية والسياسية والاقتصادية، مُؤكدًا أنَّ زيادة نفوذ مصر في الأراضي المُقدَّسة أمر مُحقق إذا اعترفت مصر بالمملكة الحجازية، واقترح أن تقوم الحكومة المصرية بإرسال كتاب إلى الملك عبدالعزيز للقيام بمُباحثات تمهيدية لوضع أسس لعملية التفاوض، مُشدِّدًا على أنَّ هذه الخطوة لا تُقيد مصر في شيء مُطلقًا[١٠٧]، وبطبيعة الحال لم يتم تنفيذ أي شيء من مُقترحات قُنصل مصر في جدة، ولَعَلَّ ذلك كان بإيعاز مُباشر من الملك فؤاد الذي كان موقفه من ابن سعود ذات تأثير واضح على العلاقات المصرية الحجازية.

وقد أثير موضوع المحمل مرةً ثانية داخل مجلس النواب قبل بداية موسم الحج لعام ١٩٣٠، حيث وجَّه النائب عبدالرحمن عزام سؤالاً لرئيس الوزراء عبدالخالق ثروت جاء فيه: "هل تنوي الحكومة إرسال الكسوة الشريفة للكعبة المكرمة في هذا العام؟ وإذا لم يكن في نيتها ذلك فما هي الأسباب التي تلزمها حرمان مصر من هذا الشرف العظيم والامتياز التاريخي خاصةً مع إمكان فصل الكسوة عن المحمل؟"[١٠٨] .

وفي إجابته أوضح رئيس الوزراء أنَّ مسألة الكسوة التي جرت العادة بإرسالها سنويًا مُرتبطة بتقاليد كانت مصر تقوم بها من مئات السنين، مُشدِّدًا على أنَّ الحكومة لا تنوي فصل هذه المسألة عن غيرها من الموضوعات المُعلَّقة بين مصر والحجاز(١٠٩)، ولم تكن هذه الإجابة تحمل ردًا كافيًا على استفسارات النائب عبدالرحمن عزام، ولذا طلب تحويل السؤال إلى استجواب ليتمكن من الحديث بوضوح في هذه المسالة التي تُعتبر جوهرية في العلاقات المصرية الحجازية(١١٠)، ورغم موافقة أعضاء المجلس على هذا الطلب وتحديد موعد المُناقشة بعد أربعة أسابيع، فإنَّ حل البرلمان في ١٢ يوليو ١٩٣٠ عطَّل مُناقشة الاستجواب.

وكان للصحافة المصرية اهتمام واضح بمسألة عدم إرسال المحمل والكسوة الشريفة، حيث تناول الصحفي محمود أبو الفتح في مقال له بصحيفة "الأهرام" وجهة نظر حكومة الحجاز في هذا الموضوع، والتي تمثَّلت في أنَّ نقل الكسوة إلى الحرم الشريف على أنغام الموسيقى لا يتفق مع تعاليم الدين الإسلامي، وأنَّه ليس من هيبة الدين أن تُدق الطبول والمزامير أثناء إقامة الشعائر الدينية، مُنوِّهًا إلى أنَّه لا يرى أي معنى لإرسال قوة عسكرية مُصاحبة للكسوة مع توافر الأمن بالحجاز، مُبررًا ذلك من وجهة نظره بأنَّ وجود قوات أجنبية في بلاد الحرمين لا يتفق مع استقلالها أو كرامتها، مُنتقدًا في الوقت نفسه موقف الحكومة المصرية لإصرارها على التمسُّك بهذه العادات القديمة، وفي نهاية مقاله أكد أبو الفتح أنَّ مصر خسرت دعاية كبيرة بين حُجاج العالم الإسلامي الذين كانوا يُشاهدون الكسوة المصرية للكعبة وفضل مصر على الأماكن المُقدَّسة(١١١).

وتساءلت صحيفة "السياسة" عن الأسباب التي تدفع حكومة الحجاز على التدرج في إحراج مصر، مُشيرةً إلى أنَّه في كل موسم حج تقوم بمُضاعفة الصعاب والعراقيل أمام حل مُشكلة المحمل، ونوَّهت إلى أنَّ الحكومة الحجازية لا تُقدِّر الظروف التي تتعلق بدور مصر التاريخي في بلاد الحرمين، ومن ثمَّ

كانت مُطالبة الصحيفة للحكومة المصرية بأن تسحب قُنصلها من جدة، وأن تترك كل ما اعتادت أن تقوم به أثناء موسم الحج، وذلك حتى يتم تسوية كل المشاكل المُعلَّقة بين البلدين بصورة نهائية(١١٢).

وتناولت صحيفة "الأحرار الدستوريين" طبيعة الخلافات بين مصر والحجاز بشيء من التحليل الواقعي المُتوافق مع تطور الأوضاع السياسية، حيث أشارت إلى أنَّ المملكة الحجازية أصبحت دولة مُستقلة ذات سيادة مثل مصر تمامًا، وإلى استتباب الأمن فيها وسيادة النظام وتوقف عمليات السطو على الحُجاج، ومن ثمَّ فلم يعد هناك مُبَرِّر لأن يذهب إلى الحجاز جُند من أمة أخرى لحماية المحمل والكسوة، لأنَّ في ذلك انتهاك لحُرمة الاستقلال الحجازي وانتقاصًا لسيادته فضلاً عن الطعن في حكومته، ونَوَّهت الصحيفة إلى أنَّه لا توجد حكومة مُستقلة تقبل أن يدخل بلادها جيش أجنبي لحراسة هدية مُرسلة إليها، وأكدت أنَّ المحمل ليس من قواعد الدين ولا من شعائر الحج، وأنَّه من المُهم أن تستمر مصر في إرسال الكسوة للكعبة المُشرَّفة، وشدَّدت على أنَّ الحكمة تقتضي حل المُشكلة الأساسية بالاعتراف السياسي من قبل مصر بحكومة الحجاز، تيسيرًا لحل مُشكلة المحمل وكل العادات المُرتبطة به(١١٣) . وواقع الأمر يُشير إلى أنَّ غالبية الصحف المصرية والرأي العام في مصر كان مُؤيدًا لحكومة الحجاز في موقفها من قضية المحمل، مُنتقدًا في الوقت نفسه موقف الحكومة المصرية لإصرارها على التمسُّك بعادات قديمة لا تتفق مع تعاليم الدين الإسلامي.

وقُبيل موسم الحج لعام ١٩٣١ كتب قُنصل مصر في جدة تقريرًا شاملاً تناول فيه العديد من أوجه الخلاف بين مصر والحجاز، وذلك من واقع تصريحات الملك عبدالعزيز ورجال حكومته، وأشار القُنصل إلى أنَّ ملك الحجاز لا يُمانع من دخول المحمل إلى الأراضي الحجازية بصورة قاطعة، ولكنه يشترط إجراء بعض التعديلات فيما يتعلق بالقوة العسكرية والموسيقى المُصاحبة لها، ومن جانبه أشار القُنصل إلى ضرورة تخفيض القوة العسكرية

للمحمل وجعل الأسلحة قاصرة على السلاح الشخصي فقط، وكذلك التنازل عن إرسال المدافع ما دام هناك تعهد بسلامة الحُجاج وراحتهم، مُنوِّهًا إلى أنَّ إرسال قوة مُسلحة لحماية الحُجاج المصريين أصبح أمرًا لا يتفق مع الحالة الحاضرة في الحجاز(١١٤).

وبالنسبة لحرية العمل بالمذاهب الدينية فأوضح القُنصل أنَّ التشدُّد الديني قل كثيرًا في الحجاز، وأصبح الناس أحرارًا في مُعتقداتهم ومذاهبهم الدينية، وأنَّ التدخين أصبح مُباحًا إلا في داخل حرم الأماكن المُقدَّسة، وتطرَّق لحديث الملك عبدالعزيز بشأن عرض كل مسألة تتعلق بالدين على علماء مصر لإصدار فتوى بشأنَّها، مُؤكدًا التزامه بما يُقرره رجال الأزهر الشريف بخصوص هذه القضايا، واستنكر القُنصل ما يقوم به عامة الحُجاج المصريين من التبرُّك بطريقة مُخالفة للشرع، مُطالبًا بوعظ الحُجاج قبل مجيئهم بقواعد الدين الصحيحة حتى لا يتجاوزا حدود العبادات الشرعية، مُشيرًا إلى المكاسب الكثيرة التي ستعود على مصر من هذا الاتفاق سياسيًا واقتصاديًا، وأكد القُنصل في ختام تقريره على أهمية أن يُنظر في المُفاوضات مع حكومة الحجاز على منح أمير الحج المصري مُميزات خاصة عند وصوله إلى جدة، ومن ذلك مُقابلة الملك عبدالعزيز له شخصيًا أو نائب عنه على ظهر الباخرة، وأن تُطلق له المدافع لتحيته بحيث تكون مُقابلته باعتباره نائب ملك عظيم(١١٥).

وبعد كتابة هذا التقرير بعدة أيام طلب الملك عبد العزيز مُقابلة القُنصل المصري حيث كَرَّر رغبته في عرض جميع المسائل الدينية المُختلف بشأنها على علماء مصر، وقد أشار القُنصل إلى استنتاجه برغبة ابن سعود في الوصول بالخلافات القائمة بين مصر والحجاز إلى حل يُرضي الطرفين، ولذا كانت مُناشدته لوزارة خارجيته بضرورة الإسراع بحل هذه القضايا المُعلَّقة لما فيه من مصلحة كبيرة لمصر، راجيًا قيام مصر بالاعتراف سياسيًا بالحكومة الحجازية مثلما فعلت الكثير من الدول الأخرى(١١٦).

وعلى عكس ما كان يبدو في أحاديث الملك عبدالعزيز مع قُنصل مصر من حيث حرصه على إنهاء كل مظاهر الخلاف، وفي الوقت نفسه إظهار تقديره لقيمة مصر ومكانتها ودورها التاريخي في الحجاز، وخاصةً ما يرتبط منها بشُئون الحج والأماكن المُقدَّسة، فإنَّ وكيل الخارجية الحجازية يوسف ياسين خلال لقائه مع القُنصل المصري تناول في سياق حديثه عبارات تَنُم عن التهديد والتحذير من غضب ابن سعود، مُبرِّرًا ذلك بعدم حل المُشكلات القائمة بين البلدين، ومن ثمَّ كانت تصريحات وزير الخارجية عبدالفتاح عمرو بأنَّ مصر لا تطلب شيئًا يتعارض مع حقوق الحجازيين، ولكنها المُطالبة باحترام التقاليد القديمة والحقوق المُكتسبة من الدولة العثمَّانية التي كانت صاحبة السيادة على مصر والحجاز، مُشدِّدًا على تمسُّك مصر بهذه الحقوق وعدم التساهل بشأنها، وطلب وزير الخارجية من القُنصل أن يُؤكد للملك عبدالعزيز ورجال حكومته أنَّ مصر تتمنى حل الخلافات بما فيه مصلحة الطرفين، وأنَّه إذا خلصت النوايا يسهل حل كل خلاف مهما كانت صعوبته(١١٧).

وكان الملك عبدالعزيز حريصًا على انتهاز أية فرصة للحديث مع قُنصل مصر بشأن القضايا المُختلف عليها بين الجانبين، حيث استغل فرصة زيارته لجدة في شهر أبريل من عام ١٩٣١ مُوجِّها الدعوة للقُنصل المصري لمُقابلته، وأبدى ملك الحجاز رغبته الشديدة في توثيق الصلات مع الحكومة المصرية، وإنهاء كل مظاهر الخلاف التي تُعرقل التقارب في العلاقات المصرية الحجازية، وخاصةً ما يرتبط بقضية المحمل وتداعياتها السلبية في زيادة حالة التوتر بين البلدين، والتي كان من أبرزها الصعوبات التي يُواجها فوزان السابق مُعتمد الحكومة الحجازية في مصر عند مُحاولته مقابلة أحد كبار المسئولين في الحكومة المصرية(١١٨).

لقد دارت مُعظم أحاديث الملك عبدالعزيز مع قُنصل مصر في جدة حول مُشكلة المحمل، وهي القضية الأساسية في توتر العلاقات المصرية

الحجازية وعدم اعتراف مصر سياسيًا بحكومة الحجاز، ففي أحد اللقاءات أشار إلى أنَّه يخشى إن سمح بدخول المحمل أن يتهمه قومه بمُجاملة المصريين ضدهم، مُنوِّهًا إلى أنَّ النجديين وعلمائهم يرون المحمل مُخالفًا للشرع، وكانت رؤيته إزاء تمسُّك الحكومة المصرية به أن يكون الفصل في هذه المسألة إصدار فتوى من علماء الأزهر الشريف، وأوضح القُنصل أنَّ ابن سعود في موقف مُحرج مع قومه بشأن العادات والتقاليد المُصاحبة للمحمل، وأنَّه شخصيًا لا يرى فيه مُخالفة للشرع ويُحاول أن يجد مخرجًا لهذه المُشكلة، فإذا أصدر علماء مصر فتوى خاصة بالمحمل قدَّمها لقومه، فإن كانت موافقة لمعتقداتهم عمل بها، وإن كانت عليهم ألزمهم الحُجة وأخرس ألسنتهم بحكمها وظهرت براءته عندهم (١١٩).

ولم يكتف الملك عبدالعزيز عند حد المُناقشات مع قُنصل مصر في جدة لحل المُشكلات المُعلَّقة بين البلدين، بل كان أحيانًا يدفع ببعض الشخصيات لمحاولة الوساطة مع المسئولين المصريين، ومن ذلك أنَّه أثناء تواجد قُنصل مصر في مكة لمُتابعة شُئون الحُجاج المصريين خلال موسم حج ١٩٣١، اتصل به عبدالرحمن القصيبي لمُقابلته في التكية المصرية، ويُعد القصيبي من كبار تجار اللؤلؤ في البحرين ومن المُقربين لابن سعود، فضلاً عن صداقته الوثيقة مع القُنصل المصري، وقد دار بينهما حديث طويل أشار فيه القصيبي إلى انتهاء موسم الحج، وإلى أنَّه وجد من ملك الحجاز رغبة صادقة في إنهاء الخلاف القائم مع مصر بسبب مُشكلة المحمل، مُنوِّهًا إلى أنَّه يخضع للحق عن طريق المُناقشة والإقناع، وطلب القصيبي من القُنصل أن يستطلع رأي الحكومة المصرية إذا كان لديها توجهات حقيقية في التفاهم وحل المشاكل بين البلدين(١٢٠).

إنَّ المُتتبع لواقع مُشكلة المحمل وأثرها في توتر العلاقات السياسية بين مصر والحجاز، يجد أنَّ الملك عبدالعزيز قد بذل أقصى ما يُمكن لإزالة كل مظهر لسوء التفاهم بين البلدين، لكن مجهوداته كلها للتقارب مع مصر

وحل الخلافات معها باءت بالفشل، وبالرغم من المساعي التي بذلها مع الوزارات المصرية المختلفة بدايةً من وزارة عدلي يكن الثانية " ٧ يونيو ١٩٢٦ – ٢١ أبريل ١٩٢٧ "، ومرورًا بوزارة عبدالخالق ثروت الثانية " ٢٥ أبريل ١٩٢٧ – ١٦ مارس ١٩٢٨ "، ثمَّ وزارة مصطفى النحاس الأولى " ١٦ مارس – ٢٥ يونيو ١٩٢٨ "، وغيرها من الوزارات التي تعاقبت على حكم مصر، فإنَّ الملك فؤاد أصَرَّ على عناده من عدم الاعتراف بابن سعود ملكًا على الحجاز، مع أنَّ بريطانيا المُحتلة لمصر وعدد من الدول الكبرى مثل فرنسا وروسيا وإيطاليا وأمريكا اعترفت كلها بالمملكة الحجازية، وإضافةً إلى ذلك كان الملك فؤاد يُهمل الرد على رسائل ملك الحجاز، مما أدى إلى زيادة حالة الجفاء والتباعد بينهما(١٢١).

ولَعَلَّ من أسباب تلك الجفوة ما كان يعتقده الملك فؤاد من تطلُّع الملك عبدالعزيز لموضوع الخلافة الإسلامية، ومن ثمَّ كان حرص ابن سعود في توضيح هذه المسألة خلال إحدى لقاءاته مع قُنصل مصر في جدة، حيث جاء في سياق حديثه: "إني أعرف سبب المُنافسة بيني وبين أخي الملك فؤاد وهي الخلافة، ولكن لو علم رأيي فيها وأنني راغب عنها وأني ما طمعت ولن أطمع في الحصول عليها، لو علم ذلك لما اتهمني بالسعي لها ولما أخذني بسببها"(١٢٢).

وإلى جانب كل تلك المُحاولات التي بذلها الملك عبدالعزيز لحل المُشكلات المُعلَّقة مع مصر، فإنَّ أعضاء البرلمان المصري كانوا مُدركين لطبيعة الخلافات الشخصية من جانب الملك فؤاد، وأثر ذلك على إخفاق جميع الجهود التي بُذلت لتقريب وجهات النظر بين البلدين، ومن ثمَّ كانت المُطالبات المُستمرة بإنهاء هذا التوتر في العلاقات المصرية الحجازية، ففي أثناء مُناقشة خطاب العرش في يناير ١٩٣٤، تساءل النائب عبدالحميد سعيد عن أسباب انقطاع العلاقات بين البلدين، مُطالبًا بسرعة اعتراف مصر بحكومة الحجاز(١٢٣).

وخلال جلسات الرد على خطاب العرش طلب النائب أحمد والي الجندي من وزير الخارجية عبدالفتاح يحيى أن يُدلى ببيان عن الأسباب التي منعت الحكومة المصرية من الاعتراف بالحكومة الحجازية، مُشيرًا إلى حتمية العلاقات التي ترتبط مصر بالحجاز، والتي من أهمها علاقات الدين وشُئون الحج، ولذا كانت مُناشدته الاعتراف سياسيًا بالمملكة العربية السعودية حتى يعود الوفاق بين البلدين(١٢٤) . ورغم قيام وزير الخارجية بالرد على استفسارات نواب البرلمان فإنَّه تجاهل تمامًا الإشارة إلى تلك المُلاحظات الخاصة بالاعتراف بالنظام السياسي للملك عبدالعزيز وحكومته، وهو ما يُؤكد أنَّ الملك فؤاد كان صاحب القرار الأول في هذه المسالة.

- **جهود مصر الصحية في الحجاز" ١٩٢٥ – ١٩٣٦ ":**

أثناء تواجد الملك علي بن الحسين في جدة وتحصنه بها استعدادًا لمُواصلة الحرب مع قوات ابن سعود، أرسلت الحكومة المصرية بعثة طبية تابعة للهلال الأحمر المصري، وفي الثاني من ديسمبر ١٩٢٤ وصلت البعثة إلى ميناء جدة (١٢٥)، وكان الغرض من إرسالها المُساهمة في مُعالجة جرحى الحرب بين النجديين والهاشميين، وتكونت البعثة من ستة أطباء، إلى جانب صيدلي وثمانية مُمرضين وأربع مُمرضات وحكيمة واحدة، كما تمَّ تزويد البعثة بكميات وافرة من الأدوية والعقاقير الطبية، إضافةً إلى مستشفى مُتنقل بكامل مُعداته (١٢٦).

وبعد وصول البعثة طلب رئيسها الدكتور حسين حلمي كرارة من الملك علي إرسال عدد من الأطباء والمُمرضين إلى الجانب النجدي المُحاصِر لمدينة جدة، من أجل المُساهمة في علاج الجرحى والمُصابين وتقديم الخدمات الطبية اللازمة، ورغم ترحيب ملك الحجاز بعمل البعثة وإرساله برقية شكر للملك فؤاد، فإنَّه رفض المُوافقة على رغبة رئيس البعثة بحُجة عدم توافر الأمن في الطريق، ويبدو أنَّه كان مُتخوفًا أن تكون هناك أهداف سياسية للبعثة

المصرية، مُبَرِّرًا ذلك بأنَّه وصلته تحذيرات بخصوص عمل البعثة، وبالتالي لم تتمكن بعثة الهلال الأحمر من أداء مُهمتها الإنسانية على الوجه الاكمل(١٢٧).

ومن ناحية أخرى استمرت البعثة الطبية المصرية المُلحقة بتكية مكة في القيام بأعمالها طوال فترة الحرب التي شهدتها الأراضي الحجازية، وبعد أن استتب الأمر لابن سعود في مكة عادت البعثة إلى مصر، وقبل عودتها حملت رسالة من سُلطان نجد إلى الملك فؤاد لينظر إلى ما يُعانيه أهل الحرمين من ضائقة شديدة، وقد استجاب ملك مصر لهذا الطلب بإصدار أوامره بإعادة البعثة الطبية إلى مكة في أوائل عام ١٩٢٥، وفي الوقت نفسه حرصت وزارة الأوقاف على زيادة عدد أعضاء البعثة المصرية وتزويدها ببعض المعونات المالية(١٢٨).

وبعد أن استقرت الأوضاع نهائيًا لابن سعود بتنازل الملك علي عن حُكم الحجاز، تقرر عقد مُؤتمر في مكة أوائل يونيو ١٩٢٦، وذلك للنظر في عدة موضوعات كان من بينها تنظيم الأوضاع الصحية والعناية بالأماكن التي يقصدها حُجاج العالم الإسلامي، وبصفة عامة كل ما يتعلق بالمصالح الدينية المُرتبطة بالحجاز والحرمين الشريفين(١٢٩).

وكان هناك حرص واضح من جانب الحكومة الحجازية بشأن تواجد مصر في هذا المُؤتمر، حيث وجَّه ملك الحجاز دعوة رسمية للملك فؤاد لإرسال مندوبين من مصر للمُشاركة في أعمال المُؤتمر، وخلال لقائه مع قُنصل مصر في جدة تناول الملك عبدالعزيز أهمية مُشاركة مصر في مُؤتمر مكة، مُبَرِّرا ذلك بأنَّها أهم الشعوب الإسلامية في علاقتها ببلاد الحرمين، لما لها من المبرات والخيرات الكثيرة على أهل الحجاز والأماكن المُقدَّسة (١٣٠) .

وقد وافقت مصر على طلب الحكومة الحجازية للاشتراك في مُؤتمر مكة، وتقرر انتداب الشيخ الأحمدي الظواهري من علماء الازهر الشريف، ومحمد المسيري بك مدير إدارة الحج والكورنتينات(*) بوزارة الداخلية، وذلك

لتمثيل مصر بصفة رسمية في المُؤتمر، فضلاً عن مُشاركة أمين توفيق قُنصل مصر في جدة لمُتابعة الجلسات وكتابة تقرير عنها(١٣١).

وخلال مُؤتمر مكة تزايد اهتمام مصر بمسائل الصحة في الحجاز، وكان ذلك من خلال الاقتراحات التي قدَّمها محمد المسيري عضو الوفد المصري، والتي شملت نقاطًا عديدة على النحو التالي:

- أن تسعى الوفود الإسلامية لدى حكوماتها لإرسال بعثات طبية في زمن الحج لاستقبال الحُجاج، على أن تعود بعد انتهاء مناسك الحج .
- إنشاء مستشفيات كاملة المُعدات بحيث تكون مُستديمة لأهل الحجاز عن طريق تعاون الحكومات الإسلامية.
- تأسيس قسم طبي في الحج يُسمَّى قسم الإسعافات الوقتية، بحيث يطوف مندوبوه في المناطق المُحتمل أن يُصاب فيها بعض الحُجاج.
- عمل مسالخ صحية في منى لذبح الأضاحي بشرط أن تكون بعيدة عن المساكن والمُخيمات.
- إقامة أماكن مُتعدِّدة في أنحاء مكة والمدينة وجدة لصرف العقاقير الطبية الضرورية لمن يطلبها من الحُجاج بثمنها الأصلي.
- تشكيل لجنة تضم أطباء ومهندسين لإبادة الذباب والبعوض لخطرهما على حياة الحُجاج، إلى جانب إشرافها على المواد الغذائية والمأكولات التي تُباع في الأسواق.
- بناء مراحيض عمومية على الطراز الحديث في الأماكن التي يقصدها الحُجاج.
- تحسين مياه الشرب داخل مكة وفي بقية الجهات التي يتجمع فيها حُجاج العالم الإسلامي(١٣٢) وقد وافق المُؤتمر على هذه الاقتراحات التي طرحها مندوب الوفد المصري، وتقرَّر إنشاؤها تحت إشراف الحكومة الحجازية (١٣٣).

وتُعد البعثات الطبية من أبرز العلامات المصرية في مجال الرعاية الصحية بالحجاز، ورغم أزمة المحمل التي شهدتها العلاقات المصرية الحجازية عام ١٩٢٦، فإنَّ مصر لم تتوقف عن إرسال بعثاتها الطبية إلى بلاد الحرمين أثناء مواسم الحج المُتتالية، حفاظًا على الصحة العامة للحُجاج المصريين وغيرهم من أهل الحجاز الذين كانوا ينتظرون قُدوم أعضاء البعثة لتلقي العلاج اللازم لهم، وقد أشار قُنصل مصر في جدة خلال موسم حج ١٩٢٨ إلى ما تُعانيه الأماكن المُقدَّسة من ضعف الخدمات الصحية، مُنوِّهًا إلى أنَّ المُستشفيات والمُستوصفات تحتاج إلى دعم كبير للنهوض بها وتحسين أدائها(١٣٤).

وبالنسبة لعمل البعثة الطبية المصرية فقد طالب القُنصل بضرورة تزويدها ببعض المُعدات الصحية الضرورية، والتي كان من أبرزها توفير آلات صغيرة لصُنع الثلج، لأهميته الشديدة في مُعالجة وإسعاف الحُجاج خاصةً في يوم وقفة عرفات، إلى جانب توفير سيارة إسعاف كالتي تُستخدم في مصر لسرعة نقل المصابين إلى أماكن البعثة لعلاجهم، كما ناشد المسئولين في مصر ضرورة توافق البعثة الطبية مع القُنصلية المصرية فيما يختص بالإجراءات الإدارية في الحجاز، نظرًا لاطلاعها على أحوال البلاد وظروفها المحلية(١٣٥).

وأثناء موسم حج ١٩٢٩ حرص قُنصل مصر في جدة على مُتابعة كل ما يتعلق بشُئون الحُجاج، حيث أشار في تقريره عن الأوضاع الصحية بالحجاز إلى أنَّ عدد الأطباء لا يتجاوز ١٥ طبيبًا مُعظمهم من السوريين، وإلى افتقار المنظومة الصحية بالبلاد للكثير من المُقومات الأساسية، ولذا كانت مُطالبته للمسئولين في مصر بزيادة عدد أفراد البعثة المصرية، ليتعاونوا مع أطباء الحجاز في رعاية الحالة الصحية للحُجاج، مُؤكدًا في الوقت نفسه أنَّ الحكومة الحجازية لا ترغب في وجود البعثة الطبية المصرية، وربَّما تذهب إلى منع وجودها وعدم السماح لها بالعمل في مواسم الحج القادمة، مُبَرِّرا ذلك

بأنَّ الفكرة السائدة بين رجال الحكومة الحجازية أنَّ إيفاد بعثة طبية إلى الأراضي المُقدَّسة دليل على نقص النظام الصحي بها، مُنوِّها إلى أنَّ من يُشاهد الحجاز في أوقاته العادية يُقرِّر عدم كفاية عدد الأطباء ونقص الأدوات الصحية، فضلاً عن عدم استعداد البلاد للقيام بأعباء الحج بمفردها، وتطرَّق القُنصل لما قامت به السُلطات الحجازية من مُعارضتها للبعثة المصرية وما معها من أدوية ومُهمات وسيارات(١٣٦).

وعلى أثر مُعارضة السُلطات الحجازية لعمل البعثة الطبية المصرية، دارت مُفاوضات عديدة بين القُنصلية المصرية في جدة وبين إدارة الشُئون الخارجية الحجازية، وكان من نتيجتها أن تمَّ السماح لأعضاء البعثة بمُمارسة مهامهم في الحجاز، كما تمَّ إعفاء الأدوية والمُهمات من أية رسوم جمركية مع عدم إخضاعها لأي فحص أو تفتيش، وقد أشار القُنصل إلى أنَّ الحكومة الحجازية اقتنعت بوجهة نظره الخاصة بأهمية تواجد أعضاء البعثة، نظرًا لمُساهماتهم الطبية الفعالة خلال موسم الحج، ولذا وعدت في نهاية المُحادثات بتسهيل مأموريتهم وتقديم المُساعدة اللازمة لهم(١٣٧).

ونتيجةً لجهود قُنصلية مصر في جدة فقد تجاوبت السُلطات الحجازية مع طلباتها، ومن ذلك أنَّها أمرت بُمعافاة أعضاء البعثة وتابعيهم من رسوم التأشيرات الخاصة بهم، وسمحت بتخصيص قطعة أرض كبيرة في جدة على مقربة من دار القُنصلية لإقامة مُستوصف جدة، وأصدرت أوامرها إلى المسئولين في البلدية لإصلاحها وإعدادها لتفي بالغرض المطلوب، ولم يكد يتم إقامة المُستوصف حتى أقبل عليه الحُجاج المصريون وغيرهم، كما توافدت عليه العائلات الحجازية لتلقي العلاج من الأمراض المُزمنة التي يُعانون منها، وتمَّ أيضًا إقامة مُستوصف في مكة لعلاج الحُجاج وأهل الحجاز(١٣٨).

وبالنسبة لسيارات الإسعاف المُصاحبة للبعثة المصرية فقد منعت السُلطات الحجازية دخولها في بداية الأمر، ولم تسمح لها بالدخول إلا بعد مُحادثة القُنصل لابن سعود بشأن أهميتها في الرعاية الصحية، وفي الحقيقة

فإنَّ الملك عبدالعزيز كان مُتفهمًا لطبيعة عمل البعثة الطبية المصرية، وبدا ذلك واضحًا خلال تواصله مع قائم مقام جده، حيث أوصاه بإزالة أي عقبات تعترض عمل البعثة، ومما جاء في سياق حديثه: "إنَّ المصريين إخواننا فلا تعملوا ما يُكدِّر خواطرهم" (١٣٩).

والتساؤل الذي يطرح نفسه هنا ... لماذا عارضت السُلطات الحجازية دخول البعثة المصرية إلى أراضيها ؟ الحقيقة تُشير إلى أنَّ من يُريد دخول بلد مُعيَّن لابد أن يكون حاملاً لجواز سفر عليه تأشيرة دخول، وحكومة مصر أصرت على عدم وجود علاقات رسمية مع الحجاز، كما أنَّها لم تعترف بالنظام السياسي القائم بها، ومع هذا فقد عَيَّنت قُنصلاً لها في جدة وأرادت أن تُجبر حكومة الحجاز على التعامل معه، هذا في الوقت الذي كانت فيه الحكومة المصرية تتجاهل مُعتمد الحكومة الحجازية في القاهرة، ومن ثمَّ فإنَّ الذين أرسلوا البعثة الطبية لم يعبأوا بقوانين المملكة الحجازية وأنظمتها، ولم يُكلفوا أنفسهم عناء إرسال جوازات أعضاء البعثة إلى مقر وكالة الحجاز في مصر للحصول على التأشيرات اللازمة (١٤٠)، وكأنَّ المسئولين في مصر أرادوا أن يضعوا السُلطات الحجازية أمام قوة الأمر الواقع، لكن حنكة الملك عبدالعزيز أدت إلى حل مُشكلة البعثة في مُحاولة منه لتهدئة الاحتقان السياسي بين مصر والحجاز، وهو موقف يُحسب له في مُعالجة هذه الأزمة وما قد يترتب عليها من تصاعد جديد في التوتر بين البلدين.

ولم تقف المُشكلات التي تعرضت لها البعثة الطبية المصرية عند حد رفض السُلطات الحجازية لها في البداية، لكن البعثة واجهت مُشكلة أخرى تمثَّلت في شعور الأطباء المصريين بعدم ارتياح أطباء الحجاز لوجودهم، حيث كان الأطباء الحجازيون ينتهزون أي فرصة لإبعاد المرضى عن أماكن البعثة المصرية بواسطة المُطوفين وغيرهم من أعوانهم، لأنَّهم شعروا مُنذ دخول البعثة المصرية أنَّ إقبال المرضى سيكون كبيرًا عليها، نظرًا لأنَّها تعمل بدافع الواجب الإنساني، فضلاً عن قيامها بصرف الأدوية مجانًا، بخلاف ما كان

يلقاه المريض إذا استدعى طبيبًا في خدمة الحكومة الحجازية، فإلى جانب الأجور المُرتفعة التي كان يتقاضاها الطبيب الحجازي، فإنَّ الحصول على الادوية لم يكن مُتيسرًا إلا بثمن باهظ، ومن ثمَّ كانت مصالح أطباء الحجاز المادية مُعرَّضة للخطر في موسم الحج، وبالتالي كانوا يعملون على الكيد لزملائهم المصريين بإبعاد المرضى عنهم لتحقيق مكاسبهم في جمع المال، كما أشاعوا في كل مكان أنَّ وصول البعثة الطبية المصرية دليل على نقص خدمات النظام الصحي في الحجاز (١٤١) .

ومع كل هذه المُعوقات التي اعترضت عمل البعثة الطبية المصرية، فإنَّ قُنصل مصر في جدة كان حريصًا في تواصله مع السُلطات المصرية على بيان أهمية تواجد البعثة ضمانًا لسلامة الحُجاج بصفة عامة، مُبرِّرًا ذلك بنقص عدد الأطباء التابعين لحكومة الحجاز، إلى جانب قلة عدد المستشفيات فهما اثنتان فقط في مكة وجدة وحالتهما سيئة جدًا، فضلاً عن نقص الأدوية وعدم توافر المُعدات والأدوات الصحية بدرجة كافية، إلى جانب افتقار الحجاز لسيارات إسعاف مُجهزة طبيًا، واقترح القُنصل ضرورة أن تقوم مصر بمُباحثات مع الحكومة الحجازية للوصول إلى اتفاق يُنظم بصورة مُحدَّدة عمل البعثة الطبية خلال موسم الحج(١٤٢).

وأثناء الاستعداد لموسم حج ١٩٣٠، شكَّلت مصلحة الصحة العمومية (*) بعثتها الطبية مع تداركها للأخطاء التي وقعت فيها سابقًا، ومن ثمَّ كان حصولها على التأشيرات اللازمة لسفر البعثة من مُعتمد الحكومة الحجازية في القاهرة، وبعدما وصلت البعثة إلى السويس استعدادًا للسفر إلى جدة صدرت أوامر وزارة الداخلية بعودتها، وكان مُبَرِّرها في ذلك ما وصل إلى علمها من أنَّ حكومة الحجاز لن تسمح للبعثة باستخدام سيارات الإسعاف التي ستكون برفقتها، وأنَّها ترفض أيضًا قيام البعثة برفع العلم المصري على مقراتها (١٤٣).

وقد دارت مُفاوضات مُطوَّلة بين القُنصل المصري في جدة والحكومة الحجازية، وانتهى الأمر بمُوافقة المسئولين في الحجاز على وجهة النظر المصرية، وعندما وصل خطاب الخارجية المصرية إلى قُنصليتها في جدة بالموافقة على إرسال البعثة الطبية لأداء مُهمتها خلال موسم الحج، كان لهذا الخبر وقع الفرح الشديد لدى أهالي الحجاز الذين ينتظرون قُدوم أطباء البعثة كل عام بفارغ الصبر، نظرًا لما يقومون به من مُعالجة جميع المرضى وتقديم الدواء لهم مجانًا(١٤٤).

كما أسفرت اتصالات القُنصل المصري مع الأمير فيصل نائب الحجاز عن نتائج مُبشِّرة لعمل بعثة مصر الطبية، حيث قامت حكومة الحجاز بتقديم سيارتين لعمل البعثتين في مكة والمدينة، بعدما رفضت سابقًا دخول سيارات الإسعاف مع أعضاء البعثة، وخلافًا لما كان مُتوقعًا فقد أبدت إدارة الصحة الحجازية اهتمامًا واضحًا بالبعثة المصرية، وتعاونت معها بشكلٍ كبير منذ وصولها إلى ما بعد انتهاء موسم الحج، وكان هذا التعاون نتيجة مُحادثات القُنصلية مع مُختلف المسئولين في الحجاز، وقد أدت البعثة الطبية خدمات فعالة في مُعالجة الحُجاج وغيرهم، ومن ذلك قيام بعثة مكة بُمعالجة أمير منطقة رابغ، ومع هذه الجهود الملموسة استطاعت البعثة أن ترفع اسم مصر في الحجاز وبين أفراد الشعوب الإسلامية(١٤٥).

وفي إطار جهود القُنصلية المصرية بمُتابعة الشُئون الصحية في الحجاز وبصفة خاصة خلال موسم الحج، قدَّمت مُقترحًا بتعيين طبيب دائم للقُنصلية في جدة، أُسوةً بما تقوم به بعض الحكومات الأخرى مثل بريطانيا وإيطاليا وهولندا، وكان مُبَرِّرها في ذلك أنَّ الطبيب الذي سيتم تعيينه سيكون عينًا لمصر من الوجهة الطبية، فضلاً عن اتصاله المستمر بأطباء الأوقاف الموجودين بصفة دائمة في التكية المصرية بمكة المكرمة، إلى جانب تعاونه مع أطباء البعثة المصرية التي تأتي كل عام في موسم الحج(١٤٦).

وقد وافقت مصلحة الصحة العمومية على اقتراح القُنصلية وأوصت بتنفيذه، مُشيرةً إلى أنَّ عمل البعثة الطبية المُعتاد إيفادها سنويًا إلى الحجاز لا يتعارض مع تعيين طبيب كملحق لقُنصلية مصر في جدة، وأكدت أنَّ وجود المُلحق الطبي سيُساعد في مُراقبة الأمراض الوبائية في الحجاز، ومن ثمَّ جاءت مُوافقة المصلحة على تعيين الدكتور محمد أحمد رحاب في الوظيفة المُقترحة، وتمثَّلت أولويات اختياره في سابق عمله لمدة عامين ونصف بالمُستشفيات التابعة لإدارة الصحة الحجازية، وخبرته التي اكتسبها بالتعرف على أهالي الحجاز وعاداتهم، إلى جانب تعوده على المعيشة في بلاد الحرمين(١٤٧).

وقد تمَّ تكليف المُلحق الطبي في القُنصلية المصرية ببعض المهام المُحدَّدة، والتي كان من بينها كتابة تقارير شهرية عن الحالة الصحية في الحجاز وإرسالها إلى المسئولين في مصر، وهذه التقارير كان يجمعها من البيانات المنشورة في الصحف الحجازية مثل أم القرى وصوت الحجاز، والغرض من جمعها قيام الحكومة المصرية باتخاذ الإجراءات المُناسبة تجاه موسم الحج في كل عام، للعمل على راحة حُجاجها وتوفير الرعاية الطبية اللازمة لهم، ومن ناحية أخرى لمنع انتشار الأمراض المُعْدِية بين الحُجاج المصريين أثناء وجودهم في الأراضي المُقدَّسة (١٤٨).

وفي إطار الاستعداد لموسم حج ١٩٣١ جاءت مُخاطبة الخارجية المصرية لقُنصليتها في جدة، وذلك بشأن تقرير مصلحة الصحة العمومية عن سيارات الإسعاف التي قدَّمتها حكومة الحجاز للبعثة الطبية عام ١٩٣٠، حيث أوضح التقرير أنَّ سيارات الإسعاف كانت عبارة عن عربات نقل عادية ولم تكن مُجهزة لخدمة الأغراض الطبية، ونوَّهت الخارجية إلى رغبة الحكومة المصرية في إرسال ثلاث عربات إسعاف صالحة للاستخدام في موسم الحج، ومن ثمَّ كانت المُطالبة بضرورة التواصل مع المسئولين في الحجاز للتصريح بدخول سيارات الإسعاف المطلوبة لمُصاحبة البعثة الطبية، وفي حالة رغبة

حكومة الحجاز في تقديم سيارات من طرفها فلابد أن تكون مُخصَّصة لخدمات الإسعاف(١٤٩).

وجاء رد الخارجية الحجازية بشأن البعثة الطبية المصرية وسياراتها مُتضمِّنًا: "أنَّ الحكومة الحجازية لأجل ألا تكون سببًا في إثارة الخواطر في الوقت الذي أظهرت فيه رغبتها في توطيد العلاقات الودية مع الحكومة المصرية، فإنها تُوافق هذا العام وبغير أن يُعتبر ذلك عادة تُطالب بها في المستقبل"، وفي الوقت نفسه تمَّ وضع بعض القواعد للبعثة المصرية للعمل بمُقتضاها خلال موسم الحج ومن بينها:

أولاً: الترخيص لثلاثة أطباء مصريين بالقُدوم إلى الحجاز لمُزاولة أعمال الإسعاف الطبية، على أن يكونوا خاضعين في عملهم لجميع القوانين والتعليمات التي تُصدرها إدارة الصحة العامة في الحجاز.

ثانيًا: يُرخَّص لسيارتين فقط من السيارات التي تُستخدم في الإسعافات الصحية لاستعمالها أثناء موسم الحج، مع مُراعاة أن تسير في الطرق والأماكن المُخصَّصة لها، وألا يتم استخدامها إلا في الأغراض الصحية فقط(١٥٠).

ومن جانبه أوضح قُنصل مصر في جدة أنَّ هذه المُطالبات تتوافق إلى حدٍ كبير مع المُباحثات التي تمَّت مع الحكومة الحجازية، وأنَّه يُمكن تنفيذ تلك الشروط في إطار علاقات المودة بين الجانبين، كما أكد أنَّ اقتصار عدد سيارات الإسعاف على سيارتين فقط لا يُعطِّل عمل البعثة الطبية، مُفسرًا ذلك بتراجع أعداد الحُجاج من مختلف البلدان الإسلامية بسبب الأزمة الاقتصادية التي يشهدها العالم (١٥١).

لقد كان موسم الحج لعام ١٩٣١ هو البداية الحقيقية للتفاهم الواضح بين مصر والحجاز بشأن عمل البعثات الطبية، ومن ثمَّ فإنَّه خلال الاستعداد لسفر الحُجاج عام ١٩٣٢، قام الشيخ فوزان السابق مُعتمد الحكومة الحجازية

في القاهرة بإبلاغ الحكومة المصرية رسميًا بخصوص عمل البعثة، مُؤكدًا أنَّها ستنال كل الرعاية والتسهيلات اللازمة لأداء واجبها على الوجه الأكمل(١٥٢).

ومع استمرار تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض عدد الحُجاج المصريين قررت الحكومة المصرية أثناء موسم حج ١٩٣٢ إيفاد بعثة طبية واحدة، وتكونت من طبيبين ومُساعد صيدلي، وكان يرافقهم خمسة تُمورجية واثنان من المُبخرين، إضافةً إلى طباخ وفراش، وتحدَّد عمل البعثة في مكة المكرمة على أن تُصاحب الحُجاج إلى عرفات ومنى، وبعد انتهاء مناسك الحج تعود إلى مكة لاستئناف عملها، ثمَّ تُغادر الأراضي الحجازية مع آخر فوج من حُجاج البعثة المصرية (١٥٣).

وقد استمرت الحكومة المصرية في إرسال بعثة طبية واحدة خلال مواسم الحج حتى عام ١٩٣٥، ومع بداية الاستعداد لموسم حج ١٩٣٦ قررت مصلحة الصحة العمومية إعادة بعثاتها الطبية المُعتادة إلى جدة ومكة وينبع، نظرًا لانتهاء آثار الأزمة الاقتصادية وبدء زيادة أعداد الراغبين في الحج للأراضي المُقدَّسة (١٥٤).

وتمثَّلت المهام المُحدَّدة لأطباء البعثة الطبية فيما يلي:

أولاً: إسعاف المُصابين وعلاج المرضى من الحُجاج المصريين وغيرهم مجانًا، مع صرف الأدوية اللازمة لكل مريض دون مقابل، ويكون صرف الدواء كافيًا لمدة لا تزيد عن ثلاثة أيام، ويُكرَّر صرفه إذا دعت حالة المريض الصحية لذلك.

ثانيًا: وقاية الحُجاج المصريين من الإصابة بالأمراض المُعْدِية، واكتشاف أي مرض مُعْدِي يظهر بين الحُجاج.

ثالثًا: إبلاغ مصلحة الصحة العمومية تلغرافيًا عن الأمراض الوبائية التي تظهر بالحجاز مثل الكوليرا، وذلك لاتخاذ الإجراءات الوقائية المُناسبة لمنع تسرب أي وباء إلى القطر المصري عند عودة الحُجاج(١٥٥) .

وقبل بدء مناسك الحج كان رئيس البعثة الطبية يقوم بالتواصل مع رئيس مُطوفي مكة، لأخذ المعلومات الكافية عن الأماكن التي سيتواجد بها حُجاج مصر في عرفات ومنى، ويُباشر طبيبا البعثة عملهما يوم وقفة عرفات بحيث يكون لكل طبيب خيمة خاصة تبعد عن مكان الطبيب الآخر بمسافة مُناسبة، وتتوسط خيمة الطبيبين المنطقة المُقام بها خيام الحُجاج المصريين، وبعد انتهاء الفريضة في عرفات يتم التوجُّه إلى منى حيث تُقام خيام طبيبي البعثة بجوار السبيل المصري حتى انتهاء الشعائر الدينية، وحرصت البعثة أيضًا على إقامة خيمة كبيرة تُستعمل كاستراحة للمرضى بجوار خيمة الطبيب المُعالج، ولسهولة استدلال الحُجاج على مقر البعثة الطبية كان يتم وضع أشرطة عريضة ذات لون أصفر على خيام طبيبي البعثة (١٥٦).

وعند انتهاء البعثة من جميع أعمالها الصحية في الحجاز، كان رئيس البعثة الطبية يقوم بتخزين المُهمات في مُستوصف مكة مع تسليم المفاتيح لناظر التكية المصرية، وإذا تصادف وجود بعض المرضى من أهل الحجاز مازالوا في القسم الداخلي للمُستوصف، ففي هذه الحالة يقوم طبيب البعثة بعمل الترتيبات اللازمة لنقلهم إلى مُستوصف وزارة الأوقاف لاستكمال علاجهم، وبعد ذلك يتوجَّه الجميع إلى جدة ومنها إلى الطور لقضاء المُدة المُقرَّرة للحجر الصحي قبل عودتهم للسويس(١٥٧).

وكان لمصلحة الصحة العمومية إجراءات تقوم بها نحو الحُجاج المصريين قبل سفرهم، حيث حدَّدت يوم الخميس من كل أسبوع لتطعيم الحُجاج ضد أمراض الكوليرا والجدري والتيفود، وكان يتم تسليم جوازات سفر الحُجاج لمفُتشي الصحة لإثبات التطعيم بداخلها، وقررت مصلحة الصحة منع أي شخص من الذهاب للحج إذا لم يكن مُؤشرًا على جواز سفره بالتطعيم مرتين ضد الكوليرا والتيفود، ومرة واحدة ضد الجدري، وكانت هذه الترتيبات هي الشرط الأول لسفر الحُجاج من الناحية الصحية(١٥٨).

وعند عودة الحُجاج المصريين كان لابد من مُتابعتهم صحيًا والكشف عليهم بمعرفة مُفتشي الصحة العمومية، وفي حالة وفاة أحد الحُجاج بعد عودته لا يتم التصريح بالدفن إلا بعد توقيع الكشف الطبي عليه، وكانت التعليمات واضحة للأطباء لأخذ كل الاحتياطات لاكتشاف المُصابين بالإسهال، ويتم تفعيل إجراءات المُتابعة بدرجة أشد في حالة انتشار أحد الأمراض الوبائية، فمثلاً عندما حدثت حالة اشتباه في إصابة أحد الحُجاج المصريين بالكوليرا خلال موسم حج ١٩٣١، صدرت التعليمات المُشدَّدة على العُمد والمشايخ لتنفيذ التوصيات الخاصة بخضوع الحُجاج للفحص الطبي ومُراقبتهم صحيًا عند عودتهم، وفي حالة إهمال العُمدة وعدم تنفيذه للأوامر الصادرة كان يتم عزله من وظيفته وتحويله للمُحاكمة(١٥٩).

وإلى جانب هذه الجهود الخاصة بمصلحة الصحة العمومية، فإنَّ مجلس الصحة البحرية والكورنتينات (*) كان له دور فعال في مُتابعة الحالة الصحية للحُجاج حال وصولهم إلى الأراضي الحجازية، تفعيلاً للبند رقم "٢٠" من الأمر العالي الصادر عام ١٨٨١، والذي حدَّد مهام المجلس فيما يتعلق برعاية الحُجاج، حيث نص على أنَّ: "مندوب مجلس الصحة البحرية في جدة مُكلف بمُراقبة الحالة الصحية للحُجاج، وإمداد المجلس بالمعلومات الكافية عن حالتهم زمن الحج"(١٦٠).

ومن ضمن اختصاصات مجلس الصحة البحرية قيامة بإرسال مندوبين دائمين إلى الحجاز خاصةً في موسم الحج، ومثال ذلك أنَّه أثناء الاستعداد لموسم حج ١٩٢٦، حضر إلى مكة الدكتور محمد صالح مندوب المجلس بصفته نائبًا عن الحكومة المصرية، حيث قدَّم صورة من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمجلس لكي تقوم الحكومة الحجازية بتطبيقها، ثُمَّ توجَّه برفقة الدكتور محمود حمدي مدير الصحة العامة في الحجاز إلى ميناء جدة، من أجل تقرير الإجراءات الصحية اللازمة للحُجاج القادمين(١٦١) .

وجاء إرسال المندوبين لإدراك مجلس الصحة البحرية أنَّ التدابير المُتخذة من قبل السُلطات الحجازية أثناء موسم الحج تكاد تكون مُنعدمة، وبالتالي فإنَّه في حالة ظهور أي أمراض وبائية لن تستطيع مصلحة الصحة العامة في الحجاز أن تقوم بتوفير الرعاية الصحية لكافة الحُجاج، نظرًا لقلة الإمكانات المُتاحة لديها من المُستشفيات والأطباء، وفضلاً عن ذلك فإنَّ تجمع عشرات الآلاف من المسلمين من شتى البلدان كان يدعو إلى اتخاذ أقصى درجات الاحتياطات الصحية، ومن ثمَّ فقد اعتبر مجلس الصحة البحرية أنَّ المُحافظة على صحة الحُجاج من أهم مسئولياته، لارتباط هذا الأمر بصحة الحُجاج المصريين وأهل مصر جميعًا، خوفًا من تسرب الأمراض الوبائية عند عودة الحُجاج(١٦٢).

وكان لمندوب مجلس الصحة البحرية مهام عديدة عند وصوله للأراضي الحجازية، ومنها التواصل مُباشرةً مع رئيس البعثة الطبية التابعة لمصلحة الصحة العمومية، وإرسال مُذكرة لمجلس الصحة البحرية مُوضحًا بها البيانات التي حصل عليها بخصوص الأوضاع الصحية في الحجاز، وأن يبذل كل مساعيه للحصول على البيانات الخاصة بالحالة الصحية للحُجاج المصريين، وبصفة خاصة كل ما يرتبط بالأمراض الوبائية مثل الطاعون والكوليرا، وإضافةً لكل ذلك كان عليه أن يُخطر مكتب كورنتينة الطور تلغرافيًا بسفر كل باخرة تُغادر الحجاز مُتجهة إلى ميناء الطور(١٦٣).

وبعد عودة الحُجاج الوافدين كان على مندوب مجلس الصحة البحرية أن يرفع تقريرًا شاملاً مُتضمِّنًا الإشارة إلى أعداد الحُجاج الوافدين للحجاز، مع إيضاح جنسية كل حاج والجهة القادم منها، وحركة الحُجاج وحالتهم الصحية، إلى جانب كتابة نبذة تاريخية عن الأمراض الوبائية التي تكون قد ظهرت في الأراضي الحجازية خلال السنوات السابقة، إضافةً إلى التنويه عن أحوال المُناخ والطرق والمواصلات ومياه الشرب، وبصفة عامة

يجب أن يتضمن التقرير كل ما يهم المجلس من الاطلاع عليه بشأن الحالة الصحية في الحجاز(١٦٤).

وأحيانًا كانت تحدث خلافات بين الحكومة الحجازية ومسئولي مجلس الصحة البحرية، ومن ذلك أنَّه بعد انتهاء موسم حج ١٩٣٠، اشتبهت السُلطات الصحية بمحجر الطور في إصابة أحد الحُجاج المصريين بوباء الكوليرا، وفي أعقاب ذلك سارعت مصلحة الصحة العامة(*) في الحجاز باتخاذ الإجراءات اللازمة، والتي ثبت من خلالها عدم وجود أي أثر لانتشار الكوليرا بين الحُجاج، وكان من المُنتظر أن يلغى مجلس الصحة البحرية كافة تدابير الحجر الصحي التي اتخذها نحو الحُجاج في الطور، وأيضًا إلغاء قراره باعتباره الأراضي الحجازية مُلوثة بالوباء، ومع استمرار المجلس في تطبيق كافة التدابير الصحية الخاصة بمُكافحة الأوبئة، قامت الحكومة الحجازية بتقديم احتجاج رسمي لدى المكتب الصحي الدولي في باريس(*)، ومما جاء فيه:

"إنَّ حكومة الحجاز تحتج بشدة على قرار مجلس الصحة البحرية والكورنتينات بالإسكندرية باعتبار البلاد الحجازية مُلوثة، استنادًا على وقوع حوادث كانت محل اشتباه، بالرغم من مرور مدة طويلة كانت كافية لإثبات وجود هذا المرض أو نفيه، ولذلك فإنَّ الحكومة الحجازية تُبلغ المجلس الصحي بباريس عدم رضاها عن هذا القرار الضار بمصالحها والماس بكرامتها"(١٦٥).

ونتيجةً لذلك فإنَّ السُلطات الحجازية كان لها موقف مُعارض من تواجد مندوب مجلس الصحة البحرية، ومثال ذلك أنَّه خلال الاستعداد لموسم حج ١٩٣٥، قام مجلس الصحة بانتداب الدكتور محمد صالح وكيل ناظر كورنتينة الإسكندرية للسفر إلى الحجاز، وكان يحمل معه أدوية التطعيم ضد الجدري والكوليرا وغيرها من الأمراض المُعْدِية والوبائية، وتمَّ مُخاطبة المسئولين الحجازيين لتسهيل مُهمته في مُتابعة الأحوال الصحية للحُجاج، ومُساعدته في تقديم كافة الخدمات اللازمة لهم، لكن مُعاون الخارجية

السعودية في جدة رفض الاعتراف بالمندوب المصري، وامتنع في الوقت نفسه عن تقديم أي دعم رسمي له في أداء عمله، مُبرِّرا ذلك بموقف حكومة المملكة من المُعاهدة الصحية الدولية (*)، وأيضًا من مجلس الصحة البحرية والكورنتينات في مصر، مُستنكرًا التدابير الاستثنائية التي يتم اتخاذها ضد بلاده فيما يتعلق بالشُئون الصحية للحُجاج، ومع تلك المُعارضة فإنَّ المسئولين في الحجاز لم يمنعوا مندوب المجلس من أداء عمله(١٦٦).

وقد استمرت المُطالبات بإلغاء الإجراءات التي يقوم بها مجلس الصحة البحرية، حيث استغلت صحيفة "أم القرى" فرصة توقيع مُعاهدة الصداقة المصرية السعودية في مايو ١٩٣٦ ونشرت مقالاً بعنوان: "الحجاز والمحاجر الصحية في مصر"، وأشارت في مقالها إلى برقية مجلس الصحة البحرية التي أعلن فيها نظافة الحج من الطاعون والكوليرا، مُستنكرةً استمرار المجلس في القيام بإجراءات الحجر الصحي في محجر السويس لمدة قاربت الثلاثة أشهر، رغم عدم وجود أية أمراض وبائية في موسم الحج، ومن ثمَّ كانت مُطالبة المسئولين في مصر بإيجاد حل نهائي لهذه المُشكلة (١٦٧).

وفي مجلس النواب قدَّم العضو عبدالحميد البنان سؤالاً في سبتمبر ١٩٣٦ عن أسباب الحجر الصحي للحُجاج بعد عودتهم، مُنوِّهًا إلى قرار مجلس الصحة البحرية بخلو موسم الحج من أي مرض وبائي، ومن جانبه أشار وكيل الداخلية البرلماني إلى أنَّ الاحتياطات التي يتم اتخاذها تجاه العائدين مُقرَّرة في المُعاهدة الصحية المُوقَّعة من ٦٧ دولة من بينها مصر والسعودية، مُؤكدًا أنَّ إجراءات الحجر الصحي تُطبَّق على كل القادمين من الحجاز سواء كانوا حُجاجًا أو غيرهم، مُوضحًا أنَّه لا سبيل لتغيير تلك الإجراءات إلا باتفاق الدول المُشتركة في هذه المُعاهدة(١٦٨).

وقد انتقدت صحيفة "أم القرى" استمرار العمل بنظام الحجر الصحي باعتباره نظامًا مُرهقًا للحُجاج، مُشيرةً إلى عدم وجود أي مُبَرِّر للعمل بهذه النُظم الصحية مع التيقن بنظافة الحج وخلوه من الأوبئة، وتطرَّقت لاعتراض

المملكة على هذه المُعاهدة التي لا تُنفَّذ إلا على مصر والحجاز فقط، ومثال ذلك أنَّ الحُجاج الجاويين والهنود لا يخضعوا لإجراءات الحجر الصحي عند عوتهم لبلادهم، وناشدت الصحيفة المسئولين في مصر بضرورة إلغاء نظام الحجر بالنسبة للحُجاج العائدين من الحجاز، صونًا لكرامة الإسلام والمسلمين(١٦٩).

- **تنسيق شُئون الحج بين مصر والحجاز:**

بعد قيام الحكومة المصرية في عام ١٩٢٥ بمنع إرسال بعثة الحج الرسمية تخوفًا من تداعيات الحرب الدائرة في الحجاز، جاء اهتمام وزارة الخارجية في مصر بالتأكد من استقرار الأوضاع الأمنية حال ذهاب الحُجاج المصريين إلى مكة خلال موسم حج ١٩٢٦، فضلاً عن معرفة مقدار الرسوم وأجور الجمال الواجب على الحُجاج دفعها، ومن ثمَّ كانت مُطالبة الوزارة لقُنصلها في جدة بمُقابلة ابن سعود للاستعلام والتشاور معه في كل الموضوعات الخاصة بالحُجاج المصريين(١٧٠).

ومن جانبه كان حرص فوزان السابق مُعتمد الوكالة الحجازية في القاهرة على تيسير شُئون الحج للمصريين، حيث أشار في برقيته التي أرسلها لوزير الداخلية إسماعيل صدقي إلى الإجراءات التي اتخذتها الوكالة لراحة الحُجاج واجتناب ما يعترضهم من الصعاب، ومن ذلك قيام الوكالة بإنشاء مكتب تابع لها في ميناء السويس للتأشيرات على جوازات الحُجاج، وطالب في برقيته بإخطار الجهات الرسمية في مصر لسرعة التعامل مع مكتب الوكالة وتسهيل ما يرتبط بموضوعات الحج بين مصر والحجاز(١٧١).

وسُرعان ما قام وكيل وزارة الداخلية بالتواصل مع وزارة الخارجية، طالبًا الإفادة عن الطريقة التي يُمكن من خلالها التواصل رسميًا مع مُعتمد الوكالة الحجازية، خاصةً في ظل عدم اعتراف مصر بالنظام السياسي الجديد في الحجاز، وإضافةً إلى ذلك فهناك أمور تختص بسفر الحُجاج والمحمل الشريف كانت تستدعي التنسيق الكامل مع المسئولين في الوكالة (١٧٢).

واهتمامًا بتنسيق شُئون الحج عرض محمد المسيري مدير إدارة الحج والكورنتينات بوزارة الداخلية عدة مُقترحات، وكان ذلك خلال حضوره مُؤتمر مكة في يونيو ١٩٢٦، وتضمَّن المُقترح الأول إصلاح ميناء جدة وإنشاء فنارة جديدة لإرشاد السفن، باعتباره الميناء الرئيسي لاستقبال الحُجاج في الحجاز، أما المُقترح الثاني فتطرَّق إلى ضرورة وجود نظام لقيد الحُجاج في دفاتر مخصوصة بكل دولة، وحصر تركات وفيات الحُجاج لإرسالها إلى قُنصليات بلادهم، وأخيرًا كان اقتراحه بإقامة إدارة خاصة بشُئون الحج في الحجاز(١٧٣).

وتطبيقًا لتلك الرؤية التي عرضها عضو الوفد المصري في مُؤتمر مكة، أصدر الملك عبدالعزيز عدة قرارات في نهاية أكتوبر ١٩٢٦ لتنظيم أوضاع الحجاز خارجيًا وداخليًا، ومن تلك القرارات قيامه بإسناد شُئون الحج إلى لجنة مُتخصِّصة عُرِفَت باسم "لجنة إدارة الحج"، واختار لها ملك الحجاز نُخبة من المشهورين لهم بالكفاءة والخبرة، وترأس الأمير فيصل مُهمة الإشراف العام عليها، وكان لأعضاء اللجنة كافة الصلاحيات المُطلقة في كل الموضوعات المُتعلقة بشئون الحج، وكان من مهام اللجنة استقبال الحُجاج وتأمين سكنهم وتنقلهم وحل المُشكلات التي قد تُواجههم، إضافةً إلى دعم ومُساندة كل الإدارات المُرتبطة بالحج (١٧٤).

ومن ناحية أخرى حضر إلى مصر في سبتمبر ١٩٢٦ حافظ وهبة مستشار الملك عبدالعزيز، وذلك للتفاوض مع المسئولين في مصر حول شُئون الحج والأماكن المُقدَّسة، وتمَّ الاتفاق شفهيًا على أن تكون الرسوم التي تُحصلها الحكومة الحجازية من الحُجاج المصريين قيمتها سبعون قرشًا لكل حاج، وهذا المبلغ يتضمَّن رسمًا شاملاً للتأشيرات على جوازات الحُجاج ودخول الأراضي الحجازية والخروج منها، ومع ذلك فقد قام موظفو الجمرك في جدة وينبع بتحصيل ثلاثة وثلاثين قرشًا من كل حاج باعتبارها رسوم مُغادرة، الأمر الذي أدى إلى اعتراض مندوب وزارة الداخلية المصرية في جدة، وأيضًا مدير إدارة الحج والكورنتينات بالوزارة، ولذا سارع المسئولون في الحجاز بإصدار

أوامرهم برد المبالغ التي تكرَّر تحصيلها من الحُجاج المصريين، ومن هنا كانت مُطالبة وزارة الخارجية لقُنصل مصر في جدة بالتواصل مع حكومة الحجاز، وذلك لتحديد رسُوم ثابتة ومُوحَّدة للحُجاج يتم دفعها مُقدَّمًا حتى إذا وصل الحُجاج إلى جدة لا يتم مُطالبتهم بأية مبالغ إضافية [١٧٥].

وإلى جانب هذا التواصل مع المسئولين في الحجاز بشأن الرسوم المالية الخاصة بالحُجاج المصريين، فإنَّ وزارة الداخلية كانت تُرسل مندوبًا من طرفها كل عام قبل بدء موسم الحج، وذلك لمُتابعة كل التفاصيل الخاصة بالإجراءات الإدارية المُتَّبعة مع وصول الحُجاج، فضلاً عن قيامه بالاطلاع على الأوضاع الأمنية في الحجاز وكل ما يرتبط بشُئون الحج، ومثال ذلك أنَّه أثناء الاستعداد لموسم حج ١٩٢٦ قامت الوزارة بانتداب البكباشي عبدالرحمن إبراهيم مُساعد أمير الحج، وذلك للسفر إلى الحجاز للتحري عن الطريق الذي سيرتاده المحمل في طلعة الحج [١٧٦].

ونظرًا لعدم سابق خبرة مندوب الداخلية بالأراضي الحجازية، فقد قام قُنصل مصر في جدة بإخباره عن كيفية حضور المحمل والأماكن التي يُقيم بها المعسكر المصري، وفي أثناء السفر إلى مكة لمقابلة الملك عبدالعزيز تعرَّف المندوب على الآبار التي يشرب منها الحُجاج، كما قام بدراسة الطريق الذي يسلكه المحمل في طريقه لزيارة المدينة المنورة، حيث كان هناك طريقين أولهما الطريق السُلطاني وفيه يذهب الحُجاج بعد أداء مناسكهم من مكة إلى رابغ ثُمَّ المدينة، والطريق الآخر الذي يُفضله المُطوفون وهو رجُوع الحُجاج من مكة إلى جدة ومنها بحرًا إلى ينبع ثُمَّ المدينة، ويكون خط العودة من المدينة إلى ينبع ومنها للسويس، وكانت رؤية القُنصل تفضيل الطريق الثاني، ولكنه ترك لأمير الحج مسئولية تحديد الطريق الخاص بزيارة الحُجاج للمدينة[١٧٧] .

وبدايةً من موسم حج ١٩٢٩ بادرت وزارة الداخلية بإرسال عدد من ضباطها كمندوبين لاستقبال الحُجاج القادمين من مصر لتسيير شُئونهم، وكان يُرافقهم أيضًا عدد من جنود الوزارة، وقبل وصول أول باخرة مصرية قام

القُنصل بالتباحث مع المندوبين لعمل الترتيبات اللازمة لنزول الحُجاج من البواخر، كما طلب من السُلطات الحجازية أن تسمح للجنود المصريين المُخصَّصين لاستقبال الحُجاج في ميناء جدة بالاشتراك مع مندوبي الحكومة الحجازية في ترتيب أمتعة الحُجاج، ونتيجةً لذلك تمَّ الاتفاق على تخصيص أماكن لوضع الأغراض الخاصة بالحُجاج لسهولة العثور عليها دون مشقة، خاصةً أنَّه لم يكن هناك تنظيم لهذه الإجراءات في السنوات السابقة، حيث كان يتم وضع أمتعة الحُجاج بطريقة عشوائية وغير مُرتبة(١٧٨) .

ورغم عدم اعتراف مصر سياسيًا بحكومة الحجاز، فإنَّ السُلطات الحجازية أعفت جميع مندوبي الداخلية وعائلاتهم فضلاً عن عساكر الوزارة المُخصَّصين لمُساعدة الحُجاج من دفع رسوم الكورنتينات، وسمحت للجميع بأداء فريضة الحج دون أن يتحملوا أية أعباء مالية (١٧٩).

وأثناء الاستعداد لموسم حج ١٩٣٠ قامت القُنصلية المصرية في جدة باستئجار مكتب في وسط المدينة تسهيلاً لعمل مندوبي وزارة الداخلية، وتمَّ تزويد المكتب بخط تليفون مما أسهم في سرعة تواصل القُنصلية معهم فيما يتعلق بكل الأمور الخاصة بالحُجاج، وقد أشار القُنصل إلى الجهود التي بذلها مندوبو الوزارة في تذليل المُشكلات التي تعرَّض لها الحُجاج المصريون من شركات السيارات وأصحاب الجمال أو من وكلاء المُطوفين واستغلالهم، وكثيرًا ما تمكَّن هؤلاء المندوبون من حل غالبية مُشكلات الحُجاج مع المشكي في حقهم من الحجازيين دون تصعيد الأمر للسُلطات المسئولة، كما حرص القُنصل على الإشادة بالمُعاونة الواضحة التي قدَّمتها السُلطات الحجازية بناءً على تعليمات مُشدَّدة من قائم مقام جدة (١٨٠) .

وفي إطار هذا السياق أيضًا اقترحت قُنصلية مصر في جدة ضرورة إنشاء مكتب تابع لها يكون مقره في مكة، مُبَرِّرة ذلك بوجود ملك الحجاز وجميع دوائر الحكومة في مكة، إلى جانب أهمية التواصل مع مسئولي الحجاز بشكلٍ مُباشر في موسم الحج، خاصةً مع وجود عدد كبير من

المصريين بمكة المكرمة ما بين مُقيمين وموظفين بالحكومة الحجازية، فضلاً عن مُساعدة الحُجاج طوال فترة تواجدهم وتقديم كل المُعاونة لهم، وأشار القُنصل إلى حتمية وجود مكتب لمُمثلي القُنصلية في مكة، أُسوةً ببعض الدول الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا، مُشدِّدًا على أنَّ مصر هي أكبر دولة إسلامية ويجب أن يكون لها الأولية في هذا المظهر الحضاري، وقد تمَّت المُوافقة على تخصيص هذا المكتب في المنزل المُخصَّص للبعثة الطبية المصرية في مكة، وهذا المنزل تمَّ استئجاره من السيد أحمد الجنيد من أعيان الحجاز، وكان قريبًا من الحرم المكي ومكونًا من أربعة أدوار ويحوي عشرة غرف وصالة كبيرة، ويُعد هذا المنزل من أجمل الأبنية السكنية الموجودة في مكة، وبلغت قيمته الإيجارية لمدة عام بداية من يناير ١٩٣٠ ما قيمته ١٦٥ جنيهًا ذهبيًا (١٨١).

ولَعَلَّ من أهم المُشكلات التي كان يُواجهها الحُجاج في تأدية المناسك ما يرتبط بالزحام الشديد في عرفات ومنى، وبالتالي كانت هناك صعوبات كثيرة في إسعاف المصابين من الحُجاج المصريين وغيرهم، نظرًا لعدم وجود الخيام التي يُقيمون فيها في منطقة واحدة، لأنَّ السُلطات الحجازية لم يكن لديها خطة مُحدَّدة لترتيب صعود الحُجاج إلى تلك الأماكن(١٨٢).

وقد تطرَّق قُنصل مصر في جدة لحل هذه المُشكلة في موسم حج ١٩٢٩، مُشيرًا إلى أنَّ وضع خيام الحُجاج بصفة عامة أسفل جبل الرحمة لا يُراعى فيها أي تنظيم أو تقسيم هندسي، مُنوِّهًا إلى وضعها بطريقة عشوائية وهو الأمر الذي كان موضع نقد من جميع قناصل الدول في كل مواسم الحج، وبطبيعة الحال جاء انتقاد القُنصل المصري لمسئولي الحكومة الحجازية لعدم اهتمامهم بأوضاع الحُجاج في عرفات، ومن ذلك عدم تواجد أماكن للاستراحة تتخلل أماكن خيام الحُجاج، وعدم توافر الأدلاء والمُرشدين ونقاط الشرطة ومكاتب الاستعلامات، وحلاً لهذه المُشكلة فقد طلب القُنصل من السُلطات الحجازية تقسيم وادي الرحمة إلى خطوط أفقية يُقسمها شارع رئيسي، بحيث يختص كل خط لسكن حُجاج دولة مُعيَّنة، وأن يتم وضع علامات بارزة من

البناء لا يتجاوزها الحُجاج، مع ضرورة تكليف عدد من الموظفين لتنفيذ هذا النظام ومُتابعته خلال أداء مناسك الحج(١٨٣).

وتناول هذه القضية أيضًا الدكتور محمد عفيفي الذي كان مُنتدبًا بالبعثة الطبية في موسم حج ١٩٣٥، حيث قدَّم تقريرًا لمصلحة الصحة العمومية لحل هذه المُشكلة، وتمثَّلت وجهة نظره في إقامة خيام الحُجاج المصريين بعرفات في مكان واحد بأسفل جبل الرحمة وبجوار عين زبيدة، وبالنسبة لأداء المشاعر في منى فيكون تواجد الحُجاج بجوار السبيل المصري، وشدَّد على ضرورة أن تكون البعثة الطبية المصرية في هذه الأماكن لسهولة وصول الحُجاج إليها، كما طلب من وزارة الداخلية التنبيه على الحُجاج المصريين في منشورها السنوي باختيار أماكن خيامهم في هذه المناطق، إضافةً إلى مُخاطبة السُلطات الحجازية لتخصيص هذه الأماكن لبعثة الحج المصرية(١٨٤).

ومع وجود الحُجاج في عرفات ومنى بدون أي تنظيم لإقامتهم، قامت السُلطات المسئولة في المملكة أواخر عام ١٩٣٥ بتشكيل لجنة لإعادة تخطيط هذه الأماكن، بحيث يتم تحديد منطقة مُعيَّنة لحُجاج كل دولة، ومن ثمَّ كان حرص قُنصل مصر في جدة على التواصل مع مسئولي الحكومة الحجازية لاختيار المناطق الخاصة بالحُجاج المصريين، وتمَّ الاتفاق على أن تكون المنطقة المجاورة لعين زبيدة أسفل جبل الرحمة خاصة بحُجاج البعثة المصرية، ويكون تواجدهم حول السبيل المصري في منى(١٨٥).

وأحيانًا كان يحدث تواصل من جانب السُلطات الحجازية مع مسئولي القُنصلية بشأن بعض الموضوعات الصحية المُرتبطة بشُئون الحج، ففي أكتوبر ١٩٣٥ قامت حكومة المملكة العربية السعودية بإصدار قانون خاص بممارسة الشُئون الصحية لغير السعوديين، وهو نظام مُرتبط بالأطباء والصيادلة والمُستوصفات والأدوية التابعة للحكومات الأجنبية، والتي يكون بعضها مُلحقًا بالبعثات السياسية أو يأتي مُؤقتًا خلال موسم الحج، وتضمَّن

القانون في مادته الأولى ضرورة الإبلاغ كتابيًا عن جميع أسماء الأطباء والصيادلة الذين يعملون بالعيادات الدائمة، أو من يأتي منهم للعمل بصفة مُؤقته في البعثات الطبية أثناء موسم الحج، كما يُرفق مع أسمائهم صور من الشهادات الطبية الحاصلين عليها، فضلاً عن صور الرُخص الممنوحة لهم في بلادهم بمُزاولة إحدى المهن الطبية، وذلك حتى يُمكن إصدار التراخيص الخاصة بهم للعمل بالشُئون الصحية داخل المملكة (١٨٦).

وجاء في نص المادة الرابعة عشر من القانون المذكور: "على المُستوصفات الدائمة والمُؤقتة أن تُقدِّم لإدارة الصحة العامة تقريرًا سنويًا عن أعمالها، وعن عدد الأشخاص الذين عُولجوا فيها، وعن أنواع أمراضهم بحسب الأصول المُتبَّعة، كما أنَّ من واجبها أن تُبلِّغ في حينه كل حادثة من الأمراض السارية بدون تأخير" (١٨٧).

وكان نص المادة الرابعة عشر محل دراسة من قبل وزارة الخارجية المصرية، ولذا أرسلت القانون لمصلحة الصحة العمومية لتفسير تلك المادة، وأكدت المصلحة في ردها أنَّ التقارير التي يُقدِّمها رئيس البعثة الطبية للحج ذات صبغة خاصة بعمله، وأنَّه لم يسبق لحكومة ما أن تقدَّمت بمثل هذا الطلب، ومع ذلك فإنَّ المصلحة أبدت عدم المُمانعة من إرسال الجزء الطبي الوارد بتقارير البعثات والمُستوصفات المصرية، مع مُراعاة تطبيق بقية الشروط التي تضمَّنها القانون المذكور من حيث إرسال بيانات الأطباء والصيادلة والأدوية المُرفقة مع البعثة الطبية، وذلك للحصول على التصريح اللازم لعمل أعضاء البعثة (١٨٨).

ويُلاحظ أنَّ مصلحة الصحة العمومية وافقت على الجانب الطبي فقط الوارد في التقارير دون بقية المُحتويات، نظرًا لأنَّها كانت تحوي في غالبية الأحيان كشفًا واضحًا لسوء الأوضاع الصحية في الحجاز، وربَّما انتقادًا للعديد من المسئولين عن الشُئون الصحية بالمملكة، الأمر الذي قد يُسبب أزمة سياسية جديدة بين البلدين حال الاطلاع عليها، باعتبارها تدخلاً في الشُئون

الداخلية للجانب السعودي، خاصةً مع عدم اعتراف مصر سياسيًا بقيام المملكة العربية السعودية.

وقد بدأت الحكومة المصرية في تنفيذ بنود هذا القانون على بعثتها الطبية المُسافرة في موسم حج ١٩٣٦، ولذا تمَّ التواصل مع قُنصلية مصر في جدة بإرسال أسماء أعضاء البعثة وصور الشهادات الطبية الحاصلين عليها، فضلاً عن التراخيص الممنوحة لهم بمُزاولة المهنة داخل مصر، ومثال ذلك الدكتور إبراهيم حسن الذي عُيِّنَ رئيسًا للبعثة الطبية المصرية، حيث تمَّ إرفاق صورة الدبلوم الطبية الخاصة به، وشهادة بأنَّه مُرخص له بمُمارسة مهنة الطب داخل القطر المصري، وأنَّه بداية من فبراير ١٩٢٩ تمَّ تسجيل اسمه في سجل الأطباء (١٨٩). وهذا الأمر ينطبق على بقية أعضاء البعثة المُسافرة من حيث إرسال كافة البيانات الخاصة بهم .

وتُعدّ مُشكلة المُطوفين من أكثر المشكلات التي كان يُعاني منها الحُجاج بصفة عامة، حيث وصفهم قُنصل مصر في جدة بقوله: "هم طبقة لا ضمير لها"، فبعد نزول الحُجاج إلى ميناء جدة يبدأ هؤلاء المُطوفين في استغلالهم بكل الوسائل المُمكنة، ومن ذلك مثلاً تسكين أعداد كبيرة في غرفة واحدة مُختلطين اختلاطًا تامًا على اختلاف أعمارهم وجنسياتهم، هذا في الوقت الذي كانت فيه غالبية المساكن خالية من الاشتراطات الصحية، وفضلاً عن ذلك كان الحُجاج يتعرضون لرقابة شديدة من جانب المُطوفين فلا يستطيعون شراء أي شيء إلا عن طريقهم، سواء كان ذلك لحياتهم المعيشية أو ما يرغبون في أخذه من هدايا عند عودتهم، وغالبًا ما يكون هناك اتفاق بين المُطوف والتجار ضد مصلحة الحُجاج(١٩٠).

ونتيجةً للشكاوي المُتعدِّدة بشأن تجاوزات المُطوفين، جاء قرار الملك عبدالعزيز في عام ١٩٢٨ بتشكيل "هيئة مُراقبة المُطوفين والحُجاج" في جدة ومكة، وذلك برئاسة الشيخ أحمد عثمان بشتاق، وتحدَّدت صلاحية الهيئة في التفتيش على بيوت الحُجاج ومُراقبة نظافتها، ومُطابقة عدد السكان للشروط

الصحية بما لا يتجاوز ثلاثة أفراد في الغرفة الواحدة، إلى جانب تلقي الشكاوي الواردة من الحُجاج ضد المُطوفين ووكلائهم والتحقيق فيها(١٩١).

كما وضعت هيئة المُراقبة قواعد عامة للمُطوفين من أجل المُحافظة على راحة الحُجاج وأموالهم وصحتهم، وشدَّدت في مُعاقبة المُقصرين أو المُتجاوزين منهم، وأسست الهيئة معهدًا لتعليم تلك الطائفة كل ما يتعلق بشُئون الحج اعتبارًا من موسم حج ١٩٣٠، وصدرت الأوامر بألا يلتحق بسلك المُطوفين إلا من كان مُتخرجًا من هذا المعهد، بحيث يكون لدية إجازة خاصة بمُمارسة هذه المهنة (١٩٢).

ومن جانبها بذلت القُنصلية المصرية جهودًا لحل المُشكلات التي يتعرض لها الحُجاج المصريون من حيث استغلال بعض المُطوفين لهم، حيث قام قُنصل مصر في جدة خلال موسم حج ١٩٢٨ بعقد اجتماع مع النقيب العام لطائفة المُطوفين بمكة، وذلك لبحث التجاوزات التي تحدث مع حُجاج البعثة المصرية وإمكانية العمل على تجنبها، نظرًا لأنَّ هذه الطائفة كان بيدها كل ما يختص بالحُجاج مُنذ نزولهم من الباخرة وحتى عودتهم بعد قضاء فريضة الحج، ونتيجةً لتواصل القُنصلية مع المسئولين في الحجاز عن المُخالفات العديدة التي يقوم بها غالبية المُطوفين، فإنَّ الحكومة الحجازية أصدرت لائحة مُعتمدة بكافة أنواع الرسوم المُقرَّرة على الحُجاج، منعًا لمُغالاة المُطوفين في طلباتهم وانتهازهم فرصة عدم معرفة الحُجاج بمرافق المعيشة في الحجاز، وشدَّدت الحكومة الحجازية في مُراقبة تنفيذ اللائحة وفرض عُقوبات صارمة لكل من يُخالفها(١٩٣).

وتقدَّمت القُنصلية أيضًا بمُقترح لوزارة الداخلية المصرية بأن يُخصَّص في جواز كل حاج مصري بيان عن المُطوف الذي يرغب الحاج في التعامل معه، ويعقب ذلك عمل إحصاء بأسماء المُطوفين وعدد الحُجاج المصريين، ومن ثمَّ تقوم القُنصلية بالتواصل مع هؤلاء المُطوفين لتجهيز

مسكان الحُجاج قبل مجيئهم بوقتٍ مُناسب، منعًا للتكدس الشديد الذي كان يحدث عند تسكينهم سواء في جدة أم مكة(١٩٤).

ومن ناحية أخرى فإنَّ الملك عبدالعزيز كان مُهتمًا بصفة شخصية بمُتابعة عمل المُطوفين من أجل راحة الحُجاج على اختلاف جنسياتهم، فمع تعدُّد الشكاوي بشأن تأخير السيارات في توصيل الحُجاج لأداء مناسك الحج، أمر في عام ١٩٣٢ بعقد اجتماع مع كبار المُطوفين وأصحاب السيارات لوضع حُلول لهذه المُشكلات المُتكرِّرة، وتمَّ التنبيه عليهم بعدم استعمال أي سيارة إلا بعد صُدور شهادة صلاحية من أحد المهندسين المُعيَّنين من قبل الحكومة الحجازية، وفي حال تأخر الحُجاج أكثر من المُدة المُقرَّرة بسبب عيوب في السيارة يتم مُعاقبة مالك السيارة بعقوبات شديدة، وكذلك الحال بالنسبة للمُطوفين إذا تقاعس أحدهم في الإبلاغ عن أي عُطل بالسيارات(١٩٥).

وكان هناك أيضًا حرص من المسئولين في الحجاز بشأن مُتابعة الرسوم المُقرَّرة على كل حاج وعدم المُغالاة فيها، ومثال ذلك عندما نشرت الصحف المصرية أنَّ تكاليف الحاج المصري لموسم حج ١٩٣٣تبلغ ٣٨ جنيهًا لقاصدي الحج والزيارة، قام رئيس المُطوفين في مكة بإصدار بيان يُوضح فيه التكاليف الحقيقية لكل حاج، حيث أشار إلى أنَّ الرسوم الكاملة لأداء مناسك الحج بما فيها زيارة المدينة المنورة بواسطة الجمال تبلغ ١٣ جنيهًا ذهبيًا بما قيمته ١٨ جنيهًا مصريًا ورقيًا، وفي حال أداء المناسك والزيارة بالسيارات تصل التكلفة إلى ١٧ جنيهًا ذهبيًا بما يوازي ٢٤ جنيهًا مصريًا ورقيًا(١٩٦).

وقبل بدء موسم الحج بعدة أشهر كانت الحكومة المصرية تقوم بمُخاطبة المسئولين في الحجاز، لمعرفة مقدار الرسوم والتكاليف المُقرَّرة على الحُجاج المصريين، ومثال ذلك قيام فؤاد حمزة مندوب الحكومة السعودية في القاهرة عام ١٩٣٦ بإرسال ثلاث نسخ من رسوم الحج التي قررتها المملكة إلى مجلس الوزراء المصري، والتي تضمَّنت مثلاً فرض ضريبة جديدة على

كل حاج لإصلاح الطرق التي يرتادها الحُجاج، بحيث يكون حَدَّها الأدنى ١١ قرشًا ذهبيًا إلى أن تصل في قيمتها الأعلى إلى ٥٥ قرشًا ذهبيًا، وقد تطرَّق قُنصل مصر في جدة إلى حديثه مع أحد كبار الشخصيات في وزارة المالية السعودية بشأن هذه الضريبة الجديدة، مُنوِّهًا إلى أنَّ مثل هذه الضرائب قد تُؤدي إلى تناقص أعداد الحُجاج، وكان الرد بأنَّ هذه التعريفة تمَّت المُصادقة عليها من مجلس الشورى والملك عبدالعزيز، وأنَّ الكثير من الحُجاج الجاويين الذين حضروا لأداء مناسك الحج قد دفعوا رسومهم على هذا الأساس، ولكنه وعد بإعادة النظر في هذه الضريبة(١٩٧).

وكان هناك تنسيق مُستمر بين الحكومة المصرية وقُنصليتها في جدة حال وجود حُجاج فقراء لا يستطيعون العودة إلى مصر، حيث كان يتم الاتفاق مع شركات الملاحة لنقلهم بواقع ٥٠% من مجموع الحُجاج المُسافرين على البواخر، على أن تقوم وزارة الداخلية بسداد القيمة المالية الخاصة بهم، وفي حالة وفاة أحد الحُجاج المصريين كانت السُلطات المسئولة تقوم بدفنهم في الأراضي الحجازية، وفي نهاية موسم الحج يتم حصر تركات المُتوفين وتسليمها إلى القُنصلية المصرية لإرسالها إلى ذويهم(١٩٨).

- **المُحافظة على مكانة مصر في موسم الحج :**

اهتمَّت قُنصلية مصر في جدة بمُتابعة أحوال الحُجاج عقب وصولهم مُباشرة إلى ميناء جدة، خشية تسلل بعض المشبوهين الذين كانوا يندسون وسط الحُجاج المُسافرين، ومن ذلك مثلاً أنَّه عند وصول الباخرة الروضة خلال موسم حج ١٩٣٠، لاحظ مندوب وزارة الداخلية عند إجراء التفتيش على الركاب وجود بعض الحُجاج ليس معهم أية نقود، وقد أشار القُنصل إلى أنَّ هؤلاء الأشخاص ربَّما كانوا من ذوي السوابق، وأنَّ مجيئهم بهذه الحالة يُؤكد نيتهم في القيام بعمليات النشل وسرقة الحُجاج، ومن ثمَّ كانت مُطالبته بتشديد الرقابة على الحُجاج المسافرين حتى لا تتعرض سُمعة مصر في الخارج للتشويه(١٩٩).

واستعرض القُنصل قيام هؤلاء النشالين بسرقة الحُجاج قبل وصولهم إلى الحجاز، ومن خلال عمليات التفتيش التي قام بها مندوب الداخلية تمَّ العثور على الأشياء المسروقة بحوزتهم، كما عُثِر معهم أيضًا على أنصاف أمواس الحلاقة وبعض الآلات الحادة التي تُستخدم في عمليات النشل، وقد بلغ عدد المقبوض عليهم أربعة عشر شخصًا ما بين رجال ونساء، ومن أطرف المُلاحظات التي تطرَّق إليها القُنصل أنَّ المُتهمة الثالثة التي أخذت جواز سفرها من مركز إيتاي البارود هي قريبة للمُتهمة الثانية عشر التي حصلت على جوازها من الإسكندرية، وتوقَّع القُنصل أنَّ أفراد العصابة تعمل بنظام مُشترك، وأنَّ أفرادها قد يكونون من مُحافظة واحدة لكنهم قسَّموا أنفسهم على مراكز مُتعدِّدة عند طلب الجوازات لإبعاد الشُبهات عنهم(٢٠٠)

وتطرَّق القُنصل للآثار الناجمة عن مثل هذه الحوادث لمصر من سوء السُمعة وما بها من مساس للحكومة المصرية وشعبها، مُشيرًا إلى أنَّ الناس في الحجاز والأقطار العربية المُجاورة يتناقلون في جلساتهم روايات مُتعدِّدة عن النشالين المصريين، ومن ثمَّ كانت مُطالبته لوزارة الداخلية بأن تكون هناك رقابة شديدة لراغبي الحج قبل إعطائهم جوازات السفر، ويكون ذلك مشفوعًا بشهادة من عُمدة القرية عن كل شخص يتقدَّم بطلب لأداء فريضة الحج، كما طالب بأن تقوم وزارة الخارجية بمُتابعة التحقيقات التي تُجريها وزارة الداخلية لتحديد المسئول عن سفر هؤلاء النشالين، مُشدِّدًا على ضرورة منع تكرار هذه الحوادث حفاظًا على كرامة مصر وسُمعتها في البلاد العربية، ومن ناحية أخرى فإنَّه كان يتم تسليم المُتهمين بالسرقة والمُشتبه فيهم إلى رجال الأمن في الحجاز، حيث كان يتم حبسهم لحين انتهاء موسم الحج، وبعد ذلك يتم تسليمهم لمندوب وزارة الداخلية لإعادتهم إلى مصر(٢٠١).

وبعد إجراء التحقيقات اللازمة أشارت وزارة الداخلية إلى قيام بعض أرباب السوابق بالحصول على الجوازات الخضراء الخاصة بالحُجاج، لكي يتمكنوا من السفر والاختلاط بالحُجاج بغرض النشل والسرقة، ونوَّهت الوزارة

إلى اكتشاف عدد من هؤلاء المشبوهين والقبض عليهم قبل سفرهم، وأكدت أنَّ ذهاب النشالين إلى الحجاز يُسبب ضررًا للحُجاج الذين يُؤدون فريضة الحج، كما يُسيء لمكانة مصر في الأراضي الحجازية(٢٠٢).

وللقضاء على ظاهرة سرقة الحُجاج من قِبل بعض النشالين المصريين لجأت وزارة الداخلية إلى اتخاذ بعض الإجراءات من بينها:

أولاً: يُطلب من عُمد البلاد والمشايخ والأقسام تحرير كشوف بأسماء وأرباب السوابق في النشل والسرقة المُقيمين في دائرتهم، ويتم حفظها بعد ذلك لدى مُوظفي الإدارة المُختصين باستخراج جوازات الحُجاج، وذلك لمنع إعطاء جوازات لهؤلاء المشبوهين .

ثانيًا: تُرسل صورة من كشوف المُشتبه فيهم إلى مُحافظة السويس مع صورهم الشخصية إذا أمكن للرجوع إليها عند الحاجة.

ثالثًا: لا يُسمح للمُتهمين في قضايا جنائية بالسفر إلا بعد أخذ رأي النيابة العمومية (٢٠٣).

ويبدو أنَّ أسعار التذاكر الخاصة ببواخر الحُجاج كانت تُشجِّع مُحترفي النشل على السفر بها، فمثلاً في موسم حج ١٩٣٢ بلغت قيمة الأجرة بالدرجة الأولى ذهابًا وإيابًا اثنى عشر جنيهًا مصريًا، والدرجة الثانية تسعة جنيهات، أما الدرجة الثالثة وهي أدنى الدرجات حيث تكون الإقامة على سطح الباخرة فكانت قيمتها المالية أربعة جنيهات، ومن ثمَّ كانت تعليمات وزارة الداخلية للحد من سفر النشالين بضرورة أن يُقدِّم المُسافر بالدرجة الثالثة شهادة حسن سير وسلوك، إضافةً إلى شهادة أخرى بعدم وجود سوابق في السرقة والنشل(٢٠٤).

وفي حالات مُتعدِّدة كان بعض المشبوهين يتمكنون من السفر والتواجد داخل الأماكن المُقدَّسة لمُمارسة عمليات النشل والسرقة، ومن ذلك قيام السُلطات الحجازية في موسم حج ١٩٣١ بالقبض على أحد النشالين المصريين من قرية الفرعونية بمركز أشمون في محافظة المنوفية، حيث تمَّ

ضبطه في حالة تلبُّس بسرقة أحد الحُجاج البُخاريين وقت خروجه من المسجد الحرام، وتبين من إجراء التحقيقات أنَّه أتى للحجاز مع عصابة مُخصَّصة لسرقة الحُجاج، وقد بلغ عدد المقبوض عليهم من ذوي السوابق في موسم الحج المذكور نحو عشرين نشالاً، منهم ثلاثة عشر رجلاً والباقي من السيدات، وبعد القبض على جميع أفراد العصابة سمحت لهم السُلطات الحجازية بأداء فريضة الحج في حراسة مُشدَّدة، وبعد ذلك تمَّ ترحيلهم إلى مصر مع مندوبي وزارة الداخلية(٢٠٥).

ولم تكن المُحافظة على مكانة مصر في موسم الحج قاصرة فقط على منع وصول النشالين ومُحترفي السرقات، وإنَّما كانت هناك أيضًا طبقة الحُجاج الفقراء والمُتسولين، وقد أشار قُنصل مصر في جدة إلى أنَّ مجيء حُجاج غير قادرين ماليًا ليس في مصلحة الحجاز في شيء، كما أنَّ وجودهم يُسبب ضررًا بسمعة الدولة المصرية في بلاد الحرمين، مُنوِّها إلى قيام بعض الحُجاج المصريين من ركاب الدرجة الثالثة بالتسول أمام المسجد الحرام والمسجد النبوي، وأنَّ بعض المُتخلفات من الحاجات المصريات لا يتورعن في مد أيديهن طلبًا للصدقة واستجداء الناس، وتطرَّق القُنصل إلى أنَّ الكثير من الحجازيين يتعجبون أن يأتي مُتسولون من مصر لينضموا إلى طبقة الشحاذين والمُشردين المنتشرين بكثرة في الأماكن المُقدَّسة، ومن ثمَّ كانت المُطالبة من وزارة الداخلية بزيادة إجراءات فحص أوراق المُتقدِّمين للحج، للتأكد من مقدرتهم المالية واستطاعتهم الإنفاق على مُتطلباتهم المعيشية في موسم الحج، إلى جانب التأكيد عليهم بعدم التخلف في الحجاز بعد تأدية مناسك الحج إلا في الحالات التي تدعو للاطمئنان، وشدَّد القُنصل بضرورة تلافي تكرار هذه المظاهر السيئة حرصًا على كرامة مصر في الأراضي الحجازية(٢٠٦).

وإلى جانب هؤلاء تواجدت طبقة الفُقهاء وقارئي القرآن الكريم والخُطباء، وجميعهم يأتون في مُوسم الحج للتلاوة وإنشاد المدائح الشعرية في حضرة ملك الحجاز وأمراء آل سعود، لينعموا عليهم بشيء من المال أو

العباءات الصوف، وتناول القُنصل مسلك النفاق والرياء من بعضهم في مواقف عديدة، ومن ذلك قيام أحدهم بالخطابة أمام الملك عبدالعزيز طالبًا منه أن يبسط نفوذه الديني وسيطرته ليس فقط على الحجاز ونجد والبلاد العربية، وإنَّما زاد في مُطالبته بأن تمتد سيطرته إلى مصر أيضًا، وأشار إلى أنَّه شاهد في إحدى مُقابلاته مع الأمير فيصل فقيهًا مصريًا وصفه بقوله: "مِلْحَاحًا سَمِجًا"، حيث طلب من الأمير أن ترد له حكومته رسوم الانتقال المفروضة على الحُجاج، مُبرِّرًا ذلك بأنَّه من أهل القرآن وممن لا يجوز لهم أن يدفعوا شيئًا، وهو ما وافق عليه الأمير بعد إلحاحٍ شديد من جانب الفقيه، ومع ذلك فقد أكد القُنصل أنَّ غالبية الفُقهاء المصريين لديهم حياء شديد، مُشيرًا إلى أنَّهم يقرأون القرآن في منازل الأعيان من الحُجاج دون أية اشتراطات مالية مُسبقة، وأنَّ هذه النوعية من المُقرئين كانوا صورة مُشرِّفة لمكانة مصر في أرض الحرمين(٢٠٧).

وأبدى القُنصل المصري وجهة نظره في نوعيات الحُجاج التي تأتي إلى الحجاز، مُوضِّحًا أنَّ هناك ثلاث فئات يجب على الحكومة المصرية أن تُشدِّد الرقابة عليهم ولا تسمح لهم بالسفر لأداء فريضة الحج إلا بعد أخذ الاحتياطات اللازمة، وذلك للتأكد من عدم وجود ما يُسبب ضررًا لسمعة مصر في الخارج، وحدَّد القُنصل هذه النوعيات في فئة المشبوهين وأرباب السوابق، وفئة المُغسلين والوعاظ وقُراء القرآن، وأخيرًا فقراء الحُجاج(٢٠٨) .

وجدير بالذكر أنَّ البواخر الخاصة بنقل الحُجاج المصريين كان يتواجد عليها وعاظ تابعين لوزارة الداخلية، وقد وصفهم القُنصل بأنَّهم كانوا جميعًا من النوع "السَمِج"، مُشيرًا إلى تعاملهم مع الحُجاج في استفساراتهم بشيء من الحِدَّة والغِلظة، ومن ثمَّ كانت مُطالبته للوزارة بعدم الاستعانة بهم مُجدَّدًا، واختيار أئمة مُهذبين لديهم سعة صدر في الإجابة عن أسئلة الحُجاج ونصحهم بالرفق واللين(٢٠٩).

وامتدت مُراقبة القُنصلية المصرية إلى تتبع سُلوكيات الحُجاج أثناء أداء المناسك المُختلفة، حيث أشارت إلى حدوث مُشاجرات كبيرة في بعض الأحيان كانت تُؤدي إلى مُضاربات بالنبابيت، ولولا تَدَخُّل مندوبي وزارة الداخلية في الوقت المناسب لتصاعدت الأحداث، ومن ذلك ما حدث في عرفات خلال موسم حج ١٩٣٠ من تشابك بين طائفة من سكان الوجه البحري مع مجموعة من الصعايدة، بسبب الخلاف على مرحاض ادعاه كل فريق لنفسه، ونوَّهت التقارير إلى أنَّ تلك الحوادث تعود إلى جهل الحُجاج بأمور دينهم، ومن ثمَّ كانت مُطالبة وزارة الأوقاف أن توُجِّه عنايتها بالمساجد في الأشهر السابقة للحج، بحيث يتم الإكثار من الدروس الدينية التي تُبيِّن حكمة الحج لجميع المُصلين(٢١٠).

وكان هناك اهتمام أيضًا من القُنصلية بمُراقبة سُلوكيات رجال الشرطة الحجازية في تعاملهم مع الحُجاج المصريين، خاصةً في ظل انتشار الوهابية والتشدُّد في مُعاملة الحُجاج خلال زيارتهم للمسجد النبوي وقبور الصحابة في البقيع، ومن ذلك أنَّه خلال موسم حج ١٩٣٠ حاول أحد الحُجاج مُلامسة الشباك الخاص بمقام الرسول الكريم، وأدى ذلك إلى تعرضه للضرب هو ومجموعة من المصريين بمعرفة الشرطة الحجازية، وتلى ذلك إلقاء القبض عليهم ووضعهم بالحجز في مقر الشرطة، وعندما علم قُنصل مصر بهذه الواقعة تواصل مع الملك عبدالعزيز الذي أمر بالإفراج عن المقبوض عليهم من حُجاج البعثة المصرية، كما أصدر أوامره بمُعاقبة جنود الشرطة الذين أساءوا مُعاملة الحُجاج المصريين، ولم يُحافظوا على النظام داخل الحرم النبوي الشريف(٢١١).

وكان لمندوبي وزارة الداخلية دور حاسم في فض النزاعات والخلافات التي كانت تحدث أحيانًا بين الحُجاج المصريين وبعض التجار الحجازيين، حيث كان المندوبون يقومون بالفصل في هذه الشكايات بما يُرضي الطرفين دون أن تتصاعد الأمور بتحويلها للشرطة الحجازية، وقد ساعدهم في عملهم

هذا علاقة التعاون الواضحة بين القُنصلية المصرية وقائم مقام جدة، والذي كان يميل كثيرًا لمُساعدة القُنصلية في تذليل أية عقبات يتعرض لها الحُجاج المصريون، وبالتالي كان المندوبون دائمًا في تفاهم واضح مع المسئولين في السُلطة الحجازية(٢١٢).

واهتمَّت القُنصلية المصرية أيضًا بمُتابعة وصول كبار الشخصيات المصرية خلال موسم الحج، وذلك للتعرف على الاستقبال الخاص من قبل السُلطات الحجازية لهم، خاصةً في ظل عدم اعتراف مصر بالنظام السياسي في الحجاز، حيث وصل لأداء فريضة الحج عام ١٩٣٠ فضيلة الشيخ محمد بخيت المُطيعي مُفتي الديار المصرية الأسبق، ومع أنَّ الحكومة الحجازية اهتمت باستقباله وتخصيص مكان مُناسب لإقامته، إلا أنَّ إكرامها له كان أقل بكثير مما حدث مع الأمير السوري شكيب أرسلان الذي تمَّ استقباله بما يليق بالملوك، حيث خصَّصت له أماكن إقامة مُتعدِّدة في مكة وجدة والطائف، وفي نهاية رحلته منحته مبلغ مالي كبير وتذكرة سفر بالدرجة الأولى، أما مُفتي مصر فكان يُنفق من جيبه على تنقلاته الشخصية داخل مكة، وأشار القُنصل إلى أنَّ السبب في تقديم السوريين على المصريين أنَّهم يتقلدون المناصب المُهمة في الحجاز، وإلى مُعارضتهم أن يظهر عليهم أحد من الجانب المصري، وأنَّ من مصلحتهم أن تظل العلاقات المصرية الحجازية في توتر دائم(٢١٣).

لقد كان واضحًا قيام القُنصلية المصرية في جدة بعمليات رصد وتتبع للحُجاج المصريين منذ وصولهم وحتى عودتهم، وشمل ذلك نواحي مُتعدِّدة وبصفة خاصة السُلوكيات الشخصية لهم، حرصًا من القُنصلية على مكانة مصر في بلاد الحرمين الشريفين، حيث كان الجميع من كل دول العالم الإسلامي ينظرون لمصر نظرة فخر واعتزاز، نظرًا للخدمات والجهود الملموسة التي كانت تُقدِّمها الحكومة المصرية للأماكن المُقدَّسة ولا سِيَّما في موسم الحج.

- **الشُئون الاقتصادية في الحج :**

يُعد الحج أهم مصر للدخل الاقتصادي في الأراضي الحجازية، حيث ارتبط بمجيء عشرات الآلاف من الحُجاج كل عام وما يُصاحبهم من زيادة الرواج التجاري، وارتبط الحج أيضًا بإرسال الصدقات ومُخصَّصات الحرمين الشريفين، وبالتالي فإنَّ حياة الحجاز الاقتصادية كانت تتوقف على ما يفد إليه من الحُجاج سنويًا، وكلما كثر عدد القادمين في موسم الحج أدى ذلك بالضرورة إلى انتعاش الأسواق التجارية وكثرة واردات التجار، والحجاز بصفة عامة لا يُوجد به أي صناعات أو صادرات تُذكر، أما الواردات فلا تزيد قيمتها في بداية حُكم الملك عبدالعزيز عن مليونين من الجنيهات في العام، وكلها مواد غذائية وأقمشة ضرورية يستهلك أغلبها الحُجاج، ولذا فإنَّ أهم إيرادات الحكومة الحجازية كانت تتمثَّل في الرسوم المُختلفة التي يدفعها الحُجاج(٢١٤).

ولَعَلَّ من أهم الأسباب التي أسهمت في استقرار عملية الحج ما قامت به الحكومة الحجازية من جهود ملموسة في حفظ الأمن، ويُعتبر العامل الأمني من أهم الدوافع التي شجعت الحُجاج على الذهاب للحج دون خوف كما كان يحدث سابقًا، ومن ناحية أخرى فإنَّ الملك عبدالعزيز كان يقوم برحلات إلى نجد وأنحاء الحجاز مُشرفًا بنفسه على توطيد الأمن، والاطمئنان على سلامة الحُجاج وضمان أموالهم وحماية أرواحهم، وقد أشار قُنصل مصر في جدة إلى أنَّه قبل عام ١٩٢٥ كان أي شخص لا يأمن على نفسه من الاعتداء أو القتل أو النهب إذا كان خارج حدود جدة (٢١٥) .

وتُمثِّل الرسوم المُختلفة التي كان يدفعها الحُجاج أهم مصدر من مصادر الدخل في إيرادات السُلطة الحجازية، حيث يدفع كل حاج ما بين ثمانية وعشرة جنيهات ذهبية رسومًا مُتعدِّدة منذ قُدومه وحتى عودته، وهناك رسوم أخرى غير ظاهرة ولكن لها صفة شبيه بالرسمية وتُحصَّل من الحُجاج بواسطة مُطوفيهم، وتتراوح قيمتها ما بين جنيهين وثلاثة جنيهات، ويكون كل

مُطوف مُلزمًا بسداد هذه الرسوم بنسبة ما عنده من حُجاج، وعلى سبيل المثال بلغ عدد الحُجاج في موسم حج ١٩٢٨ نحو مائة ألف، وبالتالي كانت إيرادات حكومة الحجاز حوالي مليون جنيه، وهذا المبلغ يُعادل تقريبًا نصف الإيرادات للسُلطة الحجازية في مجموعها [٢١٦] . هذا بخلاف ما كان يُنفقه الحُجاج من أموال أخرى في حياتهم المعيشية خلال أدائهم مناسك الحج، فضلاً عن الهدايا المُختلفة التي كانوا يحرصون على شرائها من الأراضي المُقدَّسة .

ومُعظم سكان الحجاز يعتمدون في دخلهم الاقتصادي على ثروتهم من الحُجاج الذين يحضرون كل عام، ورغم تعدُّد جنسيات الحُجاج الوافدين فإنَّ أغلبهم كان من بلاد جاوة " أندونسيا وماليزيا " ومصر والهند، وقد بلغ عددهم في موسم حج ١٩٢٩ نحو ١٥٠ ألف حاج من شتى الدول الإسلامية، ويُقدَّر ما أنفقه الحُجاج في خلال هذا الموسم بما يُقارب المليونين من الجنيهات، وبلغت الضرائب المُقدَّرة على البضائع التي تمَّ استيرادها لموسم الحج المذكور حوالي أربعة ملايين من الجنيهات، كما وصل عدد الحُجاج المصريين في هذا العام إلى ١٨٢٥٥ حاجًا، ودفعوا رسومًا وتأشيرات مُختلفة بلغت قيمتها حوالي مائتي ألف جنيه، وأهل الحجاز بصفة عامة يُفضلون التعامل مع الحُجاج المصريين، نظرًا لسهولة التفاهم بين الشعبين من حيث اللغة والروابط التاريخية، إضافةً إلى أنَّ المصريين أكثر إظهارًا للفرح والكرم عند الحج من أي شعبٍ آخر، حيث يُعدُّوا في المكانة الأولى من حيث شراء الهدايا بكثرة عند عودتهم [٢١٧].

وللتأكيد على أهمية الحُجاج المصريين من الناحية الاقتصادية خلال موسم الحج يكفي أن نُشير إلى تقرير القُنصلية المصرية عام ١٩٣٠، حيث كان عدد الحُجاج الجاويين ضعف عدد الحُجاج القادمين من مصر، ومع أنَّ حُجاج جاوة كانوا يمكثون عادةً في الأراضي الحجازية حوالي ستة أشهر فإنَّ أغلبهم كان من الفقراء، وبالتالي لم تستفد البلاد منهم كثيرًا لقلة ما يُنفقونه أثناء تأديتهم لمناسك الحج [٢١٨].

ويستعرض الجدول التالي إحصائية شاملة لعدد الحُجاج المصريين بدايةً من موسم حج ١٩٢٦ مُقارنةً بغيرهم من حُجاج بعض الدول الأخرى كما يلي (٢١٩).

سنوات الحج	أسماء بعض الدول وعدد حُجاجها " ١٩٢٦ – ١٩٣٧ "					إجمالي عدد الحُجاج	النسبة المئوية للحُجاج المصرين
	مصر	جاوة	الهند	المغرب	سوريا		
١٩٢٦	١٦٤٧	١٠٥٩١	١٣٨٩٧	.....	.....	٣١٠٨٠	%٥.٣
١٩٢٧	١٤٧٨٢	٦٤١٣٣	٢٤٨٧١	٢٢٧٠	١٣٦٢	١٢٥٩١٣	%١١.٧
١٩٢٨	١٤٠٩٩	٤٩٣٩٤	١٣٧٨١	٢٨٢٥	١١٠٩	٩٨٦٣٥	%١٤.٣
١٩٢٩	١٨٥٢٢	.....	.....	.....	.....	١٥٠٠٠٠	%١٢.٣
١٩٣٠	١٧١٣٦	٣٥٨٧١	١١٤٥٧	١٥٨١	٧١٥	٨٤٨٢١	%٢٠.٢
١٩٣١	٥١٢١	١٧٥٤٨	٧٥٤١	٢٣١	٥٤٨	٤٠١٥٣	%١٧.٦
١٩٣٢	٣٣١٢	٤٥٣٢	١٢٦٤	١٨٢٢	٢١٥٤	٢٩٠٦٥	%٩.٢
١٩٣٣	١٦٢٥	٢٤١٧	٧٠٤٠	١٢٨٤	٥٠٤	٢٠١٨١	%٨
١٩٣٤	٤٣٠٢	٣١٦٨	٧٤٠٣	٢٣٢٣	٧٣٥	٢٥٢٩١	%١٧
١٩٣٥	٥٣٦١	٤٠٦٩	١١١١٣	٢٨٧٠	٧١٨	٣٣٨٩٨	%١٥.٨
١٩٣٦	٥٧٢٣	٥٤٤٦	١٨٤٣٩	٢١٢٩	٧١٢	٣٣٨٣٠	%١٦.٩
١٩٣٧	١٠٢٢٦	٩٣٨١	١٠٥٥٣	٣٦٦٧	١٤١٤	٤٥١٦٣	%٢٢.٦

ويتضح من الإحصائيات المُرفقة أنَّ الحُجاج المصريين كانوا يحتلون دائمًا المرتبة الثالثة في عدد الوافدين إلى الأراضي الحجازية، وذلك بعد الحُجاج الجاويين والهنود، ولكن أهمية حُجاج مصر أنَّهم يُمثِّلون دائمًا أعلى قوة شرائية في الحجاز خلال أدائهم لمناسك الحج، وقد انخفضت أعداد الحُجاج بصفة عامة بداية من موسم حج ١٩٣١ بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، ويُعتبر موسم حج ١٩٣٣ هو أقل المواسم في فترة الدراسة من حيث انخفاض أعداد الحُجاج بصورة كبيرة، ومع عودة المحمل المصري في موسم حج ١٩٣٧ تصدرت مصر المرتبة الثانية في قائمة الحُجاج لأول مرة، حيث وصلت نسبة عدد المصريين لنحو ٢٢.٦% من إجمالي عدد الحُجاج، وكان يَفْرِق بينهم وبين حُجاج الهند أصحاب المكانة الأولى بضعة مئات فقط، ومن ناحية أخرى كان الحُجاج المصريون دائمًا هم الأغلبية في تعدادهم مُقارنةً بحُجاج جميع الدول العربية الأخرى.

ولتحقيق المكاسب الاقتصادية من الحج إلى جانب الفائدة الدينية كان الحُجاج الإيرانيون يعملون على ترويج تجارة بلادهم في الحجاز، فالكثير منهم كان يبيع السجاد قبل الحج وبعده، وأيضًا حُجاج جاوة وباكستان وأفغانستان كانوا يُمارسون التجارة في الحج لتحقيق مكاسب مادية، إضافةً للترويج والدعاية للمصنوعات الخاصة ببلادهم، ومن ثمَّ كانت مُطالبة قُنصل مصر في جدة أن يسلك الحُجاج المصريون هذا النهج ببيع المُنتجات الوطنية لتنشيط التجارة المصرية، كما ناشد الحكومة أن تقوم بتأسيس شركة مالية لمُساعدة الحُجاج في استلام التأمينات الخاصة بهم ونفقات سفرهم قبل القيام برحلة الحج من مصر، وطلب أيضًا أن يعمل بنك مصر على إثبات تواجده في الحجاز للعمل على تصريف السلع المصرية، وتشجيع الشركات التي تتبع البنك لزيادة إنتاجها وتوزيع بضائعها في الأراضي الحجازية وخاصةً في موسم الحج (٢٢٠).

ويرتبط بالجانب الاقتصادي في الحج توفير أماكن صحية لسكن الحُجاج، نظرًا لأنَّ المساكن في جدة ومكة كانت غير مُهيئة لوسائل الراحة، وأغلبها لا يدخلها الشمس ولا يتخللها الهواء النقي، فضلاً عن عدم وجود فنادق مُخصَّصة لإقامة الحُجاج، وتُعد طائفة الإسماعيلية من مسلمي الهند أول من قامت بتأسيس فندق لها في مكة عام ١٩٢٨ يتسع لنحو ٥٠٠ شخص، وتمَّ بناؤه على أفضل الطرز الحديثة وتوافرت به كل أسباب المعيشة الصحية، وقد تطرَّق القُنصل المصري في جدة لهذه المسألة، مُشيرًا إلى ضرورة اهتمام أغنياء المصريين والمسئولين بدراسة إقامة مباني لحُجاج البعثة المصرية في جدة ومكة، مُنوِّهًا إلى شكوى غالبية المصريين من حالة المنازل التي يسكنون فيها خلال أدائهم لمناسك الحج(٢٢١).

وكان لبنك مصر برئاسة محمد طلعت حرب باشا دور كبير في تحقيق هذه الرغبة، فأثناء الاستعداد لموسم حج ١٩٣٤ تمَّ افتتاح فندقين في جدة ومكة لخدمة حُجاج المصريين من الطبقات الغنية، وجاء تجهيزهما

بأحدث وسائل الراحة المُتوافرة في مثيلاتها من الفنادق الكبرى في مصر، وشملت الغرف في الفنادق الجديدة تخصيص حمام خاص بكل غرفة زيادة في راحة الحُجاج، كما أنَّ جميع الموظفين والعمال المسئولين عن تشغيل هذه الفنادق كانوا من المصريين(٢٢٢).

وتناول طلعت حرب في زيارته للمملكة العربية السعودية عام ١٩٣٤ جهود بنك مصر بإنشاء فندقين في جدة ومكة، مُشيرًا إلى أنَّه تمَّ بناؤهما توفيرًا لراحة الحُجاج من الفئات الثرية والمُقتدرة ماليًا، مُنوِّهًا إلى أنَّ أغنياء المصريين لم يعد لعديهم أي عُذر في التقاعس عن تأدية فريضة الحج، بعدما تمَّ تذليل كل المشاق والصعاب التي كانت محل شكواهم دائمًا(٢٢٣).

ومن الجوانب الاقتصادية في الحج أيضًا سفر الحُجاج على البواخر المُخصَّصة لذلك، وخلال موسم الحج كان يتم نقل الحُجاج المصريين على البواخر الخديوية وغيرها من السفن التي تقوم الحكومة المصرية باستئجارها، وفي عام ١٩٢٥ قدَّمت مصلحة السكك الحديدية مشروعًا بإنشاء أسطول تجاري مصري، يبدأ بمركبين ويتدرج في الزيادة إلى أن يصل إلى عشرة مراكب، وذلك بغرض نقل المُهمات التي تستوردها الحكومة، غير أنَّ مجلس النواب لم يُوافق على المشروع مُفضلاً ترك هذه الأعمال للشركات والأفراد، وفي ديسمبر ١٩٢٨ قامت مصلحة السكك الحديدية بإثارة الموضوع من جديد، وكان ذلك بمُناسبة قُرب انتهاء الاتفاق المعقود مع شركة البواخر الخديوية، وقدَّمت المصلحة مشروعًا جديدًا يتضَّمن شراء ثلاث بواخر لنقل البضائع تكون إحداهما قابلة للتعديل لنقل الحُجاج في موسم الحج، ولكن تمَّ تأجيل دراسة المشروع وتقرير مصيره(٢٢٤).

وفي ٩ مارس ١٩٢٩ توافقت وزارتي المالية والمواصلات على إعادة تشكيل اللجنة الخاصة ببحث حالة بواخر الحكومة، ومن ضمن الموضوعات المُقترحة دراسة ما يختص بنقل الحُجاج، وعقب ذلك تقدَّمت شركة مصر للنقل والملاحة البحرية(*) التابعة لبنك مصر بطلب أن يُعهد إليها

نقل الحُجاج المصريين لمدة عشرين عامًا، وتعهدت الشركة بأن تكون عمليات النقل على مراكب جديدة مُستكملة لكافة المعايير الصحية ووسائل الراحة للحُجاج بأجور مُعتدلة، وتمَّت المُوافقة على الترخيص للشركة المذكورة بنقل الحُجاج حسب المُدة التي حدَّدتها اعتبارًا من موسم حج ١٩٣٤، واشترطت الحكومة على الشركة أن تكون مراكبها في جميع درجاتها المُختلفة مُضاءة بالكهرباء، وأن تكون مُستعدة لتقديم الطعام لمن يرغب من ركاب الدرجتين الأولى والثانية بالأسعار التي تعتمدها وزارة الداخلية، وأن يكون بها فرش وأغطية لمن يطلبها من ركاب الدرجة الثالثة[٢٢٥].

ويوضح الجدول التالي بيان أجور نقل الحُجاج بشركة مصر للنقل والملاحة البحرية مُقارنةً بالأسعار المُتعاقد عليها في خمس سنوات سابقة[٢٢٦].

شركة البواخر الخديوية			شركة ملاحة الإسكندرية		شركة مصر للنقل والملاحة الحرية
١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	ابتداءً من موسم حج ١٩٣٤
ركاب الدرجة الأولى ١١ جـ	١١	١١	١١	١٢	١٢
الدرجة الثانية ٨ جـ	٨	٨	٧.٩٠	٩	٨
الدرجة الثالثة ٤.٦٢ جـ	٣.٩٩	٣.٥٧	٣.٧٥	٤.١٥	٥
الحيوانات					
الجمل ١٢ جـ	١٢	١٢	٤.٧٥	٨	٨
الحصان ٦ جـ	٦	٦	٣.١٥	٤	٥
البغل ٦ جـ	٦	٦	٣.١٥	٤	٥

وشملت الأجور الخاصة بشركة مصر للملاحة نقل الحُجاج من البواخر إلى البر والعكس في الموانئ الحجازية، وكذلك نقل أمتعتهم حتى

١٥٠ كيلو جرام لكل حاج، إضافةً إلى نقل الحُجاج مع مُتعلقاتهم إلى المحجر الصحي في الحجاز والعودة منه، وذلك في الأحوال التي تضع فيها الحكومة الحجازية الحُجاج المصريين تحت الحجر، وبالنسبة للأطفال من سن أربعة إلى عشر سنوات فَيُدفع عنهم نصف الأجرة، ويتم تخفيض ٢٠% من القيمة المالية الخاصة بتذاكر الموظفين المُسافرين للحج ومن يُسافر معهم، بشرط ألا يزيد عددهم عن أربع أشخاص بخلاف الموظف، والتزمت الشركة أيضًا أن تنقل مجانًا حُجاج مصر الفقراء الذين ليست لديهم تذاكر عودة، بحيث لا يزيد عددهم عن نسبة ٥% من مجموعة الحُجاج الذين تنقلهم(٢٢٧).

ولتشجيع شركة مصر للملاحة على نقل الحُجاج وتمكينها من تحقيق أرباح اقتصادية خلال مُساهمتها في تقديم هذه الخدمة، تعهدت الحكومة المصرية أنَّها طوال عشرين عامًا بدايةً من موسم حج ١٩٣٤ بألا تستأجر بواخر بمعرفتها لنقل الحُجاج وألا تعهد بذلك لشركة أخرى، لكي تضمن الشركة عملاً مُنتظمًا كل عام خلال فترة مُعيَّنة وهي موسم الحج، بحيث تتمكن شركة مصر للملاحة من مُواجهة الصعاب التي تعترضها خلال سنوات نشأتها الأولى(٢٢٨) .

وطبقًا لهذا الاتفاق قامت شركة مصر للملاحة البحرية بدايةً من موسم حج ١٩٣٤ بتشغيل الباخرتين "زمزم وكوثر" المملوكتين لبنك مصر، وحرصت الشركة على أن تُخصِّص في كل باخرة مسجدًا للصلاة، ومكتبة بها الكثير من الكتب الدينية والأدبية وغيرها، كما كان يُصاحب كل باخرة عدد من علماء الأزهر الشريف، لتعريف الحُجاج بالآداب الدينية المُتَّبعة في أداء مناسك الحج (٢٢٩).

وقام مجلس إدارة بنك مصر باختيار محمد المسيري بك ليكون مديرًا لشركة مصر للنقل والملاحة البحرية، وجاء اختياره من واقع خبرته العملية السابقة كمدير لإدارة الحج والكورنتينات بوزارة الداخلية، كما شارك من قبل في مُؤتمر مكة عام ١٩٢٦مُقدِّمًا العديد من المُقترحات الفعالة لتحسين

منظومة الحج، ومن ثمَّ كانت لديه خبرة كبيرة بكل ما يختص بشُئون الحُجاج في الحجاز، وأهم المُشكلات التي تُقابلهم أثناء تأدية مناسك الحج، وفي الوقت نفسه سافرت بعثة من بنك مصر برئاسة طلعت حرب إلى الأراضي الحجازية أواخر عام ١٩٣٣، وكان الغرض من الزيارة دراسة كل المشروعات الخاصة بتسهيل سفر الحُجاج المصريين واتخاذ كل ما يلزم لراحتهم في رحلة الحج (٢٣٠).

وتمكَّن طلعت حرب في عام ١٩٣٣ من الحصول على مُوافقة المسئولين في المملكة للقيام بتنظيم "تجارة الحج"، وذلك لتحقيق المصلحة المُشتركة لحُجاج بيت الله الحرام وشركة مصر للملاحة البحرية، بحث يتمكن الحُجاج المصريون من تأدية فريضة الحج دون أية مشقة أو عناء، ويتم ذلك عن طريق قيام الشركة بإمداد الحاج بكل ما يحتاج إليه من مأكل ومشرب وملبس وما يلزمه من نقود، وأن تقوم الشركة بالنيابة عنه بتسديد كل الرسوم الخاصة بالتأشيرات وشركات السيارات والمُطوفين للحكومة السعودية، ويكون تقديم هذه الخدمات من يوم خروج الحاج من مصر وحتى عودته النهائية بعد انتهاء مناسك الحج، وذلك مُقابل عمولة مقبولة عن كل خدمة بذاتها أو عن الخدمات جميعها جُملةً واحدة (٢٣١) .

وشهد شهر مارس ١٩٣٥ قيام شركة مصر للملاحة البحرية بافتتاح مركزها الرئيسي في مكة المكرمة، وبهذه المُناسبة أقامت الشركة احتفالا كبيرًا دعت إليه عددًا من كبار رجال الحكومة السعودية، فضلاً عن الكثير من أعيان مكة والشخصيات المعروفة من الوافدين المصريين، وترأس الاحتفال الأمير فيصل بن عبدالعزيز نائب الملك، وفي الكلمة التي ألقاها مندوب الشركة أعرب فيها عن خالص تقدير أعضاء بنك مصر للحكومة السعودية، نظرًا لما قدَّمته من مُساعدات واضحة لتدعيم عمل الشركة في الأراضي الحجازية، مُنوِّهًا إلى أنَّه تمَّ إنشاء هذه الشركة الملاحية لتسهيل سُبل الراحة للحُجاج المصريين(٢٣٢).

وكان هذا التوافق بين مسئولي شركة مصر للملاحة البحرية والمسئولين في المملكة محل اعتراض مكتوم من جانب طبقة المُطوفين، نظرًا لأنَّ هذه الإجراءات ستحرم الكثير منهم من استغلال الحُجاج ماديًا، وبالتالي بدأوا منذ موسم حج ١٩٣٥ في تعطيل سفر الحُجاج المصريين من جدة إلى مكة، وكانت حُجتهم في ذلك أنَّه لو كانت نقودهم معهم لما تقدَّم عليهم غيرهم، وهذا التأخير كان مُتعمَّدًا ليَشْعُر الحُجاج بأنَّ النظام الذي تقوم به شركة الملاحة لدفع الرسوم والتعامل مع المُطوفين هو نظام فاشل، وبالتالي يصب الحُجاج غضبهم على مسئولي الشركة باعتبارهم أنَّهم المُتسببين في هذه الصعوبات المُرتبطة بسفرهم، ولذا جاء تواصل طلعت حرب مع وزير المالية السعودي عبدالله السليمان لحل هذه المُشكلة وإعداد السيارات والجمال اللازمة لنقل الحُجاج، مُشدِّدًا على أهمية أن تقوم السُلطات السعودية بمُتابعة عمل المُطوفين ومُعاقبة من يُخالف الترتيبات المُتفق عليها(٢٣٣).

واستطاع طلعت حرب أيضًا أن يوفر خدمة الطائرات في أداء مناسك الحج للطبقات الغنية من الحُجاج المصريين وغيرهم عن طريق شركة مصر للطيران(*)، حيث كانت أول طائرة مدنية تطير في أجواء المملكة هي الطائرة "البراق"، والتي استقلها طلعت حرب في رحلته للأراضي المُقدَّسة خلال موسم حج ١٩٣٤، وانتهز حرب باشا هذه الفرصة بإجراء اتفاق مع الأمير فيصل لاتخاذ العديد من الإجراءات لتسهيل شُئون الحج بصفة عامة، ومن ضمن ما تمَّ الاتفاق عليه أن يكون موسم حج ١٩٣٦ هو البداية لتسيير رحلات مصر للطيران بين مصر وجدة من ناحية، وبين جدة والمدينة المنورة من ناحية أخرى(٢٣٤).

وقد قطعت طائرة مصر للطيران في أول رحلة لها بالمملكة المسافة من جدة إلى المدينة المنورة في نصف ساعة فقط، بينما كانت السيارات تقطعها في ١٥ ساعة إذا لم تُصادف عُطلاً في الطريق، وبالنسبة لاستخدام الجمال فكانت الرحلة تستغرق ١٣ يومًا وربَّما أكثر من ذلك، وتمَّ التوافق على

ترتيب رحلات طيران مُنتظمة مرتين أو ثلاث مرات في اليوم بين جدة والمدينة بدايةً من موسم حج ١٩٣٧، وبالتالي يتمكن الحاج من زيارة المسجد النبوي والعودة في يومٍ واحد أو أكثر لمن أرد المبيت(٢٣٥) . ولا شك في أنَّ قيام بنك مصر بتشغيل هذا الخط الجوي بصفة مُستمرة كان فيه فائدة اقتصادية كبيرة لأهل المدينة المنورة، بسبب زيادة أعداد الزائرين ورواج الحركة التجارية.

وبدعوة من طلعت حرب زار القاهرة في سبتمبر ١٩٣٥ وزير المالية السعودي الشيخ عبدالله السليمان، حيث كان الوزير السعودي مُعجبًا بآراء حرب باشا وخبرته الواسعة في الشُئون المالية والاقتصادية، وتضمَّن برنامج الزيارة إجراء مُباحثات حول بعض المشروعات الخاصة بخدمة الحُجاج والتي يُراد بها تسهيل أسباب السفر والزيارة للأماكن المُقدَّسة في مكة والمدينة المنورة، فضلاً عن إنشاء مجموعة من الفنادق المُتميزة في المدن السعودية الكبيرة(٢٣٦).

وشغلت قضية المُعاملات المالية في موسم الحج حيزًا كبيرًا من اهتمامات القُنصلية المصرية وأمراء الحج، حيث كانت العُملة المصرية عُرضة لتقلبات الأسواق في الحجاز، فالجنيه المصري كان يفقد كثيرًا من قيمته الحقيقية، وهو ما كان يضطر كثير من الحُجاج للاستدانة بسبب الضائقة التي يمرون بها لعدم استقرار العُملة، وقد أشار أمير الحج في موسم ١٩٢٤ لما قامت به مصلحة التلغراف الهاشمية من عدم قبولها للعُملات المصرية من الورق البنكنوت أو الفضة، حيث كانت تُجبر الجميع على تغير النقود الورقية بقيمتها من الجنيهات الذهبية، وهو ما سبب خسارة كبيرة للخزانة المصرية، ومن ثمَّ كانت المُطالبة بأن يُحسب ضمن النقود الذهبية التي تُصرف من وزارة المالية ما يلزم لصرف أجور التلغرافات(٢٣٧).

وتطرّق قُنصل مصر في جدة خلال موسم حج ١٩٢٨ للعديد من صور استغلال الحُجاج ماليًا، ومن ذلك ارتفاع سعر الجنيه الذهب إلى حوالي ١١٠ قرشًا في بعض الأحوال، وإلى قيام التجار الحجازيين بعدم استبدال

الجنيه الورقي المصري إلا بما يُوازي تسعون قرشًا وربَّما أدنى من ذلك، وبالتالي يضيع على الحُجاج ما لا يقل عن ١٠% من قيمة أموالهم، فإذا كان هناك عشرة آلاف حاج مصري يحمل كل واحد منهم عشرين جنيهًا فقط لوصل ما يفقدونه من فرق العملة حوالي عشرون ألف جنيه، ولذا كان مُقترح القُنصل بأن تكون هناك تعليمات حكومية لكي يقوم الحُجاج بإيداع نقودهم أمانة لدى وزارة الداخلية، على أن تُصرف لهم أية مبالغ يحتاجون إليها بطريقة التحويل البنكية المعروفة، وأن يتم انتداب بعض موظفي بنك مصر لخدمة الحُجاج في تعاملاتهم المالية خلال موسم الحج، ولمنع الاستغلال الذي يحدث لهم بسبب التلاعب في سعر العملة [٢٣٨].

ومع استمرار هُبوط قيمة العُملة الورقية المصرية في الحجاز، كانت مُطالبة قُنصل مصر في جدة لوزارة الخارجية بإعطاء الحُجاج المصريين بعض النصائح خلال موسم حج ١٩٣٢، ومن ذلك أن يكون مع الحُجاج نقودًا بزيادة حوالي ٤٠% عما كان يُحضره أمثالهم في الأعوام السابقة، فالحاج الذي ينوي زيارة المدينة المنورة يجب أن يكون معه خمسون جنيهًا مصريًا وهي تُعادل في موسم الحج خمسة وثلاثين جنيهًا ذهبيًا، أما الحاج الذي يقتصر وجوده على مكة وجدة فقط فيجب أن يحمل معه خمسة وثلاثين جنيهًا مصريًا بما يُوازي خمسة وعشرين جنيهًا ذهبياً، ونوَّه القُنصل إلى احتمالية تدهور سعر الجنيه المصري في الحجاز أكثر من ذلك عند مجيء الحُجاج، نظرًا لعدم وجود بورصة مالية تُحدِّد أسعار العُملات وما يُقابلها، فضلاً عن أنَّ البنوك في الحجاز كانت تتعامل بسعر السوق الذي لا يتبع أية أنظمة مالية[٢٣٩].

واستغل قُنصل مصر في جدة فرصة زيارة طلعت حرب في رحلته للحجاز عام ١٩٣٣، حيث لفت نظره إلى أنَّ أهم المسائل التي تحتاج إلى حل سريع وفعال هي ما يرتبط بالعُملة المصرية وتدهور قيمتها في موسم الحج، مُؤكدًا أنَّ هذه المُشكلة تُقلق راحة الحُجاج المصريين وتُفسد عليهم

حساباتهم المالية، ولذا أولى طلعت حرب هذه المسألة اهتمامًا كبيرًا، وفاوض وزير المالية عبدالله السليمان بحضور الأمير فيصل وفؤاد حمزة وكيل وزارة الخارجية السعودية، وأكد حرب باشا أنَّه لا يستطيع أن يخطو أية خطوة اقتصادية في المملكة دون تثبيت القيمة المالية للريال السعودي، وأسفرت المُباحثات بين الجانبين على استقرار العُملة السعودية بسعر مُحدَّد نسبيًا، منعًا للخسائر التي يتعرض لها حُجاج مصر كل عام(٢٤٠).

وتفعيلاً لهذا الاتفاق قامت شركة مصر للملاحة البحرية في عام ١٩٣٤ باستبدال مبلغ مائة وخمسين ألف جنيه من الورق النقدي المصري بجنيهات ذهبية، لمُساعدة الحُجاج المصريين في تبديل ما يمتلكون من جنيهات مصرية ورقية بالعُملة الذهبية، تسهيلاً لمُعاملاتهم المالية في الحجاز أثناء موسم الحج(٢٤١). وفي عام ١٩٣٦ رخَّصت وزارة المالية لبنك مصر بإصدار مبلغ مائة وخمسين ألف جنيه من العُملات الذهبية لإرسالها إلى المملكة، حتى يتمكن حُجاج البعثة المصرية من استخدامها في قضاء مُتطلباتهم، نظرًا لرفض الحجازيين التعامل بأوراق النقد المصرية، وكان بنك مصر يبيع الجنيهات الذهبية للحُجاج بسعر الذهب في مصر(٢٤٢) .

- **الحج والأعمال الخيرية :**

ارتبط الحج في أحد تقاليده بقيام مصر بإرسال الصدقات ومُخصَّصات الحرمين الشريفين مع ركب المحمل، فضلاً عن التبرعات التي كان يجود بها كبار الحُجاج المصريين في رحلتهم للأراضي الحجازية، وقد شهدت فترة الدراسة خلافات حادة بين الجانبين المصري والحجازي حول توزيع هذه المُخصَّصات، وكانت البداية في تعارض وجهات النظر خلال موسم حج ١٩٢٣.

وقد نفت الحكومة المصرية ادعاءات الحكومة الهاشمية بأنَّ وزارة الأوقاف قطعت بعض الحقوق التي كانت لأبناء الحجاز، وأوضحت أنَّ تلك المُشكلة تنحصر في عدة أمور هي:

أولاً: تطلب الحكومة العربية الهاشمية من الحكومة المصرية مبلغ ١١٣ جنيهًا قيمة نقل مُرتبات الحرم النبوي من ينبع إلى المدينة المنورة عن موسم حج ١٩٢٢ .

ثانيًا: معرفة السبب في قطع بعض المُخصَّصات المُعيَّنة من التكية المصرية لبعض أهالي البلاد.

ثالثًا: أسباب إيقاف صرف مُخصَّصات المأمورين الذين يُرافقون المحمل الشريف مُدة وجوده بالمدينة المنورة [٢٤٣] .

وجوابًا على المسألة الأولى أوضحت الحكومة المصرية في ردها إلى أنَّها قد اعتادت أن تُرسل المُرتبات الخاصة بالمدينة المنورة ومكة المكرمة إلى مينائي ينبع وجدة، سواء في عهد الحكومة العثمانية أو الحكومة العربية الهاشمية، وكان يحضر مندوبون من الحجاز لاستلام هذه المُرتبات دون اعتراض على ذلك في أي وقت من الأوقات، وبالنسبة للمسألة الثانية فإنَّ جميع المُرتبات والمُخصَّصات سيتم إرسالها لأهالي الحجاز مع ركب المحمل الشريف، ماعدا التي تكون قد انحلت بسبب وفاة أربابها وعدم النص على توجيهها لآخرين، ونوَّهت الحكومة في المسألة الثالثة إلى أنَّ المأمورين كانوا يُرافقون ركب المحمل الشريف إلى المدينة المنورة، وبعد انقطاع السفر إليها لم يعد هناك مُبَرِّر لإعطاء هذه المُرتبات[٢٤٤].

وفيما يتعلق بمُرتبات الأوقاف فأكدت الحكومة أنها تُرسَل بانتظام كل عام ولم يتأخر شيء منها خلافًا لما تَدَّعِيه الحكومة الهاشمية، أما التبرعات الأخرى مثل القمح وغيره فهي إحسانات تُصرف من خزانة الدولة المصرية ولا علاقة لها بالأوقاف، وحرصًا على كشف الحقيقة للرأي العام أشارت الحكومة إلى أنَّها بحثت هذه المسألة بحثًا وافيًا، وأنَّ الفرمانات الصادرة في هذا الشأن تتناول عدة نقاط هي:

أولاً: أنَّ هذه المُرتبات لم تكن ثمَّرة أوقاف مُحدَّدة وإنَّما هي مُجرد إحسان وصدقة من جانب سلاطين الدولة العثمانية وولاة مصر.

ثانيًا: أنَّها كانت مُخصَّصة لأشخاص مُعيَّنين تُصرف لهم بتوافق أمير الحج مع مشايخ كل قبيلة، ولا يتم توريثها بل تُقطع عن أصحابها بمُجرد وفاتهم.
ثالثًا: هذه المُرتبات كانت تُعطى لبعض القبائل من الأعراب لاتقاء شرهم وغدرهم وخيانتهم التي كانوا يفعلونها مع الحُجاج(٢٤٥).

وتطرَّق بيان الحكومة المصرية إلى قيام أمير الحج في السنتين الماضيتين بتقديم طلب للحكومة الهاشمية للاشتراك معها في توزيع هذه المُخصَّصات، وهو الأمر الذي تمَّ رفضه مما اضطرها منعًا لأية خلافات سياسية لتسليمها لحكومة الحجاز، وذلك لكي تتولى هي بنفسها توزيع تلك المُرتبات على من تراه من المُستحقين(٢٤٦).

وبعد انتهاء هذه الأزمة لم يشهد موسم حج ١٩٢٤ تجدُّد الخلافات بين مصر والحجاز فيما يختص بأية حقوق تَدَّعِيها الحكومة الهاشمية، رغم اعتراضها على المبدأ الذي كانت تُطالب به الحكومة المصرية من حيث حقها في توزيع الصدقات والمُخصَّصات بالطريقة التي تراها مُناسبة، ولكن مع تغير الظروف السياسية في الحجاز بتخلي الشريف الحسين عن الحُكم في مايو ١٩٢٥، قام الشريف علي الذي تولى المُلك خلفًا لوالده بطلب إرسال الصدقات المُعتاد إرسالها إلى مدينة جدة التي كان يتحصن بها، لكي يتم توزيعها على جنوده واللاجئين إليها من أهل مكة(٢٤٧) .

وقد أثار هذا الطلب الذي عرضه الملك على مخاوف السُلطان عبدالعزيز، حيث سارع بإرسال خطاب للملك فؤاد في سبتمبر ١٩٢٥، مشيرًا فيه إلى تعدُّد شكوى المُستحقين من تأخر حقوقهم وأنَّ مُعظمهم في مكة، مُؤكدًا علمه بأنَّ حكومة صاحب الجلالة ملك مصر المُعظم ليس لها غاية إلا إيصال الحقوق إلى أهلها، وفي الوقت نفسه أقر بحق مصر في توزيع المُخصَّصات مُتضمِّنًا في خطابه: "ولذلك إن رأيتم أن يكون توزيع الحقوق بواسطة التكية المصرية حيث لا غرض لنا في هذا الأمر، كما أنَّه لا مانع

لدينا أن يتولى قُنصل مصر بنفسه توزيع القسم الباقي على الموجودين من المُستحقين في ينبع وجدة"[٢٤٨].

وفي واقع الأمر فإنَّ السُلطان عبدالعزيز كان مُضطرًا إلى مُخاطبة الملك فؤاد بشأن المُخصَّصات التي تُرسلها مصر، خاصةً بعد أن أصيب الحجاز بضائقة اقتصادية شديدة جراء الحرب الدائرة هناك، ومن ثمَّ جاء إقرار ابن سعود بحق مصر في توزيع تلك المُخصَّصات، والحقيقة أنَّ هذا التوجُّه كان مُغايرًا تمَّامًا للبرقية التي أرسلها حافظ وهبة مستشار السُلطان إلى حسن نشأت رئيس الديوان الملكي المصري في يناير ١٩٢٥، حيث جاء فيها: "يجب أن تُرسلوا الصدقات المُعتاد إرسالها بأي طريق، ويكون صرفها على المحتاجين من أهل الحجاز بواسطة مندوب من مصر وإشراف حكومة نجد، وإذا كان من المُمكن مُساعدة الرجل بشيء من المال استطعنا أن نملكه تمامًا" [٢٤٩]. وبالتالي فإنَّ تغير موقف ابن سعود من طريقة توزيع المُخصَّصات المصرية كان مُرتبطًا بعدم الاستقرار السياسي في الحجاز.

وعلى أية حال فإنَّ مصر لم ترسل المحمل في موسم حج ١٩٢٥ بسبب اضطراب الأوضاع الأمنية في الحجاز، وبالتالي تعذَّر إرسال المُخصَّصات التي كانت تُصاحب المحمل في رحلته السنوية، رغم الأنباء التي كانت مُتواترة بأنَّ الحكومة المصرية تبحث عن طريقة تضمن بها وصول الصدقات التي اعتادت إرسالها إلى مُستحقيها[٢٥٠] . ويبدو أنَّ مصر اتخذت من قرار تأجيل الحج في هذا العام مُبَرِّرًا لعدم إرسال المُخصَّصات المُعتادة، التزامًا بسياسة الحياد بين الطرفين المُتحاربين، وحتى تتضح لها الملامح النهائية لتطورات الأوضاع السياسية في الأراضي الحجازية.

وبعد تنازل الملك علي عن حُكم الحجاز بدأت الحكومة المصرية في دراسة إمكانية إرسال المحمل خلال موسم الحج الجديد، ولذا أرسلت البكباشي عبدالرحمن إبراهيم مُساعد أمير الحج في مارس ١٩٢٦ لتوزيع خمسة آلاف جنيهًا على فقراء مكة والمدينة، فضلاً عن توزيع حوالي ٢١ ألف

أردب من القمح على مَستحقيها، ونظرًا لعدم خبرة مندوب وزارة الداخلية بأحوال الحجاز، فقد تَدَخَّل قُنصل مصر في جدة بصفته الرسمية للإشراف على توزيع الأموال والمُساعدات المُرسلة من وزارة الأوقاف المصرية، وهو الأمر الذي لم يعترض عليه الملك عبدالعزيز وحكومته، حيث صرح قائلاً لقُنصل مصر أثناء المُقابلة التي جمعت بينها في مكة: "هذا ما لكم فلكم الرأي فيه" (٢٥١).

وبعد مُقابلته للملك عبدالعزيز قام القُنصل المصري بتشكيل لجنة لتولي مُهمة توزيع الصدقات بحيث يكون نصف أعضائها مصريين والنصف الآخر من الحجازيين، واحتفظ القُنصل برئاسة اللجنة بصفته مُمثِّلاً لملك مصر، وضمَّت اللجنة في عضويتها من الجانب المصري مُساعد أمير الحج، وناظر التكية المصرية، والدكتور عبدالهادي خليل طبيب العيادة المصرية في مكة، وكان على رأس اللجنة من الجانب الحجازي الشيخ حافظ وهبة، واختارت اللجنة من كل حي في أحياء مكة أشخاصًا من أهل الأمانة والكفاءة ليُقدِّموا كشفًا بأسماء العائلات الفقيرة، كما تقرَّر تشكيل لجنة أخرى بالمدينة المنورة لهذا الغرض(٢٥٢).

وتطرَّق قُنصل مصر في جدة لكشوف الصدقات والتلاعب الذي حدث بها في عهد الشريف الحسين، مُنوِّهًا إلى حديثه مع الملك عبدالعزيز في هذه المسألة، وإلى تطابق رؤيته مع وجهة النظر المصرية من حيث توزيع المُساعدات على مُستحقيها الحقيقيين، ومن ناحية أخرى طلب ابن سعود من القُنصل تبليغ الحكومة المصرية خالص شُكره على هذه المبرة، كما قدَّم اقتراحًا باستبدال كمية الغلال بما يُساويها من النقود، مُبَرِّرًا ذلك بأنَّ كميات كثيرة من القمح تكون عُرضة للضياع والنقص في أثناء النقل من شونة إلى أخرى في مدن الحجاز، مُشدِّدًا على أهمية توزيع الصدقات نقودًا حسب أثمانها من القمح إذا لم يكن هناك شرط قاطع بتوزيعها غلالاً، راجيًا الحكومة المصرية أن تنظر في اقتراحه وعرض الأمر للفتوى الشرعية، مُؤكدًا في نهاية حديثه أنَّ توزيع الصدقات أمر خاص بمصر وحكومتها وهي صاحبة الرأي الأول(٢٥٣).

وجاء قيام القُنصل المصري بتشكيل لجنة توزيع الصدقات ورئاسته لها بمثابة اعتراف رسمي من جانب الحكومة الحجازية بحق مصر في هذا الشأن، وهو الأمر الذي أكده أيضًا الملك عبدالعزيز في رسائله المُتبادلة مع القُنصل بخصوص الاستعداد لموسم حج ١٩٢٦، ردًا على الاستفسارات التي طلبتها الخارجية المصرية فيما يختص بإرسال المحمل وما يتبعه من تقاليد وعادات قديمة، حيث أشار ابن سعود إلى أنَّ حكومته لا ترى مانعًا من اشتراك مندوبيها مع أمير الحج المصري في توزيع القمح، مُؤكدًا أنَّه لا قصد له من ذلك إلا إيصال الخير لأهله (٢٥٤).

ومع إقرار الحكومة الحجازية بحق مصر في مسألة توزيع الصدقات المُرسلة مع المحمل الشريف، فإنَّ مُؤتمر مكة الذي تمَّ عقده في يوليو ١٩٢٦ شهد تناقضًا واضحًا فيما يتعلق بهذه المسألة، ففي الجلسة الافتتاحية للمُؤتمر ألقى حافظ وهبة كلمة الملك عبدالعزيز نيابةً عنه، مُشيرًا إلى أنَّ الغرض من هذا المُؤتمر أن يكون الحجاز في المستوى اللائق بكرامة المسلمين دينيًا وسياسيًا واقتصاديًا، وعرض لخطة ابن سعود لبحثها في المُؤتمر، والتي كان من بينها النظر في مسائل الصدقات التي ترد من الأقطار الإسلامية، ووجوه صرفها وانتفاع الأماكن المُقدَّسة منها(٢٥٥) .

وكان هذا التوجُّه محل اعتراض من الوفد المصري برئاسة الشيخ الظواهري، مُنتقدًا جعل هذه المسألة ركنًا من أركان الخطة السياسية للمُؤتمر، مُبرِّرًا ذلك بأنَّ الصدقات أمرها موكول إلى محض إرادة المُتصدق وليس من حق الحكومات التدخل في شأنَّها، وانتهى الأمر بعدم إقرار المُؤتمر للموضوع الخاص بالنظر في مسائل الصدقات (٢٥٦).

ومن ناحية أخرى شهد المُؤتمر في إحدى جلساته تقديم احتجاج من الحجازيين ضد أمير الحج المصري بشأن توزيع الصدقات، وحدث خلاف على نظره وإقراره في جدول الأعمال، وأدى ذلك إلى انسحاب وفد مصر وتضامن معه وفد جمعية الخلافة الهندية ووفد مُسلمي روسيا، ولم يبق حاضرًا

سوى رئيس الوفد اليمني، وبالتالي تمَّ رفع الجلسة لعدم اكتمال النصاب القانوني، وفي الجلسة التالية تمَّ سحب الاحتجاج بناءً على طلب الأمير فيصل الذي أبدى استاءه الشديد مما حدث (٢٥٧).

لقد كان مُؤتمر مكة بداية الخلافات الحقيقية بين مصر والحجاز حول طريقة توزيع الصدقات، رغم إقرار الملك عبد العزيز سابقًا بحق مصر في هذا الشأن، وهو الأمر الذي كان واضحًا من مُراسلاته مع القُنصلية المصرية، ومع توقف إرسال المحمل المصري بداية من موسم حج ١٩٢٧، نظرًا لعدم مُوافقة الحكومة الحجازية على العادات والتقاليد المُصاحبة للمحمل، قررت الحكومة المصرية العدول عن إرسال الصدقات والمُخصَّصات التي اعتادت توزيعها على فقراء مكة والمدينة.

ومع بداية عام ١٩٢٨ كانت مسألة المُخصَّصات من الموضوعات التي دار حولها الحديث في المُباحثات بين مصر والحجاز، حيث أشار الشيخ حافظ وهبة إلى أنَّ الحكومة المصرية كانت تُسَلِّم المبالغ المُخصَّصة للصدقات في عهد الحكومة الهاشمية للشريف الحسين ليتصرف فيها على الوجه الذي يراه، فلما جاء الملك عبدالعزيز غيَّرت الحكومة المصرية من تلك الطريقة وأظهرت رغبتها في توزيع الصدقات بنفسها، أو عن طريق لجنة يشترك فيها مندوبون عن الحكومتين المصرية والحجازية، وبالتالي اعتبر ابن سعود أن تغيير مصر لطريقتها السابقة فيه غضاضة على نفسه، غير أنَّ عبدالحميد بدوي باشا أوضح أنَّ مصر تحتفظ لنفسها بحريتها في التصرف بتلك الصدقات، وانتهى الأمر بوعد من حافظ وهبة بحل هذه المُشكلة على الوجه الذي تُريده الحكومة المصرية بعد الاعتراف بقيام المملكة الحجازية(٢٥٨). وبالتالي ظلت المسائل الخلافية مُعلَّقة لحين إقرار مصر بالنظام السياسي الجديد في الحجاز.

وفي أعقاب هذه المُباحثات قامت الحكومة الحجازية في يوليو ١٩٢٨ بإصدار قانون خاص بنظام توزيع الصدقات، واشتمل على ثماني عشرة مادة كان من بينها:

المادة الأولى: يُسمَّى هذا القانون بنظام توزيع الصدقات والإعانات وإدارتها.

المادة الرابعة: كافة الصدقات والتبرعات التي ترد إلى البلاد من الخارج يجرى إنفاقها بواسطة لجنة عُليا تُشكَّل بمُوجب هذا النظام.

المادة السابعة: تُؤلف لجنة مركزية من رئيس وأربعة أعضاء يُعيَّنون من قبل النائب العام لصاحب الجلالة الملك المُعظم، وتُسمَّى " اللجنة العُليا لتوزيع الصدقات والإعانات والمُخصَّصات"، ويكون إدارتها ومركزها في مكة المكرمة، ومُهمتها الإشراف على توزيع الصدقات وغيرها طبقًا لأحكام هذا النظام.

المادة الثانية عشر: إذا شرط واقف أو مُتبرع أو مُتصدِّق أن يكون الإنفاق بإشراف شخص مُعيَّن مُعتمد من قبله، فإنَّ للنائب العام أن يُصدر أمرًا بضم ذلك الشخص إلى اللجنة المركزية للاشتراك معها في إنفاق المبلغ المُخصَّص بإشرافه، وتنتهي مُهمة ذلك الشخص بمجرد انتهاء اللجنة من توزيع المبلغ دون الحاجة إلى صدور أمر بإعلان انتهاء وظيفته[٢٥٩] .

وعندما صدر قانون الصدقات كانت المادة الثانية عشر محل اعتراض من جانب القُنصل المصري في جدة، حيث طالب بضرورة انضمام من ينوب عن مصر في اللجنة العُليا المركزية، وذلك للنظر في الصدقات التي تصل من مصر، وتمسَّك القُنصل بضرورة أن يكون رأي المندوب المصري هو الأعلى في طريقة توزيع تلك المُخصَّصات، وهو الأمر الذي وافق عليه وكيل الخارجية الحجازية من النص على هذا التفسير في مُلحق الاتفاق الذي يُعقد بين البلدين[٢٦٠].

ورغم صدور القانون الخاص بتوزيع الصدقات، فإنَّ الملك عبدالعزيز أبدى نوعًا من التساهل بشأن طريقة توزيعها، حيث تطرَّق قُنصل مصر في جدة خلال تقريره عن المسائل المُعلَّقة بين مصر والحجاز لوجهة نظر ابن

سعود، والتي تمثَّلت في تشكيل لجنة مُكوَّنة من مصريين وحجازيين لتوزيع هذه الأرزاق توزيعًا عادلاً، على أن تكون أسماؤهم واردة في الكشوف التي تُقدِّمها السُلطات الحجازية(٢٦١).

ومع استمرار عدم إرسال المُخصَّصات والصدقات إلى الحجاز بسبب الخلافات حول طريقة توزيعها، جاء قرار الحكومة المصرية في يوليو ١٩٣٢ بتوزيع عشرة آلاف أردبًا من القمح، إلى جانب خمسة آلاف جنيهًا لتوزيعها على فقراء الحجاز، وكان هذا القرار بناءً على رغبة الملك فؤاد للتخفيف عن أهل الحجاز في الضائقة التي يمرون بها، وجاء رد مُعتمد الحكومة الحجازية في مصر بأنَّ حكومته تتقبل مع الشُكر هذه الصدقة لهؤلاء المُحتاجين، وأنها تعتبر هذا العمل فاتحة لحُسن الصلات بين البلدين، مُؤكدًا استعداد حكومته أن تُقدِّم للهيئة التي تُعيِّنها مصر سائر المُساعدات المُمكنة، ليتم توزيع المنحة وفق نظام الصدقات الذي أصدرته الحكومة الحجازية، وأكد أيضًا أنَّ القمح الذي سيتم إرساله من مصر سيتم إعفاؤه من كافة الرسوم الجمركية (٢٦٢).

ومن ناحية أخرى أوضح فؤاد حمزة وكيل الخارجية السعودية أنَّ القانون الخاص بنظام الصدقات تمَّ إصداره إرضاءً لمصر وغيرها من الأمم المُحسنة، ولذلك فإنَّ حكومته لا ترى أي سبب لإلغاء القانون أو تعديله أو تعطيل العمل به ولو مُؤقتًا، مُبرِّرًا ذلك بأنَّه يكفل توزيع الصدقات على مُستحقيها دون تعارض مع رغبة الحكومة المصرية، وأشار إلى أنَّ الخلافات بين مصر والحجاز لا يُمكن أن تكون على توزيع هذه الصدقات، وإنِّما فيما يختص بأوقاف الحرمين الشريفين، وتعقيبًا على هذه التصريحات جاءت مُناشدة القُنصل المصري لحكومته بضرورة اشتراك اللجنة العُليا الحجازية مع اللجنة المصرية في توزيع الصدقات، مُنوِّهًا إلى أنَّ الموضوع بأكمله عمل خيري لوجه الله(٢٦٣).

ومن جانبها تمسَّكت الحكومة المصرية بعدم مُوافقتها على توزيع الصدقات والإعانات في الحجاز طبقًا للقانون الذي تمَّ إصداره، رغم وجهة نظر القُنصلية المصرية بعدم التشدُّد في هذه المسألة، وكان حُجتها أنَّ موضوع الصدقات من المسائل المُعلَّقة بين الحكومتين، وأنَّ النظام المُشار إليه كان دائمًا موضع خلاف بينهما، وترتب على ذلك قيام الحكومة السعودية برفض المطالب المصرية في توزيع الصدقات، كما أبدت أسفها لعدم إمكانية المُوافقة على خرق نظام مسنون في بلادها تمَّ وضعه لأجل تأمين أعمال البر والإحسان، ووجَّهت الشُكر للحكومة المصرية على مُحاولتها مد يد المُساعدة للفقراء والمُحتاجين من أهل الحجاز(٢٦٤).

وعندما علمت الحكومة المصرية في فبراير ١٩٣٥ بأنَّ بعض سُكان المدينة المنورة يُعانون من ضائقة شديدة أكثر من باقي المدن في المملكة، أرسلت إلى الحكومة السعودية تطلب مُوافقتها على توزيع عشرين ألف أردبًا من القمح لفقراء أهل المدينة، وقد شكرت الحكومة السعودية نظيرتها المصرية على هذه المشاعر الطيبة التي أملت عليها اتخاذ هذا القرار، وجاء ذلك من خلال الزيارة التي قام بها فوزان السابق مُعتمد المملكة في القاهرة لرئيس الوزراء محمد توفيق نسيم، كما أعلنت المملكة عن قرارها بإعفاء القمح من كافة الرسوم الجُمركية، وإلى أنَّ طريقة التوزيع ستكون بمعرفة هيئة لجنة الصدقات العُليا بالمدينة بحضور مندوبين من قبل وزارتي الأوقاف والمالية في مصر(٢٦٥). وهو الأمر الذي لم يعترض عليه المسئولون في الحكومة المصرية مثلما كان يحدث سابقًا، ولَعَلَّ بوادر التقارب السياسي بين مصر والمملكة في هذه الفترة كانت من العوامل التي سَهَّلت عملية توزيع الصدقات في المدينة، دون أن يكون هناك تشدُّد من الجانب المصري الذي كان يضع دائمًا جميع القضايا في إطارٍ واحدٍ لحلها.

وتزامنًا مع المُباحثات الخاصة بحل مُشكلة الصدقات والمُخصَّصات، شهد الحجاز في عام ١٩٣٢ جُهودًا من بعض الحجازيين،

وذلك لتشكيل جمعية خيرية للمُطالبة بما لأهالي الحرمين الشريفين من خيرات وأوقاف في البلدان المُختلفة، وتمَّ عقد عدة اجتماعات في مكة لهذا الغرض، واستقر الرأي على طلب رُخصة من الحكومة الحجازية لتأسيس جمعية تُعرف باسم "جمعية المُطالبة بأوقاف الحرمين الشريفين"، لكي تُلاحق بالطرق المشروعة أموال الأوقاف المحبوسة على بلاد الحرمين، والسعي لتحصيلها وتسليمها إلى مُستحقيها والجهات المحبوسة عليها [٢٦٦] وبعد المُوافقة تمَّ انتخاب مجلس إدارة للجمعية ضم عشرة أشخاص من أهالي مكة برئاسة الشيخ عبدالله الشيبي[٢٦٧].

وفي ديسمبر من عام ١٩٣٤ صدرت أوامر من حكومة المملكة بانتخاب أربعة من أعيان مكة ومثلهم من المدينة المنورة، وذلك لتشكيل لجنة عامة للمُطالبة بحقوق الحرمين الشريفين من أوقاف وغيرها في مُختلف البلدان الإسلامية، على أن تختار الحكومة السعودية اثنين من كل مدينة للسفر إلى الخارج، واتخاذ كل الوسائل المُمكنة لإثبات تلك الحقوق واستردادها[٢٦٨]. وجاء اختيار الشيخ عبدالله الشيبي والشيخ بكر داغستاني من سُكان مكة، والسيد محمد شطا والشيخ عبيد مدني من سُكان المدينة[٢٦٩].

وقد دفعت أزمة الصدقات والمُخصَّصات أحد شعراء مكة ويُدعى محمد النجمي إلى كتابة قصيدة شعرية بعنوان "وزير الأوقاف وأمل فقراء الحرمين"، ومما جاء فيها من كلمات:

عبد العزيز وأنت أفضل من له ... أفضت بمصر أمانة الأوقافِ
إن يسندوا لك أمرها فلقد ... هُدوا فيه لخير مناهج الأسلافِ
إنَّ الحجاز يضجُ بالشكوى ... وما أمر الحجاز على الوزير بخافِ
فارفق بمرضى فاقةً ما إن لهم ... دون الدراهم من دواءٍ شافِ[٢٧٠]

ومن الأعمال الخيرية ما كان مُتمثِّلاً في تبرعات الحُجاج والمسئولين المصريين أثناء وجودهم في الأراضي المُقدَّسة، ومن ذلك مثلاً أنَّه خلال

الاستعداد لموسم حج ١٩٣٥ تبرعت شركة مصر للملاحة البحرية التي يرأسها طلعت حرب بمبلغ ٢٢٥٠ جنيهًا ذهبيًا، وتمَّ تخصيص هذا المبلغ في أوجه الخير المُتعدِّدة ومن بينها ٩٥٠ جنيهًا لإكمال الجناح الأيمن من مستشفى مكة، فضلاً عن شراء جهاز أشعة وآلات جراحية للمستشفى، ومبلغ ٣٠٠ جنيهًا لاستكمال بعض المُنشآت في مستشفى الشُهداء بمكة، وأخيرًا مبلغ ١٠٠٠ جنيهًا لمستشفى جدة(٢٧١).

وفي موسم الحج أيضًا عام ١٩٣٥ تبرعت السيدة قوت القلوب الدمرداشية بمبالغ مُتعدِّدة، ومن ذلك مبلغ ٢٥٠ جنيهًا مصريًا لدار العجزة في مكة، و ١٠٠ جنيه لإصلاح طريق المسعى، و ٣٠ جنيه لجمعية الطيران، كما أسهمت بمبلغ ٤٠٠٠ ريال سعودي لإنشاء جناح خاص بمستشفى مكة المكرمة باسم والدها المرحوم عبدالرحيم الدمرداش، و ٤٠٠٠ ريال لإقامة جناح بمستشفى المدينة المنورة باسم والدتها زينب الدمرداشية، و ٤٠٠٠ ريال لإنشاء جناح خاص باسمها بمستشفى جدة، و تبرعت أيضًا بمبلغ ٢٠٠٠ ريال لكل من عين زبيدة والوزيرية التي يشرب منها الحُجاج(٢٧٢).

وفي موسم حج ١٩٣٦ قام طلعت حرب بمُساعدة جمعية الإسعاف الخيرية في مكة بسيارتين للإسعاف وموتوسيكل ودراجتين، وأمدها بالأدوية اللازمة والآلات الجراحية وكل ما تحتاج إليه من مُستلزمات طبية، وأرسل إليها الأدوات الكتابية والمطبوعات المُختلفة من أوراق واستمارات ودفاتر كالتي يستخدمها أي فرع مُنظم من فروع الإسعافات الدولية، واستقدم اثنين من المصريين لترتيب وتنظيم عمل الجمعية، ولتدريب بعض السعوديين على هذه الخدمة الإنسانية خاصةً في موسم الحج، نظرًا لحدوث إصابات عديدة بين سكان مكة والحُجاج، وهو الأمر الذي كان يستدعي تدخلاً سريعًا، كما وجَّه شُكر خاص للدكتور محمود عبد الرازق نائب رئيس جمعية الإسعاف الدولي في مصر لمُساهماته الفعالة تجاه جمعية الإسعاف، مُشيرًا إلى أنَّه في حالة

نجاح الإسعاف الخيري في مكة سيتم تأسيس شُعبة أخرى في المدينة المنورة[٢٧٣] .

وخلال هذا الموسم أيضًا تبرعت الأميرة خديجة عباس حلمي بمبلغ ١٥٠٠ جنيهًا مصريًا للأعمال الخيرية المُختلفة، كان من بينها ٥٠٠ جنيهًا لفقراء المدينة، و ٢٥٠ جنيهًا لفقراء مكة، كما تبرع عبدالعزيز حبيب بك من أعيان المنوفية بمبلغ ٥٠٠ جنيهًا للمُساهمة في الكثير من أوجه الخير[٢٧٤].

- **العلاقات المصرية السعودية في ضوء مُعاهدة ١٩٣٦:**

استمرت الأوضاع السياسية بين مصر والحجاز في حالة توتر دائم، خاصةً في ظل عدم اعتراف الحكومة المصرية بالنظام السياسي الجديد في الأراضي الحجازية بعد حاثة المحمل في عام ١٩٢٦، ومما زاد من هذا التوتر رفض مصر لأية مُبادرة لتقريب وجهات النظر إلا بعد حل المُشكلات المُرتبطة بالمحمل من حيث العادات والتقاليد المرعية مُنذ مئات السنين، وفضلاً عن ذلك فقد كان للملك فؤاد أثر واضح في هذا التباعد بين الجانبين، رغم أنَّ الاتجاه العام في مصر كان يميل لتصفية كل الخلافات لما بين الشعبين من روابط دينية وتاريخية.

ومع تولى محمد توفيق نسيم[*] لرئاسة الحكومة المصرية في ١٤ يونيو ١٩٣٤، بدأت العلاقات السياسية مع المملكة العربية السعودية تدخل في مرحلة جديدة من التقارب والتعاون على المستويات الرسمية، ففي أواخر فبراير ١٩٣٥ قامت الحكومة المصرية بالاعتراف بمُمثِّل المملكة في القاهرة، وعقب تولية على ماهر[*] مقاليد الوزارة في ٣٠ يناير ١٩٣٦، بادر بعد أقل من ثلاثة أشهر بإرسال برقية إلى الأمير فيصل وزير خارجية المملكة لإنهاء القطعية السياسية بين البلدين، ومما جاء في برقيته: "لما كان من أعز أماني حكومة جلالة الملك أن تُوطد علاقات مصر بالمملكة العربية السعودية على أساس متين من المودة والصداقة، وأن تُسوِّي المسائل المُعلَّقة بينهما بما فيه مصالح البلدين، فأتشرف بدعوة سموكم مع الموافقة أن تُوفدوا في أقرب وقت

ممكن مُفوضًا لمُباحثتنا وتوقيع الاتفاق الذي قد تنتهي إليه"[٢٧٥]. وكان هذا التوجُّه من جانب الحكومة المصرية في أيام مرض الملك فؤاد الأخيرة، ولَعَلَّ هذا الأمر مما ساعد على زيادة التواصل والتفاهم بين الجانبين المصري والسعودي لإنهاء هذا التباعُد السياسي.

وقد بدأت المُباحثات الرسمية في أواسط أبريل ١٩٣٦، ومثَّل الجانب السعودي وكيل وزارة الخارجية فؤاد حمزة، وخلال المُناقشات التمَّهيدية استغرق الأمر حول مسألة المحمل والعادات المُرتبطة به وقتًا طويلاً، حديث كان الملك عبدالعزيز مُتمسِّكًا بموقفه من عدم المُوافقة على عودة المحمل، وهو الأمر الذي كان يُهدِّد بفشل المُفاوضات، ولذا لجأ رئيس الوزراء علي ماهر إلى السفير البريطاني لاطلاعه على آخر تطورات الموقف، مُوضحًا له أنَّ الحكومة المصرية قد تجاوبت مع الحكومة السعودية ووافقت على مُعظم مطالبها، مُؤكدًا في الوقت نفسه إصرار مصر وتمسُّكها بالمحمل لما له من قيمة دينية ومعنوية لدى المصريين، ونتيجةً لذلك تمَّ الاتفاق على إرجاء البت في مُشكلة المحمل والمسائل الدينية الأخرى إلى مُفاوضات تكميلية تُجرى فيما بعد عقد المُعاهدة والاعتراف السياسي بالمملكة، إلا أنَّ علي ماهر طلب من الجانب السعودي ألا يُعلن رفضه لإرسال المحمل بصورة رسمية [٢٧٦].

وفي ٧ مايو ١٩٣٦ شهدت القاهرة توقيع مُعاهدة الصداقة بين مصر والمملكة العربية السعودية، وشملت سبع مواد رئيسية اختصت المواد الثلاث الأولى منها باعتراف مصر بقيام المملكة وأنها دولة حُرَّة ذات سيادة، إلى جانب التعهد بالمُحافظة على حُسن العلاقات بين الطرفين وتبادل التمثيل الدبلوماسي، ونظرًا لأهمية شُئون الحج والأماكن المُقدَّسة في العلاقات المصرية السعودية، فقد تناولت المُعاهدة ذكرهما بشيء من التفصيل كما يلي:
المادة الرابعة: يتعهد صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية بتسهيل أداء فريضة الحج وإقامة الشعائر الدينية الإسلامية للمسلمين من الرعايا المصريين، ويُعلن أنهم يتمتعون أثناء إقامتهم في الحجاز بالأمن على أموالهم

وأنفسهم وبالحرية الشخصية في الحدود الشرعية، وعلى العموم بالمُعاملة والحقوق الممنوحة أو المُعترف بها لرعايا أولى الأمم بالتفضيل.

المادة الخامسة: عملاً بالتضامن والتعاون الإسلامي يُوافق صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية على تمكين الحكومة المصرية إذا رأت من مصلحة الحُجاج وزوار المدينة المنورة التطوع لعمارة الحرمين الشريفين، أو إصلاح المرافق المُتصلة بهما من تلك العمارة وذلك الإصلاح، كما يُوافق على عمل كل التسهيلات لقيام الحكومة المصرية بها، وتشمل المرافق المُشار إليها تعبيد الطرق التي يسلكها الحُجاج أو الزوار، وإضاءة الحرمين وما حولهما وتوفير مياه الشرب، وغير ذلك من الأعمال والمُنشآت التي ترمي إلى توفير راحة الحُجاج أو المُحافظة على صحتهم، وتتفق الحكومتان مُقدِّمًا على التصميمات الخاصة بالأعمال المُشار إليها (٢٧٧).

وفي أعقاب الإعلان الرسمي عن المُعاهدة نشرت صحيفة السياسة مقال لها بعنوان:

"بين مصر والحجاز .... إزالة العقبات من الطريق"، حيث أشارت إلى اعتراف الحكومة المصرية سياسيًا بحكومة المملكة العربية السعودية، وإلى أنَّه لم يتبق سوى بعض المسائل الثانوية وفي مُقدِّمتها موضوع المحمل وما يُلحق به من العادات والتقاليد القديمة، ونوَّهت إلى أنَّ إرسال الجنود مع المحمل المصري كان يُراد به السهر على أمن الحُجاج المصريين وسلامتهم، وأكدت أنَّ انتشار الأمن في أنحاء الحجاز قضى نهائيًا على هذه الفكرة، وانتقدت الصحيفة بشدة فكرة الموسيقى والطُبول المُصاحبة للمحمل وهو ذاهب إلى الأماكن المُقدَّسة، وتطرَّقت إلى حرص المملكة على الترحيب بالكسوة التي تُرسلها مصر سنويًا بشرط ألا تكون مصحوبة بمظاهر البدع، وبما لا يخدش استقلال بلد حُر يتمتع بالسيادة، وبالنسبة لمسائل الصدقات وأوقاف الحرمين الشريفين فقد أوضحت الصحيفة أنَّ مصر لا سبيل أمامها إلا تنفيذ شروط الواقفين(٢٧٨).

وتناولت المُفاوضات المصرية السعودية في نوفمبر ١٩٣٦ دراسة العديد من الموضوعات المُعلَّقة والتي كان على رأسها مسالة المحمل، حيث كانت وجهة نظر الحكومة السعودية أنَّ سفر المحمل يجب أن يكون مُجرَّدًا من المظاهر التي تتعارض مع تقاليد النجديين وعاداتهم، وأن تكون القوة العسكرية المُرافقة للمحمل محدودة ولا تتعدى أماكن مُعيَّنة في الحجاز، بينما كان الجانب المصري مُتمسِّكًا بأن تكون رحلة المحمل حسب التقاليد المرعية عند المصريين، ومن ثمَّ قام رئيس الوزراء مصطفى النحاس(*) ببحث هذه الاعتراضات من الناحيتين القانونية والشرعية، ولهذا وجَّه الدعوة لكل من: عبدالحميد بدوي باشا مستشار مجلس الوزراء، والشيخ محمد البنا مدير الشُئون الدينية بالمجلس، وذلك للتشاور معهما في هذا الموضوع، وقد اجتمعا أيضًا مع فؤاد حمزة مُمثِّل الحكومة السعودية، إضافةً إلى فوزان السابق القائم بأعمال المُفوضية السعودية في القاهرة، وكان الجانب المصري يرى أن يخرج المحمل بالاحتفال المُعتاد إلى جدة ومنها إلى مكة، بينما كانت رؤية الطرف السعودي أن يصل المحمل إلى جدة دون أية احتفالات بها مع عدم الذهاب إلى مكة، وانتهت المُناقشات إلى قُبول مصر لوجهة النظر السعودية(٢٧٩).

وجاء في المُذكرة المُرسلة من رئيس الوزراء مصطفى النحاس للخارجية السعودية:

"أنَّ حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر تعتزم استئناف إرسال الكسوة الخاصة بالكعبة المُشرَّفة اعتبارًا من الموسم القادم، وسيقوم المحمل المُرافق لهذه الكسوة من القاهرة في الوقت الذي كان مُعتادًا أن يقوم فيه، وعند وصولها إلى جدة يستقر المحمل فيها وتُوجَّه الكسوة إلى مكة حيث تُوضع على الكعبة بالاحتفال اللائق بكرامة المكان ومقام الجالس على عرش الحجاز، وسَيُطرَّز على الكسوة إشارة إلى أنَّها أهديت إلى الكعبة المُشرَّفة في عهد صاحب الجلالة الملك عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية"(٢٨٠).

وفيما يتعلق بمسالة الصدقات والمُخصَّصات فقد تضمَّنت المُذكرة المُرسلة للخارجية السعودية: "أنَّ حكومة صاحب الجلالة ملك مصر تعتزم اتخاذ التدابير اللازمة لإعادة صرف الصدقات لفقراء الحجاز، واستئناف صرف غلة أوقاف الحرمين الشريفين في الأراضي المُقدَّسة ابتداء من موسم الحج القادم، وسَتُعيِّن الحكومة المصرية من يتولى الإشراف على صرف الصدقات التي تُرسلها [٢٨١].

وبالنسبة لمبالغ الصدقات التي تقرر صرفها في موسم حج ١٩٣٧ فتضمَّنت مبلغ ١٣٥٠٧ جنيهًا مصريًا، منها ٧٨٢١ جنيهًا لفقراء مكة، و ٥٦٨٦ جنيهًا لفقراء المدينة المنورة، ويضاف إلى هذه المبلغ ما قيمته ١٢٤ جنيهًا يتم توزيعها حسب الكشوف المُرفقة من أمير الحج، أما الفائض من إيراد أوقاف الحرمين الشريفين فبلغ مجموعه ٢١٣٢١ جنيهًا، وتقرر أن تكون أوجه الصرف كما يلي:

- ٧٣٠٠ جنيهًا	مصروفات تكيتي مكة والمدينة .
- ٥٥٠٠ جنيهًا	مُرتبات نقدية لبعض فقراء الحجاز يتم صرفها على أقساط شهرية.
- ٢٥٠٠ جنيهًا	تكملة إصلاح الحرم النبوي الشريف.
- ٢٣٠٠ جنيهًا	مصاريف العيادة الطبية في مكة المكرمة.
- ١٥٠٠ جنيهًا	استكمال إنشاء العيادة الطبية في المدينة المنورة .
- ١٠٠٠ جنيهًا	مصاريف إدارة العيادة الطبية بالمدينة حال تَسَلُّمها.
- ١٣٣ جنيهًا	مُرتبات في المواسم والأعياد [٢٨٢] .

وبعد الانتهاء من كل الترتيبات بين الجانبين المصري والسعودي، جاء خطاب العرش الذي ألقاه رئيس الوزراء مصطفى النحاس في نوفمبر ١٩٣٦، والذي عَبَّر فيه عن ارتياح الحكومة المصرية لإنهاء جميع الخلافات التي كانت قائمة مع المملكة، ومما جاء في سياق حديثه: "ونذكر بالارتياح ما انتهت إليه مُفاوضات حكومتنا مع حكومة المملكة العربية السعودية من تسوية المسائل المُعلَّقة بينهما، وبذلك تعزز ما يربطنا بهذا القُطر الشقيق من صلات

متينة، وسيكون من آثار هذه التسوية إعادة الاحتفال بالمحمل في الموسم القادم، وإرسال الكسوة إلى بيت الله الحرام، وكذلك سَيُعاد إحياء التقاليد التي كانت مرعية قبل ذلك من حيث إعادة صرف الصدقات واستئناف صرف فائض غلة أوقاف الحرمين في الأراضي المُقدَّسة، والإنفاق منها على فقراء الحجاز وعمارة الحرمين الشريفين وإصلاح المرافق المُتعلِّقة بهما وبغيرهما"(٢٨٣).

وقد حظيت المُعاهدة المصرية السعودية باهتمامات أعضاء البرلمان المصري، حيث أبدى أعضاء مجلس النواب تقديرهم للحكومة بعدما تمكنت من إنهاء كافة مظاهر الخلاف بينها وبين الحكومة السعودية (٢٨٤). كما تقدَّم النائب محمد جلال بشكر خاص لرئيس الوزراء مصطفى النحاس لقيامه باستكمال ما بدأته وزارة علي ماهر من السعي في إعادة العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية (٢٨٥). وفي مجلس الشيوخ كانت كلمات الثناء والإشادة بمجهودات الحكومة المصرية في حل جميع المُشكلات التي كانت قائمة مع الجانب السعودي(٢٨٦).

ومن جانبها تطرَّقت صحيفة "صوت الحجاز" في مقال لها بعنوان: "نحن ومصر" للفرحة الشديدة التي عَمَّت كافة الأوساط الحجازية، نظرًا لتمكُّن الحكومتين المصرية والسعودية من حل مُشكلة من أعقد المشاكل بين البلدين، وأكدت أنَّ المُذكرات المُتبادلة بشأن المحمل والكسوة أرضت وجهات النظر لدى الجانبين، كما استعرضت ما تمَّ الاتفاق عليه بشأن توزيع الصدقات والمُخصَّصات تحت إشراف لجنة مُنتدبة من الحكومة المصرية، وأشادت بقرار إرجاع الحقوق الشرعية إلى أصحابها من أهل الحجاز(٢٨٧) .

وعلى أية حال فإنَّ عقد المُعاهدة المصرية كان ختامًا لسلسلة طويلة من المُباحثات بين الجانبين مُنذ أزمة المحمل في عام ١٩٢٦، ومع رفض الملك عبدالعزيز لمظاهر الاحتفال المُصاحبة للمحمل من الموسيقى والجنود المُرافقين له من ناحية، وتمَّسُّك الحكومة المصرية بالتقاليد المَرعِّية منذ مئات

السنين من ناحية أخرى، فإنَّ توقيع المُعاهدة أنهى الجدل الدائر بين البلدين طوال تلك السنوات الطويلة، خاصةً مع إصرار الحكومات المصرية المُتتابعة على عدم الاعتراف السياسي بنظام الحكم في الحجاز.

- **بعثة الحج المصرية عام ١٩٣٧:**

بعد الانتهاء من كافة المُذكرات المُتبادلة بين الجانبين المصري والسعودي، قررت الحكومة المصرية تكوين الهيئة الملكية المُرافقة للكسوة الشريفة، والتي كان من اختصاصها أيضًا الإشراف على صرف الصدقات بمكة والمدينة، وتضمَّن تشكيل اللجنة تعيين رئيس مجلس الشيوخ محمود بسيوني رئيسًا للبعثة وأميرًا للحج، وشملت العضوية اختيار الدكتور عبدالخالق سليم عضو مجلس الشيوخ، والدكتور أحمد الرفاعي مدير مصلحة الصحافة والنشر، ويُعاونهم أحمد عليش صراف البعثة، وعبدالعزيز فوزي مندوب تسليم الكسوة، وإبراهيم العايدي كاتب البعثة [٢٨٨] .

ونظرًا لأهمية سفر أول بعثة مصرية للحج بعد توقيع المُعاهدة المصرية السعودية، فقد اشتركت وزارتا الداخلية والحربية مع محافظة القاهرة في وضع برنامج الاحتفال الرسمي بسفر المحمل والكسوة، وشملت مظاهر الاحتفال الشعبية خروج المحمل يوم الثلاثاء ٩ فبراير ١٩٣٧ من دار الكسوة بالخرنفش[*]، وبعد ذلك يصل موكب المحمل إلى ميدان باب الشعرية ومنه إلى ميدان الرصدخانة بالعباسية، وهناك يُقام سُرادقان أحدهما للمدعوين والآخر للكسوة الشريفة والمحمل، أما الاحتفال الرسمي فكان في العاشرة من صباح اليوم التالي عند وصول أعضاء مجلس الوصاية ورئيس الوزراء مصطفى النحاس بصحبة العديد من وزراء حكومته، فضلاً عن العُلماء وكبار رجال الدولة، وتضمَّنت المظاهر الرسمية إطلاق النيران من ٢١ مدفعًا للجيش المصري، وبعد ذلك تقوم قوات الجيش بعرض الكسوة الشريفة، وفي النهاية يعود المحمل من مقر الاحتفال إلى مسجد الحسين لحين سفره، كما صدر قرار بتعطيل وزارات الحكومة ومصالحها في مدينة القاهرة يوم الاحتفال[٢٨٩] .

وحسب ما تمَّ الاتفاق عليه مع الجانب السعودي تقرر أن تكون مراسم استقبال المحمل وبعثة الشرف كما يلي:

أولاً: عند رسو الباخرة التي تنقل المحمل والكسوة في ميناء جدة يصعد إليها مندوبو الحكومة السعودية لتحية أمير الحج المصري والبعثة المُرافقة له من قبل حكومتهم وليدعوهم للنزول إلى المدينة، ومتى وصلوا إلى البر جرى لهم استقبال عسكري رسمي، وفي نهاية الاستقبال يتبادل مندوبو الحكومتين التحيات وينصرف أعضاء البعثة المصرية إلى استقبال المحمل موضوعًا على جمل، والكسوة محمولة في صناديقها على سيارات ومُرافقتها إلى المكان الذي يستقر فيه المحمل، ويكون هذا المكان لائقًا لهذا الغرض مُتفقًا مع كرامة البعثة ومُرسليها، ويظل المحمل في ذلك المكان حتى يعود الحُجاج فيُنقل إلى الباخرة .

ثانيًا: يدخل أمير الحج المصري مكة قبل وصول الكسوة، ولما كانت الكسوة هدية مُقدَّمة للكعبة باسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر، وكانت الحكومة المصرية تعتزم أن تطلب إلى جلالته أن يُوجِّه كتابًا خطيًا إلى حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية، فسيقصُد أمير الحج توًا إلى قصر جلالته ويُقدِّم ذلك الكتاب في حفلة رسمية يُتلى فيها الكتاب، ثمَّ ينصرف أمير الحج ليُرافق الكسوة عند وصولها إلى الحرم الشريف.

ثالثا: يتم استقبال الكسوة عند وصولها إلى باب الحرم استقبالاً رسميًا، ويُجرى تسليم الكسوة عند الكعبة ووضعها عليها في حفلة تتبادل فيها الخُطب بين مندوبي الحكومتين "يكون قد اتفق مُقدَّمًا على صيغتها في الوقت المُناسب".

رابعًا: متى اعتزم أمير الحج السفر بعد نهاية الحج يلتمس مُقابلة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية ليستأذنه في السفر، وفي أثناء هذه المُقابلة يتسلم الرد الخطي الذي يُحمِّله جلالته إياه ردًا على كتاب جلالة ملك مصر (٢٩٠).

وبعد وصول بعثة الحج المصرية إلى جدة خلال موسم حج ١٩٣٧، تمَّ استقبالها رسميًا بحفاوة كبيرة من جانب المسئولين في السُلطات السعودية، ثمَّ توجهت البعثة إلى مكة لمُقابلة الملك عبدالعزيز، وقد ألقى أمير المحمل ورئيس البعثة محمود بسيوني كلمة أشاد فيها بعودة العلاقات بين المملكتين المصرية والسعودية، كما تحدث عن جهود ابن سعود في تذليل كل العقبات التي اعترضت عقد المُعاهدة بين البلدين، وأعرب عن سعادته لقيام الحكومة المصرية بإعادة إرسال الكسوة الشريفة ومُخصَّصات الحرمين الشريفين، مُشيدًا بعُمق العلاقات الدينية والتاريخية التي تربط بين مصر وبلاد الحجاز(٢٩١).

وتفعيلاً للإجراءات التي سبق التوافق عليها توجَّه أمير الحج إلى المسجد الحرام للاحتفال بتسليم كسوة الكعبة المُهداة من مصر، وذلك بحضور مندوبي الحكومة المصرية وهم أعضاء بعثة الشرف، كما حضر من الجانب السعودي رئيس هيئة الحرم بِصُحبة مدير الأوقاف العام في المملكة، إضافةً إلى الشيخ محمد الشيبي سادن بيت الله الحرام، وبعد تناول الخُطب من الجانبين تمَّ عمل محضر رسمي وقَّع عليه المندوبون الرسميون من كلا الطرفين(٢٩٢).

واحتفالاً بعودة العلاقات المصرية السعودية أقام رئيس بعثة الشرف وأمير الحج المصري مأدبة ضخمة بمقر التكية المصرية في مكة، دعا إليها سمو الأمير فيصل وغالبية الأمراء من أعضاء الأسرة المالكة، كما تمَّ توجيه الدعوة لوزراء الحكومة السعودية والكثير من رجال القصر الملكي، فضلاً عن كبار حُجاج العالم الإسلامي من مختلف الدول، وتواجد أيضًا الاقتصادي المصري طلعت حرب باشا، وبلغ عدد الحضور ما يزيد عن مائتي شخصًا، وقد تحدث الدكتور أحمد الرفاعي نيابةً عن أعضاء البعثة، مُشيدًا بقوة العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية، وأثنى كثيرًا على حفاوة الاستقبال الذي لقيته البعثة المصرية، وتطرَّق لمجهودات طلعت حرب الكثيرة في خدمة الحُجاج المصريين وغيرهم(٢٩٣).

وخلال تواجد رئيس البعثة المصرية في موسم الحج رصد بعضًا من الموضوعات التي يجب على الحكومة المصرية الاهتمام بها لراحة حُجاج العالم الإسلامي، ومن ذلك إصلاح مياه الشرب في عين زبيدة، وتنسيق شُئون الحج في جبل عرفات، نظرًا لما يتعرض له عامة الحُجاج من مشاقٍ كثيرة خاصةً في فصل الصيف، وكانت وجهة نظره أن يتم تقسيم منطقة إقامة الحُجاج في عرفات إلى عدة أقسام، بحيث يتم تخصيص قسم مُحدَّد لكل أمة إسلامية، وكل قسم يكون تنظيمه على هيئة طُرقات مثلما يحدث في تنظيم المدن لسهولة الوصول إلى الحُجاج، كما طالب وزارة الزراعة المصرية بأن تهتم بزراعة الأشجار في وادي عرفات، وقايةً للحُجاج من حرارة الشمس الشديدة(٢٩٤) .

وقد اهتمت الحكومة السعودية بحُسن استقبال أول بعثة مصرية بعد عودة العلاقات بين البلدين، حيث تمَّ اعتبار أعضاء البعثة ومُرافقيهم ضيوفًا على المملكة منذ وصولهم وحتى مُغادرتهم، وشملت الضيافة توفير الإقامة المجانية والمأكل في جدة والمدينة، إلى جانب توفير السيارات الحكومية لسفر البعثة وتنقلاتها المُختلفة في أنحاء المملكة(٢٩٥). وقد استعرض أمير الحج وسائل الحفاوة البالغة التي لقيتها البعثة المصرية، ومن ذلك أنَّ جميع النفقات التي صرفها أعضاء البعثة كانت على حساب الحكومة السعودية، إضافةً إلى تخصيص عشر سيارات للأعضاء منها ثلاث لرئيس البعثة زيادةً في تكريمه(٢٩٦).

ومن ناحية أخرى أشار قُنصل مصر في جدة إلى أنَّ نفقات الضيافة (*) التي قامت بها المملكة كانت تُعادل قيمة الصدقات التي قامت البعثة بتوزيعها على فقراء مكة والمدينة، ولذا جاءت مُطالبته بتنظيم إقامة البعثة في الحجاز على حساب الحكومة المصرية مثلمًا كان مُتَّبعًا من قبل، حفاظًا على كرامة المصريين بالعودة إلى التقاليد السابقة في هذا الشأن، مُبرِّرًا

ذلك بأنَّ الحجاز بلد فقير اقتصاديًا، وأنَّ مصر في نظر الحجازيين بلد غني بموارده وثرواته(٢٩٧).

- **مصر ومشروعات الحرمين والأماكن المُقدَّسة:**

من المعروف أن بلاد الحجاز ذات طبيعة شديدة التصحُّر، ولذا كانت مُشكلة مياه الشرب من المُشكلات الصعبة التي واجهت السكان في حياتهم المعيشية، ويزداد تفاقمها بدرجة كبيرة أثناء موسم الحج، ومن هنا كان حرص الكثير من أصحاب الأوقاف على تخصيص جزء من أوقافهم لصيانة الآبار في الحجاز، أو تقديم المياه للحُجاج داخل الحرمين وأماكن المناسك الدينية، وعلى الجانب الرسمي فإنَّ الحكومة المصرية أبدت اهتمامًا كبيرًا بحل هذه المُشكلة في فترات مُتعاقبة، ويُعد خزان منى أو ما يُعرف بالسبيل المصري من أهم المشروعات التي قامت بها وزارة الأوقاف لخدمة الحُجاج في المشاعر المُقدَّسة، ومن أبرز العلامات على الدور المصري في خدمة كل ما يرتبط بشُئون الحج (٢٩٨).

وقد أشار اللواء عبدالرحيم فهمي أمير الحج عام ١٩١٨ إلى مُطالبة الشريف الحسين له بأن يتضمن تقريره أهمية وجود خزان للمياه في منى، وأن يكون جاهزًا لأخذ المياه منه مع بداية مناسك الحج في عام ١٩١٩، ومن جانبه استحسن أمير الحج بناء هذا الخزان لرجال المحمل بحيث تكون مياه الشرب موضوعة في مكان محفوظ بجوار معسكرهم، وهو ما يُغني الحُجاج المصريين عن اختلاطهم مع الآخرين في مياه الخزان العمومي، واقترح تكليف ناظر التكية المصرية في مكة بواسطة وزارة الأوقاف لعمل مُقايسة لهذا المشروع الحيوي(٢٩٩) .

وفي ديسمبر ١٩١٩ بعث عبدالله سراج نائب رئيس وكلاء الحكومة الحجازية برسالة إلى حسين رشدي رئيس الوزراء في مصر، مُشيرًا فيها إلى رأي الهيئة الصحية للحكومة العربية الهاشمية بضرورة إنشاء خزان للمياه في منى، بحيث يتم إقامته في محطة المحمل المصري ليستعملها مُدة إقامته بها،

مُشدِّدًا على أنَّ الاحتياطات الصحية لراحة ركب المحمل تستدعي المُوافقة على هذا المشروع(٣٠٠).

وقد وافقت وزارة الأوقاف برئاسة حسين درويش على المشروع في جلسة ١٧ مايو ١٩٢٠، وتمَّ تقدير التكلفة بمبلغ ٣٠٠٠ جنيهًا، ونظرًا لارتفاع أسعار المواد اللازمة لإنشاء الخزان والتي استوردتها مصر من الخارج إلى جانب تكاليف أجور النقل، فقد تقرر تخصيص مبالغ إضافية للمشروع في ميزانية ١٩٢١ بقيمة ٣٠٠٠ جنيهًا، وفي ميزانية ١٩٢٢ جاء رصد مبلغ ١٠٠٠ جنيهًا لاستكمال المشروع، أما ميزانية ١٩٢٣ فكان المربوط بها ٤٠٠ جنيهًا لبناء سور حول الخزان، إلا أنَّ ما تمَّ إنفاقه فعليًا وصل إلى ١٦١٣ جنيهًا، وبالتالي بلغت التكاليف الإجمالية لإقامة السبيل المصري في منى ما قيمته ٨٦١٣ جنيهًا، تمَّ توفيرها من إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين في مصر (٣٠١).

ولم يكن السبيل المصري مُجرد خزان للمياه لاستخدامه وقت الحج، بل كان تُحفة معمارية لفتت أنظار الحُجاج من جميع الجنسيات الإسلامية ببنائه على النظام العربي، كما أنَّ طريقة إنشائه كانت تمنع تلوث المياه بداخله، حيث كان عُمال التكية المصرية في مكة يقومون بتنظيفه ومسحه وتبخيره، ثمَّ تقوم التكية بمخابرة الحكومة الهاشمية لملئه بالمياه اللازمة، وبعد ذلك يتم إقفاله لحين وصول ركب المحمل المصري ليأخذ منه الحُجاج المصريون وغيرهم حاجتهم من المياه، وألحقت بالسبيل مباني أخرى كالاستراحات ودورات المياه، وكان به أيضًا حديقة وبهو للاستقبال، كما كان مقرًا للبعثة الطبية المصرية في مواسم الحج (٣٠٢).

وعلى غرار ما تمَّ في منى بإنشاء السبيل المصري، جاءت مُطالبة قُنصل مصر في جدة خلال موسم حج ١٩٢٨ بضرورة بناء سبيل مُماثل لتوفير المياه لحُجاج المحمل في عرفات، وحدَّد القُنصل مُواصفات السبيل بحيث يكون مثل الصهاريج التي تُقيمها البلديات في عواصم المديريات، وأن

يكون قليل الارتفاع مُحاطًا بسور لحمايته كالمُتبع في الأسواق المصرية، وأن تُقسَّم أرضه بصورة مُنظمة بين مظلات تُخصَّص لإقامة الحُجاج المصريين فقط، مُشيرًا إلى أنَّ قيام مصر بهذا العمل يرفع من مكانتها أمام بقية الأمم الإسلامية(٣٠٣).

ومن مشروعات المياه التي اهتمت بها الحكومة المصرية صيانة عين زبيدة التي كانت المورد الرئيسي لإمداد أهل مكة بمياه الشرب، وقد أشار أمير الحج المصري اللواء موسى فؤاد باشا لهذا الأمر في عام ١٩٢٤، حيث تطرَّق لمدى الإهمال الشديد في إصلاح العين والمجرى المتصل بها، ومما جاء في تقريره: "والمُؤسف أنَّ الماء المُتصل بعرفات من عين زبيدة في مجرى يصب في حوض كبير يبول فيه الحُجاج ويغتسلون ويُلقون قاذوراتهم، ويراه الناظر بُؤرة من الأوساخ تعافها النفس وتشمئز من رائحتها الكريهة "، وتناول أمير الحج مسألة نُدرة المياه يوم وقفة عرفات ثمَّ انقطاعها نهائيًا حتى بلغ ثمن قربة الماء ستة ريالات مجيدية، مُنوِّهًا إلى أنَّ هذا الانقطاع بسبب لا تعلمه إلا الحكومة العربية(٣٠٤). ويبدو من سياق حديثه أنَّه يتهم السُلطات الهاشمية بعرقلة وصول الماء للحُجاج في عرفات، لتقوم هي بتوزيعه عن طريق مندوبين تابعين لها، مُقابل مبالغ مالية مُستغلةً في ذلك حاجة الجميع للمياه.

وقدَّم اللواء موسى فؤاد مُقترحًا بضرورة تحديد مكان خاص للمصريين في عرفات، مُشدِّدًا على أهمية بناء سبيل مُخصَّص لهم كما حدث في منى، مُبرِّرًا ذلك بأهمية الحفاظ على صحة الحُجاج المصريين ووقايتهم من شر الأمراض المُختلفة، حتى لا ينالهم ما نال حُجاج الأمم الأخرى الذين كانوا يموتون في الطريق بحالة مُزعجة، نظرًا لشُربهم من الماء المُلوث أو لعدم توافر الماء مع الارتفاع الشديد في درجات الحرارة (٣٠٥).

ومع هذه المُطالبات المُتكررة فإنَّ الظروف السياسية في الحجاز لم تُمكِّن مصر من القيام بأي عمل نحو إصلاح عين زبيدة ومجاريها، وبعد انتهاء الحرب بين الهاشميين وآل سعود قامت الحكومة المصرية في فبراير

١٩٢٦ بإرسال بعثة هندسية برئاسة المهندس محمد كمال الخشن، وذلك لدراسة إصلاح عين زبيدة وتنظيم مسألة مياه الشرب في الحجاز، كما تعهدت وزارة الأوقاف بتحمل كافة النفقات الخاصة بالإصلاحات التي تُقررها البعثة المصرية [٣٠٦].

وفي ١٣ مايو ١٩٢٨ صدر قرار من مجلس الوزراء بإيفاد بعثة هندسية جديدة لدراسة الإصلاحات التي تتطلبها عين زبيدة، وكان أعضاء البعثة قد ذهبوا لمُقابلة الملك عبدالعزيز بمكة دون التنسيق مع القُنصلية المصرية، ولذا حرص قُنصل مصر في جدة على الاتصال بابن سعود ليُذكِّره بالحديث السابق بينهما دون التدخل في مسائل أخرى لا علاقة لها بموضوع عملهم، وقد انتهز القُنصل المصري فرصة هذه المكالمة التليفونية مُطالبًا الملك عبدالعزيز بمُساعدة البعثة الهندسية في أداء عملها، من أجل خدمة العالم الإسلامي بصفة عامة، والوافدين على المملكة الحجازية والأماكن المُقدَّسة بصفة خاصة[٣٠٧].

وكان موقف الملك عبدالعزيز مُتأثرًا بما ورد على لسان بعض أعضاء البعثة بأنَّ حضورهم كان بطلب من الحكومة الحجازية، ولأنَّهم اصطحبوا معهم في المُقابلة ناظر التكية المصرية بمكة، والذي كان محل انتقاد من السُلطات الحجازية بسبب مُشكلة التكية عام ١٩٢٦، ولذا كان اهتمام القُنصل المصري أن يُوضح لابن سعود أنَّ المهندسين المصرين سيقومون فقط بالأبحاث والدراسات الفنية اللازمة، وأنَّ التنفيذ مرهون بمُوافقته وما يراه من أية اشتراطات لعمل البعثة في الأراضي الحجازية، وقد طلب الملك من القُنصل أن يكتب إليه كتابًا رسميًا يذكر فيه : "أنَّ هؤلاء المهندسين من خيار الناس في مصر المعروفين بالصلاح والاستقامة وحُسن السيرة، وأنَّ هذا المشروع هو لفائدة المسلمين عامةً ببلاد الحجاز"، ومن ناحيته قام القُنصل بتنفيذ ما طلبه ملك الحجاز في ذات الجلسة، خشية أن تتطور الأمور إذا خرج من عنده دون تنفيذ ما يطلبه[٣٠٨].

وقد رد الملك عبدالعزيز بشأن ذلك على كتاب القُنصل بمُذكرة رسمية أشار فيها لعدم مُمانعته في أي عمل خيري بالحجاز، لكنه اشترط أخذ رأي حكومته ومُوافقتها الرسمية، كما أكد على مُساندته ودعمه لأي مشروع يُراد منه خدمة الوافدين في موسم الحج، ومع ذلك فقد أبدى مُعارضته بشأن الإنفاق على هذه المشروعات من أموال الأوقاف المُتجمعة، مُبرِّرًا ذلك بأنَّ هذه الأموال هي حق لأهل الحجاز ولا يجوز التساهل فيها، مُبديًا رغبته في حل موضوع الأوقاف بالطرق السياسية حفاظًا على حقوق الحجازيين، وتطرَّق إلى مُطالبة أهل الحجاز بالاحتكام إلى القضاء لاستخلاص حقوقهم وتصديه لهم في هذت التوجُّه، مُعلنًا أنَّه يرى عدم السماح لمصر بالقيام بأي مشروع في الحجاز سواء من التبرعات الملكية أو غيرها قبل الاعتراف بحكومته أُسوةً بسائر الحكومات حرصًا على كرامة بلاده، وعَبَّر عن مُساندته لكل مشروع مصري لفائدة الحُجاج والوافدين، غير أنَّه أوضح أنَّ عِزة بلاده وكرامتها تُحتم عليه اتخاذ هذا الموقف(٣٠٩).

ومن ثمَّ فإنَّ الملك عبد العزيز كان يُحاول الضغط بضرورة اعتراف الحكومة المصرية بنظامه السياسي الجديد، وفي مُقابل ذلك تكون مُوافقته على عمل البعثات المصرية، رغم أنَّ هذه البعثات المُرسلة من مصر كانت تهدف لإقامة مشروعات خيرية لخدمة حُجاج العالم الإسلامي وبلاد الحجاز، وبالتالي فإنَّ توتر العلاقات السياسية بين مصر والحجاز كان له أثر واضح في عرقلة إتمام بعض الإصلاحات المُرتبطة بشُئون الحج والأماكن المُقدَّسة في بلاد الحرمين.

وخلال التقرير الذي عرضه قُنصل مصر في جدة عام ١٩٣١ عن المسائل المُعلَّقة بين مصر والحجاز، تطرَّق إلى الأحاديث العديدة التي دارت مع الملك عبدالعزيز لحل هذه الموضوعات، وإلى رغبته في مُساعدة كل بعثة مصرية تأتي إلى الحجاز والعمل على تسهيل مأموريتها، مُشيرًا إلى البعثة الهندسية التي حضرت لإصلاح عين زبيدة، وأوضح القُنصل أنَّ ملك الحجاز

لا يُمانع في إرسال أي بعثات من هذا النوع، ما دام مُهمتها القيام بالإصلاحات التي تعود على حُجاج بيت الله بالنفع والخير، ولكنه اشترط أن يكون ذلك بالتنسيق والاتفاق مع السُلطات المحلية المسئولة، وألمح القُنصل إلى ضرورة التوافق السياسي مع ابن سعود لتسهيل عمل كافة البعثات المصرية، مُؤكدًا أنَّه في حالة إنهاء الخلافات السياسية فإنَّ مصر ستتمكن من القيام بأكبر الأعمال الإنسانية لخدمة الحُجاج بعد إصلاح عين زبيدة(٣١٠).

ولَعَلَّ هذا التقرير يُؤكد أنَّ معظم المُشكلات الخاصة بشُئون الحج والأماكن المُقدَّسة ارتبطت في الأساس بالخلافات السياسية بين مصر والحجاز.

وإلى جانب عناية الحكومة المصرية بالمشروعات الخاصة بتوفير المياه في الحجاز، كان هناك اهتمام واضح بتوفير وسائل المواصلات المُناسبة لراحة الحُجاج، ومن ذلك الاقتراح الذي تقدَّم به محمد المسيري عضو الوفد المصري في مُؤتمر مكة عام ١٩٢٦، حيث طالب بإنشاء خط للسكة الحديدية بين جدة ومكة، إضافةً إلى خط آخر يصل ينبع بالمدينة المنورة، وأن يقوم بتنفيذ المشروع شركة إسلامية تدفع نصف رأس المال، أما النصف الآخر فيتم جمعه بالتبرع من الحُجاج، على أن تُوزع الأرباح بنسبة ٣٠% للمشروعات الصحية مثل إقامة المستشفيات والآبار وإصلاح منابع المياه، و ٢٠% للحكومة الحجازية وتكون قيمة الأرباح المُتبقية للمساهمين، وقد تمَّ قُبول الاقتراح رغم مُعارضة أحد مندوبي الحجاز الذي دافع عن مصالح البدو وأصحاب الجمال، وأثناء مُناقشة الاقتراح طلب بعض مندوبي الحكومة الحجازية أن يُترك تنفيذ المشروع للحكومة المحلية، ولما عُرض الأمر على الملك عبدالعزيز أبدى مُوافقته بشرط ألا تقوم بتنفيذه شركة ولا يكون لأي أجنبي تدخل فيه، وأن يتم جمع كل التكاليف من التبرعات بحيث يبدأ المشروع بخط واحد بين جدة ومكة، مُشدِّدًا على أن يكون الخط من بدء إنشائه وقفًا على المسلمين، وتكون إيراداته لمصالح الحجاز المُرتبطة بالحُجاج،

وتقرر تشكيل هيئة لجمع التبرعات تُمثِّل جميع مندوبي الدول المُشتركة في المُؤتمر، كما تمَّ اختيار الأمير فيصل نائب الملك ليكون رئيس شرف الهيئة(٣١١).

ومن ناحية أخرى أبدت مصر اهتمامًا واضحًا بصيانة الحرم النبوي الشريف، ففي مُنتصف عام ١٩٣١ سافر أحد مهندسي وزارة الأوقاف إلى المدينة المنورة للإشراف على الإصلاحات المُقرَّرة في مبنى التكية المصرية، وإلى جانب هذه المُهمة فقد تمَّ تكليفه بمُعاينة الحرم النبوي وتقرير ما يلزم له من الصيانة والترميم، وتنسيقًا مع السُلطات الحجازية فقد طلب قُنصل مصر في جدة المُوافقة للمهندس المصري بمُعاينة كامل الحرم، وذلك لإجراء الدراسات الفنية الخاصة بعملية الإصلاح، وجاء رد الحكومة الحجازية مُتضمِّنًا ما يلي:

أولاً: أنَّ الملك عبدالعزيز قبل وصول طلب الحكومة المصرية كان قد أصدر أوامره بمُباشرة إصلاح وترميم الحرم النبوي، ولذا عهد إلى لجنة خاصة مُكونة من كبار المسئولين في حكومته للإشراف على هذا العمل والإنفاق عليه من ريع أملاكه في الإحساء.

ثانيًا: رغبةً من ملك الحجاز في تشجيع كل عمل خيري ونزولاً على رغبة الحكومة المصرية، يُمكن السماح بإجراء الكشف اللازم للحرم النبوي بعد إتمام الإصلاحات التي أمر بها جلالته، وإن كانت هناك حاجة في إجراء بعض الإضافات فيتم المُوافقة لوزارة الأوقاف المصرية بعمل اللازم.

ثالثًا: حكومة جلالة الملك تلفت نظر الحكومة المصرية إلى أن تكون الأعمال في الحرم النبوي مُتوافقة مع الوجهة الشرعية.

رابعًا: ضرورة عرض التصميمات الخاصة بالحرم النبوي على الحكومة الحجازية لدراستها والحصول على مُوافقتها، مع التأكيد بأنَّ هذا العمل الخيري سيكون تحت إشراف إدارة الأوقاف بالمدينة المنورة.

خامسًا: حصر الأعمال الضرورية في المباني القائمة دون إحداث تعديلات جديدة مع عدم الاقتراب من الحُجرة النبوية في شيء [٣١٢].

وبعد انتهاء الدراسات اللازمة بدأت أعمال الإصلاح اللازمة في الحرم النبوي عام ١٩٣٣، إلا أنَّ بعض العقبات الإدارية أدت إلى زيادة التكاليف عن المبالغ المُقرَّرة سابقًا في ميزانية وزارة الأوقاف المصرية، ولذا قامت الوزارة بفتح اعتماد مالي جديد في ميزانية عام ١٩٣٤ بمبلغ ١٧ ألف جنيهًا، لاستكمال جميع أعمال الترميم والصيانة المطلوبة [٣١٣] .

وقد قامت البعثة الهندسية التي أرسلتها وزارة الأوقاف المصرية بإتمام عمليات طلاء المسجد النبوي وأعمال التذهيب وفرش الحرم برخام المرمر، إلى جانب إنشاء دورات للمياه على الطريقة الحديثة، إضافةً إلى تجديد الفُسيفساء الموجودة عند مدخل باب السلام، وكذلك حواجز الروضة الشريفة وكل منارات المسجد[٣١٤]. وكانت العمالة المصرية في المسجد النبوي تحت إشراف المقاول المصري الشهير محمد حسن العبد، والذي كان مُهتمًا بكل ما يلزم للحرم من إصلاحات شاملة حتى لو زادت عن القيمة المالية المُتعاقد عليها [٣١٥].

واستغل طلعت حرب زياراته المُتكررة في الحجاز لدراسة المشروعات الخاصة بشُئون الحج، ففي رحلته التي قام بها خلال موسم حج ١٩٣٦، تطرَّق في مُحادثاته لجهود الحكومة السعودية في تمهيد الطريق بين جدة ومكة، ومن ذلك اتفاقها مع إحدى الشركات لرصف بضع مئات الأمتار من الطريق بالأسفلت، غير أنَّ التكاليف كانت مُرتفعة جدًا ووصلت لنحو ٥٠٠ جنيهًا مصريًا لكل كيلو متر طولي[٣١٦] . ومعنى ذلك أنَّه في حالة رصف الطريق الواصل بين جدة ومكة بطول ٨٠ كيلو مترًا تصل التكلفة إلى ٤٠ ألف جنيهًا، وفي حالة الطريق بين مكة والمدينة المنورة البالغ طوله ٥٠٠ كيلو مترًا تصل النفقات اللازمة لحوالي ٢٥٠ ألف جنيهًا، وهذه المبالغ

الضخمة لم يكن في إمكان وزارة المالية السعودية توفيرها في ذلك الوقت لإتمام رصف الطرق المذكورة .

وحلاً لهذه المُشكلة قدَّم طلعت حرب مُقترحًا باستخدام سيارات ذات إطارات مخصوصة تصلح للسير على الطرق الرملية، وهذه النوعية تمَّ تجربتها بنجاح في مصلحة الحدود المصرية، كما استخدمتها بعثة بنك مصر خلال تنقلاتها في الأراضي الحجازية بثلاث سيارات من هذا النوع مملوكة لشركة مصر للنقل والملاحة البحرية (٣١٧) .

وأثناء تأدية مناسك العُمرة تمَّ مُلاحظة أنَّ طريق المسعى في حاجة إلى العناية والتنظيم بما يتناسب مع مكانته الدينية المُقدَّسة، ولذا تمَّ ندب مجموعة من المُختصين التابعين لبنك مصر، وجاءت مُقترحاتهم بإعادة رفع أرضية المسعى ورصفه بطريقة مُناسبة، وقايةً له وللحرم المكي من أضرار السيول، فضلاً عن تسهيل عملية السعي بين الصفا والمروة دون أية مشاق، وتمَّ التوافق على أن تقوم الحكومة السعودية بتنفيذ هذا المشروع بناءً على توصيات المهندسين المصريين(٣١٨) .

وخلال تواجد طلعت حرب في المملكة قامت البعثة الفنية المُصاحبة له بإجراء دراسات لتحسين كل ما يرتبط بمنظومة الحج، وتناولت البعثة في تقاريرها عدة موضوعات كان من أهمها ما يلي:

أولاً: تقرير المهندس محمد الجمال نائب المدير العام لمصانع شركة مصر للغزل والنسيج، وفيه بحث عن حالة المملكة من الناحية الاجتماعية، مُقترحًا إنشاء مصلحة حكومية فنية، وتأسيس مدارس صناعية، وإنشاء طريق مُمهَّد من جدة إلى مكة.

ثانيًا: مُذكرة من المهندس حسن الهيتمي وكيل القلم الفني في بنك مصر، وتضمَّنت بحوثًا عن تحويل مجرى السيل عند دخوله مكة والحرم الشريف، وتجديد طريق المسعى بين الصفا والمروة تجديدًا شاملاً، وتحسين وسائل نقل الماء من عين زبيدة إلى عرفات.

ثالثًا: دراسة مُقدَّمة من مصطفى ماهر كبير مهندسي قسم مياه الجيزة عن مشروعات ماء الشرب والإنارة والمجاري في مكة المكرمة.

رابعًا: تقرير صحي من الدكتور حسن راشد الكيميائي الأخصائي لأبحاث المياه بمعامل وزارة الصحة المصرية، واشتملت على أهمية التحليل المُستمر لمياه بئر زمزم وعين زبيدة وغيرها من مجاري المياه في المملكة [٣١٩].

ولَعَلَّ أهم ما جاء في الأبحاث الخاصة بالبعثة الفنية لبنك مصر ما كان مُرتبطًا بمياه بئر زمزم، والتي تقع على مسافة عشرين مترًا من الكعبة ويبلغ عُمقها ٢٤ مترًا منها عشرة أمتار مليئة بالماء، حيث أشار التقرير الفني إلى أنَّ الماء المُستخرج منها يتم تخزينه في صهريج يشرب منه الناس مُباشرة بلصق أفواههم بفتحات المياه، مُنوِّهًا إلى أنَّ وضع ماء زمزم بهذه الكيفية يجعله عُرضة للتلوث، كما أنَّ شُرب الناس منه بهذه الكيفية يُسهِّل انتشار الأمراض بينهم، ونظرًا لقدسية البئر لدى المسلمين، فقد جاء الاقتراح بضرورة العناية بالمياه المُستخرجة منه، وذلك عن طريق إزالة كل ما هو عالق بجوانب البئر من مُخلفات مُتراكمة بمرور السنين، مع إحاطة البئر بحاجز مُرتفع من الرخام المصقول وإنارتها من الداخل بالكهرباء، ويلي ذلك مرور المياه بعد رفعها في أنبوب يصل إلى مكان مُناسب خارج الكعبة، وهنا تبدأ عملية ترشيح المياه وتعقيمها بإحدى الطرق الفنية، وتأتي المرحلة الأخيرة بتعبئتها في عُبوات مُغلقة يحصل عليها الحُجاج[٣٢٠] .

ومن جانبه قام الملك عبدالعزيز بإرسال خطاب شُكر إلى طلعت حرب بعد انتهاء زيارته للمملكة وعودته إلى مصر، مُبديًا امتنانه الشديد بأبحاث البعثة الفنية التي صاحبته في رحلة الحج، مُشيرًا إلى أنَّ هذه التقارير ستكون موضع الدراسة من قبل الجهات المُختصة في الحكومة السعودية، وبعد استكمال دراستها سيكون هناك تعاون مع بنك مصر لتنفيذ هذه المشروعات [٣٢١].

وكان الدكتور محمد حسين هيكل عضو مجلس الشيوخ من بين الشخصيات المصرية التي شهدت حج ١٩٣٦، حيث قدَّم عدة مُقترحات للحكومة السعودية بشأن تعمير الأماكن المُقدَّسة، وبعد عودته تقدَّم بمُذكرة لرئيس الوزراء مصطفى النحاس ولمجلسي النواب والشيوخ في هذا الشأن، وتضمَّنت وجهة نظره ضرورة القيام بالعديد من الإصلاحات كان من أهمها:

- ضم طريق المسعى إلى الحرم الشريف وصيانته بما يلزم للحفاظ عليه.
- إعادة إعمار المسجد الحرام بالكامل بما يتفق مع مكانته لدى المسلمين.
- تنظيم عملية الماء والإنارة في منى.
- ترتيب الأسواق فيما حول مكة بما يجعلها صالحة لتكون معارض لمُنتجات دول العالم الإسلامي.
- رصف الطرق بين جدة ومكة والمدينة بما يكفل تيسير الحج والزيارة لأكبر عدد من المسلمين.
- إيجاد فضاء كبير حول المسجد الحرام منعًا للتزاحم الشديد الذي يحدث أثناء تأدية مناسك الحج(٣٢٢).

وجاء عقد مُعاهدة الصداقة المصرية السعودية إقرارًا بأهمية الدور المصري في العناية بشُئون الحُجاج والأماكن المُقدَّسة، ودون أن تكون هناك خلافات سياسية تُعرقل المشروعات المصرية في بلاد الحرمين، حيث تضمَّنت المُذكرات المُتبادلة بين الجانبين في نوفمبر ١٩٣٦ ما يختص بالمشروعات العُمرانية بشيء من التفصيل، ومنها إعلان الحكومة المصرية اعتزامها أن تُنفق من الأموال التي كانت تُخصِّصها للصدقات ومن فائض غلة الأوقاف في حدود القواعد الشرعية، وذلك لعمارة الحرمين الشريفين وإصلاح المرافق المُتصلة بهما، وتمَّ التوافق على أن تقوم الحكومة المصرية بإبلاغ نظيرتها

السعودية عن مُخططها لأعمال العمارة والإصلاح، تمهيدًا لاتفاق الحكومتين على التصميمات الخاصة بتلك الأعمال(٣٢٣).

وتطبيقًا لبنود المُعاهدة وافق مجلس الوزراء المصري بجلسة ٢٩ ديسمبر ١٩٣٦ على تشكيل لجنة خاصة لدراسة مشروعات العمارة في المملكة العربية السعودية، وعُرفت هذه اللجنة باسم "لجنة إصلاح الحرمين الشريفين والمرافق التي بينهما"، وتشكَّلت برئاسة عثمان محرم باشا وزير الأشغال العمومية، وشملت العضوية طلعت حرب باشا عضو مجلس الإدارة المُنتدب ببنك مصر، ويوسف الجندي الوكيل البرلماني لوزارة الداخلية، ومحمود فهمي باشا وكيل وزارة المواصلات، وأحمد حلمي بك وكيل وزارة الصحة للشُئون الطبية، وعبدالرازق أبو الخير باشا وكيل وزارة المالية، ومحمد صبري شهيب وكيل وزارة الأوقاف، ومحمد رضوان بك مدير قسم الإدارة بوزارة الداخلية(٣٢٤) .

وقد عقدت لجنة إصلاح الحرمين الشريفين عدة اجتماعات في بدايات عام ١٩٣٧، من أجل دراسة وسائل إعداد المال اللازم لتنفيذ المشروعات المُختلفة، وانتهت بالاتفاق مع الجانب السعودي بشأن حجز نصف قيمة القمح الذي تُرسله الحكومة المصرية كل عام إلى الحجاز، وبذلك يتوفر لديها مبلغ ١٥ ألف جنيهًا سنويًا، كما قررت الحكومة السعودية تحصيل ضريبة على الحُجاج بدايةً من موسم حج ١٩٣٦ تبلغ قيمتها عشرون ألف جنيهًا، على أن تُخصَّص المبالغ المُتحصلة من هذه الضريبة سنويًا لهذا الغرض، وبالتالي أصبح تحت تصرُّف اللجنة حوالي خمسين ألف جنيهًا للبدء في عملها(٣٢٥).

واستعرضت اللجنة في جلساتها أهم المشروعات التي تحتاج إليها المملكة العربية السعودية، وكانت وجهة نظرها أن يكون عام ١٩٣٧ هو بداية تطبيق المُقترحات التالية:

أولاً: البدء فورًا بعملية المياه بمكة المكرمة، نظرًا لأنَّها بحالتها الراهنة منبع خطر على الصحة العامة، وسببًا لتفشي الأمراض بين الحجازيين والحُجاج، إلى جانب البدء في مشروع إنارة مكة وما جاورها، وقُدِّرت تكاليف هذه المشروعات بحوالي ١٠٠ ألف جنيهًا.

ثانيًا: أن يُشرع في الوقت نفسه بإصلاح الطرق الرئيسية ورصفها، واختارت اللجنة الطرق التي يرتادها الحجاج بين جدة ومكة والمدينة، وذلك بتكلفة تصل لنحو ١٤٥ ألف جنيهًا.

ثالثًا: بالنسبة لمشروعات المجاري والمدابغ والثلاجات فقد تمَّ وضعها في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، بحيث يتمكن المهندسون المصريون أثناء تواجدهم في المملكة من دراستها بشيء من التفصيل، إلى جانب دراسة الانتفاع بماكينات المياه والكهرباء لعمل الثلاجات اللازمة لحفظ لحوم الأضاحي، ضمانًا لإيجاد قوت للفقراء على مدار السنة (٣٢٦).

وأشارت لجنة إصلاح الحرمين في ختام دراستها إلى ضرورة أن تعهد الحكومة المصرية بإقامة المشروعات إلى وزارة الأشغال العمومية، بحيث يُشرف على التنفيذ مهندسون من وزراتي الأشغال والمواصلات، وأن يتولى إدارة هذه المشروعات وصيانتها من الوجهة الفنية أخصائيون من الجانب المصري، وذلك لحين تدريب العدد المناسب من أبناء المملكة، وتكون جميع المشروعات تحت إشراف هيئة تُمثَّل فيها الحكومتان المصرية والسعودية بالتعاون مع بنك مصر (٣٢٧).

وردًا على تلك المُقترحات الخاصة بالمشروعات العمرانية في أرض الحرمين فإنَّ الحكومة السعودية وافقت على اشتراك الجانبين المصري والسعودي في تحمل النفقات على الوجه التالي:

أولاً: تشترك حكومة الملك عبدالعزيز بمبلغ ١٤٥ ألف جنيهًا مصري من مجموع المبالغ المطلوبة للمشروعات، بحيث يجرى تسديدها على أقساط سنوية لا تقل عن ٢٠ ألف جنيهًا اعتبارًا من عام ١٩٣٦.

ثانيًا: تساهم الحكومة المصرية بمبلغ ١٠٠ ألف جنيهًا الباقية ويجرى تسديدها على أقساط سنوية بداية من عام ١٩٣٦.

ثالثًا: تتقدَّم الحكومة السعودية بوافر الشُكر للحكومة المصرية لتقريرها تسليف المبالغ اللازمة للمشروعات التي تمَّ التوافق عليها.

رابعًا: ضرورة أن تتعهد الحكومة المصرية بمسئوليتها عن كل المشروعات التي يتم إقامتها.

خامسًا: بالنسبة لإدارة المشاريع وصيانتها بعد استكمال تنفيذها، فإنَّ الحكومة السعودية لا تنوي الربح المادي منها، ولكنها لا تستطيع ان تُوافق على بقائها مُشتركة بينها وبين حكومة أخرى صديقة، ولذلك فإنها متى أُنجزت وسُلِمت إليها هذه المشاريع فإنها تُصبح مسئولة عن صيانتها، وفي الوقت نفسه تنتهي مسئولية الحكومة المصرية [٣٢٨] .

لقد مهدت مُعاهدة الصداقة المصرية السعودية لتفعيل التواجد الرسمي الذي بدأت تُمارسه مصر فيما يتعلق بمشروعات الحرمين الشريفين والأماكن المُقدَّسة، وكان عام ١٩٣٧ هو بداية تنفيذ المشروعات على أرض الواقع في أنحاء المملكة، وتحدَّدت إقامة المشاريع في مكة وجدة والمدينة المنورة، وهي المدن الخاصة بخدمة الحُجاج في المقام الأول.

- **حصاد الدراسة:**

شهدت العلاقات المصرية الحجازية خلال فترة الدراسة توترًا ملحوظًا في العديد من القضايا المُشتركة، وكانت البداية في موسم حج ١٩٢٣ بعودة المحمل المصري وما يُصاحبه من صدقات ومُخَصَّصات، إلى جانب عدم تمَّكُّن الحُجاج المصريين من أداء مناسك الحج، نظرًا لرفض الشريف الحسين عمل البعثة الطبية لمصر بهيئة مُنفصلة عن مقر تواجد المحمل .

وقد استمر الحسين في موقفه الرافض لعمل بعثات مصر الطبية حتى تنازله عن عرش الحُكم في الحجاز أواخر عام ١٩٢٤، وبعد مُبايعة الحجازيين للشريف علي بن الحسين ملكًا دستوريًا تغير الموقف بالنسبة لعلاقة

مصر بالحكومة الهاشمية، حيث قدَّم الملك على تنازلات كثيرة لمصر في مُحاولة لاستقطابها إلى جانبه أثناء صراعه مع آل سعود، وفي الوقت نفسه قامت مصر بمُحاولة للوساطة بين الملك علي وابن سعود، دون أن يكون لها توجُّه خاص بتأييد طرف مُعيَّن ضد الآخر، حيث أبدت الدولة المصرية بكل مُؤسساتها حرصها الشديد على حماية الأماكن الدينية المُقدَّسة، وبصفة خاصة في المدينة المنورة التي كان يحُاصرها جيش النجديين.

وبعد زوال حُكم الهاشميين واستقرار الأمر لسُلطان نجد بدأت مرحلة جديدة من العلاقات المصرية الحجازية، حيث قام ابن سعود بإرسال مُستشاره السياسي حافظ وهبة للتشاور مع الملك فؤاد في تطورات الأوضاع بالأراضي الحجازية، وتطرَّقت المُباحثات إلى الجوانب الدينية والسياسية والاقتصادية، في ظل تولي آل سعود لمقاليد الحُكم الجديدة في الحجاز.

ويُعد عام ١٩٢٦ علامة فارقة في تاريخ العلاقات المصرية الحجازية لارتباطه بحادثة المحمل الشهيرة، والتي كان من تداعياتها قرار الحكومة المصرية بمنع ذهاب المحمل بدايةً من موسم حج ١٩٢٧، إلى جانب عدم إرسال الصدقات والمُخصَّصات وكسوة الكعبة المُشرَّفة لأكثر من عشر سنوات متتالية، ولَعَّلَ من أهم أسباب الخلافات بين البلدين ما كان مُرتبطًا بالعادات المُصاحبة للمحمل، والتي اعتبرها الجانب المصري من التقاليد الموروثة التي لا يُمكن الاستغناء عنها، لما لها من قيمة دينية وتاريخية لدى المصريين، بينما عَدَّها الجانب الحجازي من البدع المُخالفة للشريعة الإسلامية.

ومما زاد من صعوبة الخلافات إصرار مصر وحكومتها على عدم الاعتراف السياسي بنظام حُكم آل سعود في الحجاز، وأصبح هناك تداخل واضح بين القضايا الدينية والسياسية في علاقات الجانبين، حيث كانت وجهة النظر المصرية مُتمثِّلة في حل كل الموضوعات المُرتبطة بالمحمل حتى يتم

الاعتراف سياسيًا بحكومة الحجاز، وفي المُقابل تمسُّك الملك عبد العزيز بضرورة إقرار مصر بكيان النظام الحاكم في بلاده لحل مُشكلة المحمل.

ورغم هذه القضايا الخلافية الشائكة في العلاقات المصرية الحجازية، فإنَّ مصر كانت حريصة على إرسال بعثاتها الطبية في مواسم الحج المُختلفة، إدراكًا منها بدورها التاريخي في رعاية شُئون الحج والأماكن المُقدَّسة، وكان لهذه البعثات دور فعال في تقديم الخدمات الصحية للحُجاج المصريين، وفي الوقت نفسه كان أهل الحجاز ينتظرون قُدوم أعضاء البعثة الطبية لمُعالجتهم، حيث كانت بعثة مصر الطبية تُقدِّم العلاج والدواء مجانًا لكل الحجازيين.

وقد بذلت القُنصلية المصرية في جدة جُهدًا كبيرًا لتقريب وجهات النظر في العديد من المواقف بين الجانبين المصري والحجازي، كما قامت بدور مُباشر في التنسيق لكل الموضوعات الخاصة بالحُجاج المصريين، وعمل البعثات الطبية في الأراضي الحجازية، واستطاعت بعلاقاتها الجيدة مع الملك عبدالعزيز ومسئولي حكومته تذليل صعاب كثيرة كانت تعترض عمل مُختلف البعثات المصرية في الحجاز، كما تناولت القُنصلية في تقاريرها تفاصيل شاملة لكل ما يتعلق بالمجتمع الحجازي تحت حُكم آل سعود، ولا سِيَّما ما يختص بشُئون الحج والأماكن المُقدَّسة.

واهتمَّت القُنصلية أيضًا بالمُحافظة على مكانة مصر في موسم الحج، تلك المكانة التي اكتسبتها من رعايتها لبلاد الحرمين، حيث كانت التكايا المصرية ودورها في خدمة الحُجاج وأهل الحجاز خير شاهد على خدمات مصر في الأراضي المُقدَّسة، ومن هنا كان حرص القُنصلية في تجاوز كل ما يُسبب تشويهًا لمصر ومكانتها، ولذا جاءت المُطالبات بمنع ذوي السوابق من النشالين ومُحترفي السرقات من الوصول للحجاز خلال موسم الحج، وأيضًا منع المُتسولين وبعض قُراء القرآن والمُنشدين الذين يُسيئون لسمعة مصر في الحجاز.

وأثناء هذه التطورات التي مرت بها العلاقات المصرية الحجازية، استطاع طلعت حرب برحلاته المُتكررة للحجاز أن يتواصل مع كبار المسئولين في المملكة بدايةً من عام ١٩٣٤، واتسمت هذه الفترة بالتعاون الاقتصادي الواضح لخدمة الحُجاج المصريين وغيرهم من حُجاج العالم الإسلامي، وكان لشركة مصر للطيران السبق في تشغيل طائراتها لخدمة الحُجاج في المملكة، كما استطاع طلعت حرب لأول مرة بالتوافق مع المسئولين السعوديين أن يضع نظامًا ثابتًا للعملة السعودية، وكانت جهوده ملموسة في تذليل الصعاب التي تعترض حُجاج مصر أثناء تواجدهم في الأراضي المُقدَّسة، ومن هنا جاء اهتمامه بالبواخر الخاصة بنقل الحُجاج والتابعة لبنك مصر، كما استطاع أيضًا بناء فندقين في جدة ومكة لجذب أغنياء المصريين للذهاب إلى الحج، بعدما كان أغلبهم يُعرض سابقًا عن الذهاب لبلاد الحرمين بسبب المشقة التي تشهدها رحلة الحج .

ومع توقف إرسال الصدقات والمُخصَّصات المُصاحبة للمحمل، كان حرص أغنياء الحُجاج المصريين على التبرع لفقراء مكة والمدينة، فضلاً عن مظاهر الأعمال الخيرية للعديد من المُؤسسات الحكومية والأهلية في المملكة، وكان لطلعت حرب دور كبير في مُساهماته لأوجه الخير، ويأتي على رأس المُتبرعين المصريين السيدة قوت القلوب الدمرداشية، والتي كان لها تبرعات مُتعدِّدة لدعم المستشفيات في الأراضي الحجازية.

وعقب تولي علي ماهر لمقاليد الحكومة المصرية في يناير ١٩٣٦، بدأت التوجُّهات تميل لحل كل الخلافات المُعلَّقة مع الجانب السعودي، خاصةً مع مرض الملك فؤاد الذي كان يُمثِّل عقبة واضحة في علاقات البلدين، ولذا كان توقيع مُعاهدة الصداقة المصرية السعودية بمثابة البداية الحقيقية لإنهاء مظاهر الخلاف السياسي بين الجانبين، وحلاً لكل المُشكلات التي تعرضت لها العلاقات المصرية الحجازية، ومن ناحية أخرى كانت المُعاهدة إيذانًا بتفعيل دور مصر الرسمي في رعاية شُئون الحج والأماكن المُقدَّسة، دون أن

يعترض دورها أية مُعوقات سياسية، وترتب على ذلك قيام مصر بالمُساهمة وتنفيذ العديد من المشروعات الإصلاحية لخدمة الحُجاج في الأماكن الخاصة بأداء مناسك الحج، فضلاً عن صيانة وترميم الحرمين الشريفين والعناية بكل ما يلزمهما من خدمات مُتعدِّدة.

الهوامش

(١) رجب السيد حراز، الدولة العثمانية وشبه الجزيرة العربية " ١٨٤٠– ١٩٠٩ "، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٠، ص ١٠٥ .

(٢) مديحة أحمد درويش، تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين، ط ١، دار الشروق، جدة، ١٩٨٠، ص ١٠٥ .

(*) مُؤتمر الرياض :

في صيف ١٩٢١ تمَّ عقد مُؤتمر في الرياض وتقرر فيه أن يتخذ حاكم نجد عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود لقب سُلطان نجد، وقد اعترفت بريطانيا بهذا اللقب الجديد .

أمين الريحاني، تاريخ نجد الحديث وملحقاته، ط١، المطبعة العلمية ليوسف صادر، بيروت، ١٩٢٨، ص ٣٠٠، ٣٠١

(٣) مديحة درويش، المرجع المذكور، ص ١٠٥ .

(٤) حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، ط ٣، دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٩٥٦، ص ٢٦١ – ٢٦٥ .

(٥) أحمد بن يحيى آل فائع، ضم الحجاز في عهد الملك عبدالعزيز "١٩١٤ – ١٩٢٥"، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ص ٢١٤ .

(٦) مديحة درويش، المرجع المذكور، ص ١٠٩.

(٧) المرجع نفسه، ص ١٠٩ .

(٨) صلاح الدين مختار، تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها، ط ١، ج ٢، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٥٧، ص ٢٩٢.

(٩) نضال داود المؤمني، الشريف حسين بن علي والخلافة الإسلامية، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩٦، ص ٣٤٧ .

(١٠) حافظ وهبة، خمسون عامًا في جزيرة العرب، ط١، دار الآفاق العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٥٥، ٥٦ .

(١١) أمين الريحاني، المرجع المذكور، ص ص ٣٠٠، ٣٠١ .

(١٢) مديحة درويش، المرجع المذكور، ص ١١٠ .

(١٣) أمين الريحاني، المرجع المذكور، ص ص ٣٠٢، ٣٠٣ .

(١٤) محافظ عابدين، سري جديد، كود أرشيفي ٠٠٢٥٠٤–٠٠٦٩، خطاب من مُعتمد الحكومة الهاشمية في مصر إلى رئيس الوزراء بتاريخ ٤ أكتوبر ١٩٢٤، بشأن تطورات الأوضاع السياسية في الحجاز .

(*) الحزب الوطني الحجازي :

قبيل تنازل الشريف الحسين عن حكم الحجاز لابنه علي في ٤ أكتوبر ١٩٢٤، اجتمع أعيان جدة في دار الشيخ محمد نصيف، وتمت دعوة الأهالي لاختيار حزب يمثلهم تحت مسمى الحزب الوطني الحجازي، وتم انتخاب اثنى عشرة شخصًا بأغلبية الأصوات منهم سبعة من مكة وخمسة من جدة، وجاء التوافق على أن يكون محمد الطويل من أهالي جدة رئيسًا للحزب، وتمثلت المبادئ الرئيسية للحزب الوطني الحجازي فيما يلي:

١- السعي بكل الوسائل لحفظ البلاد من الخطر المحدق بها

٢- المحافظة على جعل البلاد دستورية إسلامية سالمة من النفوذ الأجنبي

٣- النزول على ما يراه العالم الإسلامي لمصلحة البلاد والعباد وكيفية إدارة البلاد.

- أحمد بن يحيى آل فائع، المرجع المذكور، ص ص ٢٤٧، ٢٤٨.

(١٥) محافظ عابدين، سري جديد، كود أرشيفي ٠٠٢٥٠٤–٠٠٦٩، برقية من الحزب الوطني في جدة إلى وزير الخارجية المصرية بتاريخ ٤ أكتوبر ١٩٢٤، بشأن تطورات الأوضاع السياسية في الحجاز.

(١٦) أحمد السباعي، تاريخ مكة، ج ١، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٩٩٩، ص ٧١٩ .

(١٧) حافظ وهبة، خمسون عامًا في جزيرة العرب، المرجع المذكور، ص ٦٤ .

(١٨) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٣٤٤٦٧ – ٠٠٧٨، برقية مرسلة من الملك فؤاد إلى السُلطان عبدالعزيز في ٣٠ أغسطس ١٩٢٥، بشأن المخاطر التي تُهدد الحرم النبوي الشريف.

(١٩) محافظ عابدين، سري جديد، كود أرشيفي ٠٠٢٥٠٦ – ٠٠٦٩، برقية من وكيل السُلطان عبدالعزيز إلى وزير الداخلية المصري في ١٢ سبتمبر ١٩٢٥، بشأن الأخبار المتواترة عن أحداث المدينة المنورة.

(٢٠) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠١١٦٠٠ – ٠٠٧٨، كتاب من الملك علي بن الحسين إلى الملك فؤاد في ٢٧ سبتمبر ١٩٢٥، بشأن العلاقات المصرية الحجازية.

(٢١) حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، المرجع المذكور، ص ٢٦٨ .

(٢٢) المرجع نفسه، ص ٢٦٩.

(٢٣) أحمد بن يحيى آل فائع، المرجع المذكور، ص ٢٧٤.

(٢٤) أم القرى، العدد ٥٢ في ١١ جمادي الثانية ١٣٤٤ هـ/ ٢٧ ديسمبر ١٩٢٥ م، ص٢.

(٢٥) المصدر نفسه، العدد ٥٥ في ٣٠ جمادي الثانية ١٣٤٤هـ /١٥ يناير ١٩٢٦م، ص١.

(*) التكايا المصرية في الحجاز :

يعود تاريخ إنشاء تكية مكة إلى عام ١٢٣٨ هـ / ١٨٨٢ م، عندما أمر محمد علي باشا وإلى مصر ببنائها في موقع مُميز اختاره بنفسه في منطقة شعب أجياد جنوب شرق المسجد الحرام، والذي يُعد من أجمل مواقع مكة المكرمة، وكان يتواجد بهذه المنطقة ديوان الحميدية مقر الحكومة العثمانية، وشملت التكية المصرية طاحونة لطحن القمح ومطبخ واسع ومخبز، وفي مدة الحج كان يسكنها بعض أفراد المحمل كالطبيب والصيدلي وكاتب القسم العسكري وبعض الموظفين المصاحبين للمحمل، وبها أيضًا مراحيض وصنابير مياه، وقد جدّدها الخديوي عباس حلمي عام ١٩٠١، واشتهر باب الحرم المقابل للتكية المصرية باسم " باب التكية"، أما تكية المدينة المنورة فقد بناها إبراهيم باشا في عهد أبيه عام ١٢٤٣هـ /١٨٢٧م، وكان مقرها في منطقة المناخة على يسار الداخل إلى الحرم النبوي الشريف من باب " العنبرية"، وقد زُودت أيضًا مثل تكية مكة بالمخازن والأفران والمطابخ وغيرها من المستلزمات الخاصة بخدمة فقراء المدينة، إضافة إلى مُساعدة الحُجاج في موسم الحج .

- إبراهيم رفعت، مرآة الحرمين الشريفين أو الرحلات الحجازية والحج ومشاعرة الدينية، ط١، ج١، ١٣٤٤ هـ / ١٩٢٥ م ص ص ١٧٨، ٤٢٤.

(٢٦) عبدالمنعم عبدالرحمن عبدالمجيد، مُخصَّصات الحرمين الشريفين من مصر " ١٢٩٩ هـ / ١٨٨٢م. ١٣٨١ هـ – ١٩٦٢ م "، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الازهر، ٢٠٠٨، ص ٤٥٨ .

(٢٧) مجلس النظار المصري، سري جديد، كود أرشيفي ٠٠٧٥٧٧ – ٠٠٧٥، منشور الحكومة المصرية عن عدم استكمال المحمل لرحلة الحج عام ١٩٢٣ م .

(٢٨) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٠٩٤٦٧ – ٠٠٧٨، تقرير من وزير الأوقاف إلى وزارة الخارجية في ٢٦ مايو ١٩٢٣، بشأن توسيع مقر التكية المصرية في مكة المكرمة .

(٢٩) المصدر نفسه .

(٣٠) المصدر نفسه .

(٣١) المصدر نفسه، مكاتبة من وكيل الخارجية الهاشمية فؤاد الخطيب إلى القُنصل البريطاني في جدة بتاريخ ٧ يوليو ١٩٢٣، بشأن توسيع مقر التكية المصرية في مكة المكرمة.

(٣٢) مجلس النظار المصري، سري جديد، كود أرشيفي ٠٥٠٠٥٢ – ٠٠٧٥، تقرير أمير الحج المصري اللواء موسى فؤاد باشا عن طلعة الحج لعام ١٩٢٤ .

(٣٣) المصدر نفسه .

(٣٤) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠١١٦٠٠ – ٠٠٧٨، وثيقة بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٢٥، بشأن العلاقات المصرية الحجازية .

(٣٥) مجلس النظار المصري، سري جديد، كود أرشيفي ٠٠٧٥٧٧ – ٠٠٧٥، منشور الحكومة المصرية عن أسباب عدم استكمال المحمل لرحلة الحج عام ١٩٢٣ م .

(٣٦) المصدر نفسه

(٣٧) المصدر نفسه

(٣٨) المصدر نفسه

(٣٩) عبدالمغيث النعماني، سياسة حكومة الحجاز تجاه الأقطار العربية المجاورة " ١٣٤٤ – ١٣٤٣ هـ / ١٩١٥ – ١٩٢٤ م"، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ١٩٩٨، ص٤١٣.

(٤٠) المرجع نفسه، ص ٤١٤ .

(٤١) مجلس النظار المصري، سري جديد، كود أرشيفي ٠٠٧٥٨٢ – ٠٠٧٥، تقرير مقدَّم إلى أمير الحج المصري من طبيب البعثة الطبية في ١٧ يوليو ١٩٢٣ .

(٤٢) المصدر نفسه .

(٤٣) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٢٧٧٠٤ – ٠٠٧٨، تفاصيل الخلاف بين الحكومة المصرية والحجازية وأسباب استدعاء المحمل لعام ١٩٢٣ .

(٤٤) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٠٧٥٧٠ – ٠٠٧٥، تقرير سري مرفوع من اللواء محمد صادق باشا أمير الحج المصري بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٢٣ .

(٤٥) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٠٧٥٧٧ – ٠٠٧٥، منشور الحكومة المصرية عن أسباب عدم استكمال المحمل لرحلة الحج لعام ١٩٢٣ .

(٤٦) عبدالمغيث النعماني، المرجع المذكور، ص ٤٢٨ .

(٤٧) القبلة، العدد ٧٠٨ في ٢٣ ذي الحجة ١٣٤١ هـ/ ٦ أغسطس ١٩٢٣، ص٣.

(٤٨) المصدر نفسه، ص٤.

(٤٩) المصدر نفسه، العدد ٧٢٠ في ٦ صفر ١٤٤٢ هـ / ١٧ سبتمبر ١٩٢٣، ص ٣.

(٥٠) عبدالمغيث النعماني، المرجع المذكور، ص ٤٤٥.

(٥١) نضال داود المؤمني، علاقة مصر بالحجاز على عهد الشريف الحسين وموقفها من ثورته ضد الدولة العثمانية وصراعه مع عبدالعزيز آل سعود " ١٩٠٨ – ١٩٢٥ "، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣ .، ص ٢٨٢ .

(٥٢) مجلس النظار المصري، سري جديد، كود أرشيفي ٠٥٠٠٥٢ – ٠٠٧٥، تقرير أمير الحج اللواء موسى فؤاد باشا عن طلعة ١٩٢٤ .

(٥٣) المصدر نفسه .

(٥٤) المصدر نفسه .

(٥٥) المصدر نفسه .

(٥٦) المصدر نفسه .

(٥٧) أم القرى، العدد١٢ في ٣ شعبان ١٣٤٣ هـ / ٢٧ فبراير ١٩٢٥ م / ص ٢.

(٥٨) أحمد بن يحيى آل فائع، المرجع المذكور، ص ٢٨٧ .

(٥٩) محافظ عابدين، سري جديد، كود أرشيفي ٠٠٤٧٩٤ – ٠٠٦٩، تقرير مقدَّم من مُفتي الديار المصرية في ٢٠ مايو ١٩٢٥، بشأن الفتوى عن عدم الذهاب للحج .

(٦٠) المصدر نفسه .

(٦١) أم القرى، العدد ٢٩ في ٢٥ ذي الحجة ١٣٤٣ هـ / ١٧ يوليو ١٩٢٥ م، ص ٤ .

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١ .

(٦٣) أحمد بن يحيى آل فائع، المرجع السابق، ص ٢٨٧ .

(٦٤) مجلس النظار المصري، سري جديد، كود أرشيفي ٠٥١٠٨٥ – ٠٠٧٥، رسالة من السُلطان عبدالعزيز إلى الملك فؤاد في ٢٤ ديسمبر ١٩٢٥، بشأن التفاوض حول شُئون الحج والأماكن المُقدَّسة.

(٦٥) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٢٧٣١٦ – ٠٠٧٨، تقرير من القُنصلية المصرية في جدة إلى وكيل وزارة الخارجية، بشان المهمة المنتدب لها مساعد أمير الحج المصري .

(٦٦) المصدر نفسه، برقية من قُنصل مصر في جدة إلى وكيل وزارة الخارجية في ٢٨ مارس ١٩٢٦، بشأن بعض المُشكلات التي قد تواجه المحمل المصري في موسم الحج .

(٦٧) المصدر نفسه .

(٦٨) المصدر نفسه، خطاب من قُنصل مصر في جدة إلى جلالة الملك عبدالعزيز في ٢ مايو ١٩٢٦، بشأن مطالب الحكومة المصرية لما قد يتعرض له الحُجاج والمحمل المصري.

(٦٩) المصدر نفسه.

(٧٠) المصدر نفسه، برقية من الملك عبدالعزيز إلى القُنصل المصري في جدة بتاريخ ٤ مايو ١٩٢٦، بشأن الإجابة على رغبات حكومة صاحب الجلالة ملك مصر.

(٧١) المصدر نفسه، " تقارير الحج لعام ١٩٢٦ "، صورة الفتوى الواردة من شيخ الأزهر ومُفتي الديار المصرية بتاريخ ١٢ مايو ١٩٢٦، وذلك بشأن زيارة القبور وشرب الدخان والاستماع إلى الموسيقى.

(٧٢) عبدالمنعم عبدالرحمن، المرجع المذكور، ص ٢٩٨ .

(٧٣) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٢٧٣١٦ – ٠٠٧٨، برقية من مُعتمد الوكالة الحجازية في مصر إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٢٦، بشأن ما أُشيع في بعض الصحف عن المحمل الشريف وحرسه.

(٧٤) الأهرام، العدد ١٥٠٠٣ في ٢٩ مايو ١٩٢٦، ص ٤ .

(٧٥) أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، الحولية الثالثة ١٩٢٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٣٦٨ .

(٧٦) أم القرى، العدد ٧٥ في ٣٠ ذي القعدة ١٣٤٤ هـ / ١١ يونيو ١٩٢٦ م، ص ٣.

(٧٧) مجلس النظار المصري، سري جديد، كود أرشيفي ٠٨٥٠٥٣ – ٠٠٧٥، تقرير اللواء محمود عزمي باشا عن طلعة الحج لعام ١٩٢٦ .

(٧٨) أحمد شفيق باشا، المرجع المذكور، ص ٣٦٩ .

(٧٩) أم القرى، العدد ٧٨ في ١٩ ذي الحجة ١٣٤٤ هـ / ٢٩ يونيو ١٩٢٦ م، مقال بعنوان: "نزعة وقى الله شرها "، ص ١ .

(٨٠) عبدالمنعم عبدالرحمن، المرجع المذكور، ص ٣١٤ .

(٨١) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٢٧٣١٦ – ٠٠٧٨، قرار مجلس الوزراء في ٣٠ يونيو ١٩٢٦، بشأن عودة المحمل إلى مصر .

(٨٢) أم القرى، العدد ٨٠ في ٢٥ ذي الحجة ١٣٤٤ هـ / ٩ يوليو ١٩٢٦، ص ٤

(٨٣) عبدالمنعم عبدالرحمن، المرجع المذكور، ص ٤٧٠ .

(٨٤) الخارجية المصرية، سري جديد ، كود أرشيفي ٠١١٦٠٠ – ٠٠٧٨، تقرير مرفوع من أحمد صابر ناظر التكية المصرية في مكة إلى وزير الأوقاف بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٢٦، بشأن الاحتفال بذكرى المولد النبوي .

(٨٥) المصدر نفسه، مُذكرة من قُنصل مصر في جدة إلى وزير الخارجية بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٢٦، بشأن موقف السُلطات الحجازية من حفلة المولد النبوي التي أقامتها التكية المصرية .

(٨٦) المصدر نفسه، مُذكرة من قُنصل مصر في جدة إلى وزير الخارجية بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٢٦، بشأن قيام السُلطات الحجازية بمنع التكية المصرية في مكة من إحياء حفلة المولد النبوي الشريف.

(٨٧) المصدر نفسه، برقية من الملك عبدالعزيز إلى قُنصل مصر في جدة بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٢٣، بشأن الاحتفالات التي تقيمها التكية المصرية في مكة.

(٨٨) محافظ عابدين، سري جديد، كود أرشيفي ٠١١٢٨٢ – ٠٠٩٦، تقرير القُنصلية المصرية في جدة بتاريخ ٩ فبراير ١٩٢٨، بشأن الأوضاع في الحجاز قبل موسم حج ١٩٢٨.

(٨٩) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٣٤٤٧٢ – ٠٠٧٨، تقرير قُنصل مصر في جدة بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٣١، بشأن بعض المسائل التي بين مصر والحجاز.

(٩٠) المصدر نفسه، كود أرشيفي، ٠٢٧٣١٦ – ٠٠٧٨، برقية من قُنصل مصر في جدة إلى وكيل وزارة الداخلية في يناير ١٩٢٧، بشأن حالة الأمن العام في الحجاز.

(٩١) المصدر نفسه، برقية من قُنصل مصر في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣ فبراير ١٩٢٧، بشأن مُفاوضاته مع الملك عبدالعزيز حول شُئون المحمل.

(٩٢) المصدر نفسه، برقية من وكيل وزارة الخارجية إلى قُنصل مصر في جدة بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٢٧، بشأن الضمانات التي طلبتها مصر لإرسال المحمل .

(٩٣) المصدر نفسه، برقية من قُنصل مصر في جدة بتاريخ ١٠ مايو ١٩٢٧، بشأن مباحثاته مع الملك عبدالعزيز حول المحمل المصري.

(٩٤) المصدر نفسه، كتاب من الأمير فيصل نائب الحجاز إلى قُنصل مصر في جدة بتاريخ ٨ مايو ١٩٢٨ بشأن الاشتراطات التي وضعتها الحكومة الحجازية لقدوم المحمل المصري.

(٩٥) المصدر نفسه .

(٩٦) مجلس النظار المصري، سري جديد، كود أرشيفي ٠٥٣٧٠٣ – ٠٠٥٧، جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ١٢ مايو ١٩٢٧، بشأن الأسباب التي دعت لعدم سفر المحمل المصري إلى الأراضي الحجازية.

(٩٧) مجلس النواب المصري، الهيئة النيابية الثالثة، الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثاني، الجلسة ٦٢ في ١٩ مايو ١٩٢٧، ص ١٠٢٢ .

(٩٨) المصدر نفسه، ص ١٠٢٣ .

(٩٩) مجلس الشيوخ المصري، الانعقاد الرابع، الجلسة ٤٣ في ٣٠ مايو ١٩٢٧، ص ٨٥٧.

(١٠٠) مجلس النواب المصري، الهيئة النيابية الثالثة، الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثاني، الجلسة ٦٢ في ١٩مايو ١٩٢٧، ص ١٠٢٣ .

(١٠١) محافظ عابدين، سري جديد، كود أرشيفي ٠٠٢٥١١ – ٠٠٩٦، أوراق خاصة بحديث عبدالحميد بدوي باشا مع الشيخ حافظ وهبة، بشأن مسألة الحجاز عام ١٩٢٨ .

(*) مصنع الكسوة في أجياد :

بعدما قررت مصر بدايةً من موسم حج ١٩٢٧ عدم إرسال المحمل وكسوة الكعبة، جاء قرار الملك عبدالعزيز قبل موسم حج ١٩٢٨ بجلب نساجين من الهند لنسج كسوة الكعبة كل عام، فضلًا عن تعليم الحجازيين نسج وحياكة الكسوة، وتم تخصيص قطعة أرض واسعة أمام الديوان الملكي في أجياد لتكون مقرًا لمصنع الكسوة في مكة، وفي ٤ ذي الحجة ١٣٤٦ هـ / ٢٤ مايو ١٩٢٨ تم إقامة حفلة كبيرة في الديوان العالي بأجياد للاحتفال بالكسوة الجديدة، وحضر الاحتفالية مئات من الحُجاج والأعيان وأشراف مكة، وكان من بين الحضور عبدالرحمن عزام نائب

البرلمان المصري والذي طالب بعودة العلاقات المصرية الحجازية، وأن يكون لمصر نصيب مرة ثانية في صنع الكسوة وإرسالها إلى الحجاز، مشيرًا إلى الحزن الذي يشعر به المصريون لعدم إرسال مصر لكسوة الكعبة .

- أم القرى، العدد ١٨١ في ١٩ ذي الحجة ١٣٤٦هـ/ ٨ يونيو ١٩٢٨م، ص ١.

(١٠٢) محافظ عابدين، سري جديد، كود أرشيفي ٠٠٢٥١١ – ٠٠٩٦، أوراق خاصة بحديث عبدالحميد بدوي باشا مع الشيخ حافظ وهبة، بشأن مسألة الحجاز عام ١٩٢٨ .

(١٠٣) المصدر نفسه.

(١٠٤) عبدالمنعم عبدالرحمن، المرجع المذكور، ص ٣٣٢ .

(١٠٥) محافظ عابدين، سري جديد، كود أرشيفي ٠٠٢٥١٢ – ٠٠٦٩، مُذكرة من قُنصل مصر في جدة إلى وزير الخارجية بتاريخ ١٩ يناير ١٩٣٠، بشأن العلاقات بين مصر والمملكة الحجازية . والاعتراف بها وحل الخلافات القائمة بين البلدين .

(١٠٦) المصدر نفسه .

(١٠٧) المصدر نفسه .

(١٠٨) مجلس النواب، الهيئة النيابية الرابعة، الانعقاد الأول، المجلد الثاني، الجلسة ٤٥ في ٤ يونيو ١٩٣٠، ص ١٠٨٠ .

(١٠٩) المصدر نفسه .

(١١٠) المصدر نفسه .

(١١١) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٣٤٤٧٢ – ٠٠٧٨، ملف تكميلي بشأن ما نشرته الصحافة المصرية حول العلاقات بين مصر والحجاز "١٩٣٠ – ١٩٣٢"، مقال في صحيفة الأهرام بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٣٠ .

(١١٢) المصدر نفسه، مقال بصحيفة السياسة بتاريخ ١٠ يونيو ١٩٣٠ .

(١١٣) المصدر نفسه، مقال بصحيفة الأحرار الدستوريين بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٣١ .

(١١٤) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٣٤٤٧٢ – ٠٠٧٨، تقرير من قُنصل مصر في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٣١، بشأن المسائل الخلافية بين مصر والحجاز.

(١١٥) المصدر نفسه .

(١١٦) محافظ عابدين، سري جديد، كود أرشيفي ٠٠٢٥١٢ – ٠٠٦٩، خطاب مُرسل من حسن الأشموني قُنصل مصر في جدة إلى وزارة الخارجية في ٢٩ يناير ١٩٣١، بشأن مقابلته للملك عبدالعزيز.

(١١٧) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٣٤٤٧٢ – ٠٠٧٨، برقية من وزير الخارجية عبدالفتاح عمرو إلى قُنصل مصر في جدة بتاريخ ١٣ أبريل ١٩٣١، بشأن الحديث الذي دار مع وكيل وزارة الخارجية الحجازية .

(١١٨) المصدر نفسه، تقرير من قُنصل مصر في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٠ أبريل ١٩٣١، بشأن مقابلته للملك عبدالعزيز .

(١١٩) محافظ عابدين، سري جديد، كود أرشيفي ٠٠٢٥٢١ – ٠٠٦٩، مُذكرة عن العلاقات بين مصر والحجاز، ووجهة نظر كل من حكومتي البلدين لحل الخلاف القائم بينهما عام ١٩٣٥ .

(١٢٠) الخارجية المصري، سري جديد، كود أرشيفي ٠٣٤٤٧٢ – ٠٠٧٨، تقرير من قُنصل مصر في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٨ مايو ١٩٣١، بشأن الخلافات بين مصر والحجاز.

(١٢١) حافظ وهبة، خمسون عامًا في جزيرة العرب، المرجع المذكور، ص ١٤٦، يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨ – ١٩٥٣ "، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة، ١٩٧٥، ص ص ٢٩٦ – ٣١٢ .

(١٢٢) الخارجية المصرية سري جديد، كود أرشيفي ٠٣٤٤٧٢ – ٠٠٧٨، تقرير من قُنصل مصر في جدة إلى وزير الخارجية عبدالفتاح يحيى بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩٣١، بشأن حديث الملك عبدالعزيز معه حول مسالة الخلافة وتوتر العلاقات مع الملك فؤاد .

(١٢٣) مجلس النواب المصري، الهيئة النيابية الخامسة، دور الانعقاد العادي الرابع، المجلد الأول، الجلسة ٨ في ٩ يناير ١٩٣٤، ص ٨٢ .

(١٢٤) المصدر نفسه، الجلسة ١٧ في ٢٠ فبراير ١٩٣٤ ،ص ٣١١ .

(١٢٥) محافظ عابدين، سري جديد، كود أرشيفي ٠١٦٧٦٦ – ٠٠٦٩، برقية من الملك علي بن الحسين إلى الملك فؤاد في ٢ ديسمبر ١٩٢٤، بشأن بعثة الهلال الأحمر المصرية في جدة .

(١٢٦) أحمد بن يحيى آل فائع، المرجع المذكور، ص ٢٧١ .

(١٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٧٢ .

(١٢٨) عبدالمنعم عبدالرحمن، المرجع المذكور، ص ٥٤٧ .

(١٢٩) أم القرى، العدد ٧٥ في ٣٠ ذي القعدة ١٣٤٤ هـ/ ١١ يونيو ١٩٢٦م، ص٤.

(١٣٠) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠١٦٩٥١ – ٠٠٧٨، تقرير القُنصلية المصرية في جدة عن مُؤتمر مكة عام ١٩٢٦ .

(*) **الكورنتينات :**

لفظ لاتيني Quarantine ولفظها الحالي إيطالي Quarantena، ومعناها أربعون ويُقصد بها:

الحجر الصحي أو المحجر الصحي، والمعنى الأصلي للكلمة أربعون لأن السفينة الآتية من البلاد الموبوءة كانت تُمنع من الاقتراب من شواطئ البلاد السليمة مدة أربعين يومًا، كما أن القادمون من الخارج الذين يُشتبه في مرضهم كانوا يُحجزون في الحجر الصحي أربعين يومًا حتى تثبت سلامتهم من الأمراض الوبائية، وبمرور الوقت استخدم اللفظ كمرادف للحجر الصحي .

– زين العابدين شمس الدين، معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، الزهراء للطباعة والنشر ، القاهرة،٢٠٠٦، ص ٤٤٩ .

(١٣١) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠١٦٩٥١ – ٠٠٧٨، تقرير القُنصلية المصرية في جدة عن مُؤتمر مكة عام ١٩٢٦ .

(١٣٢) أم القرى، العدد ٨٣ في ٦ محرم ١٣٤٥ هـ / ١٦ يوليو ١٩٢٦ م، ص ٢ .

(١٣٣) المصدر نفسه، ص ٣

(١٣٤) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٢٧٣١٩ – ٠٠٧٨، تقرير القُنصلية المصرية في جدة عن موسم حج ١٩٢٨ .

(١٣٥) المصدر نفسه .

(١٣٦) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٢٧٠٨٨ – ٠٠٧٨، تقرير القُنصلية المصرية في جدة بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٢٩، بشأن عمل البعثة الطبية المصرية خلال موسم الحج .

(١٣٧) المصدر نفسه .

(١٣٨) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٢٧٣٢٢ – ٠٠٧٨، تقرير القُنصلية المصرية في جدة عن حج١٩٢٩.

(١٣٩) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٣٤٤٧٢ – ٠٠٧٨، العلاقات المصرية الحجازية، مسألة البعثة الطبية عام ١٩٢٩ .

(١٤٠) المصدر نفسه .

(١٤١) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٧٢٠٨٨ – ٠٠٧٨، تقرير القُنصلية المصرية في جدة بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٢٩، بشأن عمل البعثة الطبية المصرية خلال موسم حج ١٩٢٩ .

(١٤٢) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٣٤٤٧٢ – ٠٠٧٨، العلاقات المصرية الحجازية، مسألة البعثة الطبية عام ١٩٢٩ .

(*) مصلحة الصحة العمومية :

في ٨ فبراير ١٨٦٦ صدر المرسوم الخاص بإنشاء مصلحة الصحة العمومية، وكانت تتبع نظارة الداخلية من الناحية الإدارية، واستمرت المصلحة بهذا المسمى إلى أن تحولت إلى وزارة الصحة العمومية بداية من عهد وزارة مصطفى النحاس الثالثة "٩ مايو ١٩٣٦– ٣١ يوليو ١٩٣٧"، وكان النحاس باشا أول من تولى مقاليد وزارة الصحة إلى جانب رئاسته للحكومة.

- يونان لبيب رزق، المرجع المذكور، ص ٢٤٨.

(١٤٣) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٢٧٣٢٨ – ٠٠٧٨، تقرير القُنصلية المصرية في جدة عن موسم حج ١٩٣٠ .

(١٤٤) المصدر نفسه .

(١٤٥) المصدر نفسه .

(١٤٦) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠١٩١٨٣ – ٠٠٧٨، تقرير القُنصلية المصرية في جدة بتاريخ ٢٤ يوليو ١٩٣٠، بشأن الحالة الصحية في الحجاز .

(١٤٧) مجلس الوزراء المصري، سري جديد، كود أرشيفي ١٠٥٨٩٣ – ٠٠٨١، موافقة مجلس الوزراء بتاريخ أول يونيو ١٩٣٢ على تعيين مُلحق طبي لقُنصلية مصر في جدة .

(١٤٨) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٢٧٣٥٠ – ٠٠٧٨، تقرير المُلحق الطبي في قُنصلية مصر بجدة عن الحالة الصحية بالحجاز في شهر يونيو ١٩٣٥ .

(١٤٩) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٢٧٣٣٥ – ٠٠٧٨، برقية من قُنصل مصر في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٣١، بشأن سيارات الإسعاف اللازمة للبعثة الطبية في موسم الحج.

(١٥٠) المصدر نفسه، تقرير قُنصلية مصر في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٣١، بشأن عمل البعثة الطبية في موسم حج ١٩٣١.

(١٥١) المصدر نفسه .

(١٥٢) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٢٧٣٣٩ – ٠٠٧٨، البعثة الطبية المصرية للأقطار الحجازية خلال موسم حج ١٩٣٢.

(١٥٣) المصدر نفسه، تعليمات لحضرتي طبيبي البعثة المصرية في موسم حج ١٩٣٢.

(١٥٤) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٢٧٣٥٣ – ٠٠٧٨، أعضاء البعثة الطبية في موسم حج ١٩٣٦.

(١٥٥) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٢٧٣٣٩ – ٠٠٧٨، البعثة الطبية المصرية، تعليمات الحج لعام ١٩٣٢ .

(١٥٦) المصدر نفسه.

(١٥٧) المصدر نفسه.

(١٥٨) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٢٧٣٣٤ – ٠٠٧٨، الحج في عام ١٩٣١، تعليمات عامة .

(١٥٩) المصدر نفسه.

(*) مجلس الصحة البحرية والكورنتينات :

في ٣١ يناير ١٨٨١ صدر الأمر العالي الذي نصّ على أنَّ : " مجلس عموم الصحة المصرية يُسمى بمجلس الصحة البحرية والكورنتينات "، ومن مهام المجلس قيامه بمكافحة الأمراض الوبائية القادمة من الخارج، واتخاذ كافة الاحتياطات الصحية التي تمنع دخول هذه الأمراض إلى القطر المصري، وتمَّ تحديد مدينة الإسكندرية لتكون مقرًا للمجلس، وجاء تشكيله مُكونًا من ٢٣ عضوًا، منهم تسعة أعضاء مندوبين عن الحكومة المصرية من بينهم رئيس المجلس الذي تُعينه الحكومة بمرسوم عالي، أما بقية الأعضاء فكانوا من قناصل الدول الأوربية.

- الوقائع المصرية، العدد ١٠٠٦ في ٨ يناير ١٨٨١، ص ٣ .

(١٦٠) الحكومة المصرية، الأوامر العليا والدكريتات، أوامر عام ١٨٨١، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٨٨٢، ص ٦ .

(١٦١) أم القرى، العدد ٦٥ في ١٢ رمضان ١٣٤٤ هـ / ٢٦ مارس ١٩٢٦ م، ص٣.

(١٦٢) مجلس النظار المصري، سري جديد، كود أرشيفي ٠٠٧٥٧٤ – ٠٠٧٥، تقرير مرفوع لمجلس الوزراء من البعثة الطبية عن الحالة الصحية في الحجاز خلال موسم حج " ١٩٠٤ – ١٩٢٣ ".

(١٦٣) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٢٧٣٣٥ – ٠٠٧٨، ترجمة للتعليمات التي أعطيت للدكتور عبدالحميد قاسم مندوب مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، بشأن مأموريته في الحجاز عام ١٩٣١ .

(١٦٤) المصدر نفسه .

(*) مصلحة الصحة العامة في الحجاز :

تمَّ إنشاء أول إدارة صحية في الحجاز عام ١٨٩٥، تحت مُسمى " الإدارة الصحية " وكان مقرها في مكة المكرمة، أما بقية مدن الحجاز فكانت خالية تمامًا من أية رعاية صحية، وفي عام ١٩١٠ جاء تأسيس مصلحة الصحة العامة في الحجاز، وكانت مُهمتها إصلاح المنظومة الصحية في أنحاء الحجاز بصفة عامة، ولكنها عجزت عن توفير الرعاية الصحية الشاملة للحُجاج، وعن إقامة المستشفيات اللازمة لعلاجهم في موسم الحج، نظرًا لضعف الميزانية المُخصَّصة والتي كان مُعظمها يذهب لسداد رواتب الأطباء العاملين في المصلحة، وقد أشار قُنصل مصر في جدة إلى أنَّ ميزانية مصلحة الصحة العامة في الحجاز عام ١٩٢٨ بلغت حوالي ٢٢ ألف جنيهًا، مُؤكدًا أنَّ المبلغ المُخصص للمصلحة لا يُصرف كله في الشُئون الصحية .

– جولدن صاري يلدز، الحجر الصحي في الحجاز " ١٨٦٥ – ١٩١٤ "، ترجمة عبدالرازق بركات، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ط ١، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢٨٢، الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٢٧٣٢٢ – ٠٠٧٨، تقرير القُنصلية المصرية في جدة عن حج ١٩٢٩.

(*) المكتب الصحي الدولي في باريس :

اهتمت دول العالم بإنشاء مُنظمات صحية دولية للارتقاء بمستوى الخدمات الصحية العالمية وخاصةً في مجال مكافحة الأمراض الوبائية، وكانت البداية عندما دعت بعض الدول الأوروبية إلى إنشاء مكتب دولي للصحة في باريس، وتمثّلت مُهمته الأساسية في مُتابعة انتشار الأمراض وبصفة مُحدّدة الكوليرا والطاعون، والتي كانت من أكثر الأمراض الوبائية آنذاك، مع اتخاذ كافة التدابير لمُساعدة الدول في الوقاية من هذه الأمراض، وقد تحقق هذا الأمر عقب المُؤتمر الذي عُقد في مدينة روما " ٩ – ١٠ مايو ١٩٠٧ "، والذي ضم وفودًا من بريطانيا، وفرنسا، وأمريكا، وهولندا، وسويسرا، ومصر .

– الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٠٥٩٢٩ – ٠٠٧٨، المُؤتمر التمهيدي المنعقد في روما عام ١٩٠٧، لإنشاء مكتب دولي للصحة العامة .

(١٦٥) أم القرى، العدد ٢٩٠ في أول صفر ١٣٤٩ هـ / ٢٧ يونيو ١٩٣٠، ص ١ .

(*) **المُعاهدة الصحية الدولية :**

عُقدت هذه المُعاهدة عام ١٩٢٦ في باريس بمشاركة وفود من ٦٦ دولة كان من بينهم مصر والحجاز وفرنسا وبريطانيا، وغيرهم من دول العالم، وتُعد هذه المُعاهدة من أهم المعاهدات الدولية التي نظمت عمليات مكافحة الأمراض، وتناولت ترتيب إجراءات الحجر الصحي في الطور، كما أنها أعطت لمجلس الصحة البحرية سُلطات واسعة في الإشراف على مكافحة الأمراض، ورغم ما تضمَّنته المُعاهدة من مواد تُنظم مقاومة الأمراض الوبائية على مستوى العالم، إلا أنها كانت محل انتقاد بعض الدول، فالمملكة العربية السعودية رغم توقيعها على المُعاهدة فإنها لم تُصدِّق عليها، حيث كانت تُريد تعديل بعض البنود الخاصة بعودة الحُجاج من الحجاز، لأنها تراها مُجحفة بالنسبة لها فيما يرتبط بوصف الحجاز بأنَّه مصدر الوباء، وأنَّ السُلطات الحجازية لا تقوم بواجبها نحو الحُجاج بشأن توفير الرعاية الصحية لهم على الوجه الأكمل .

الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٢٧٢٠٩ – ٠٠٧٨، معايير الحجر الصحي المفروضة على الحُجاج المسلمين، مكاتبة من قُنصلية مصر في جدة لرئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ أبريل ١٩٣٥، بشأن مسألة الحجر الصحي في الطور.

(١٦٦) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٢٧٣٤٩ – ٠٠٧٨، برقية من معاون الخارجية الحجازية إلى قُنصل مصر في جدة بتاريخ ٩ مارس ١٩٣٥، بشأن عمل الدكتور محمد صالح مندوب مجلس الصحة البحرية

(١٦٧) أم القرى، العدد ٦٠٣ في ٦ ربيع الثاني ١٣٥٥ هـ/ ٢٦ يونيو ١٩٣٦ م، ص ١.

(١٦٨) المصدر نفسه، العدد ٦١٤ في ٢٤ جمادي الثاني ١٣٥٥ هـ / ١ سبتمبر ١٩٣٦ م، ص١ .

(١٦٩) المصدر نفسه .

(١٧٠) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٢٧٣١٦ – ٠٠٧٨، برقية من وزير الخارجية إلى قُنصل مصر في جدة بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٢٥، بشأن سفر الحُجاج المصريين إلى الحجاز عام ١٩٢٦.

(١٧١) المصدر نفسه، برقية من مُعتمد مملكة الحجاز وسلطنة نجد ومُلحقاتها إلى وزير الداخلية بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٢٦، بشأن افتتاح مكتب للوكالة الحجازية في السويس.

(١٧٢) المصدر نفسه، برقية من وكيل وزارة الداخلية إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣١ يناير ١٩٢٦، بشأن مُعتمد الوكالة الحجازية في مصر .

(١٧٣) محافظ عابدين، سري جديد، كود أرشيفي ٠٢٥١٤٠ – ٠٠٦٩، أوراق خاصة بالمُؤتمر الإسلامي في مكة عام ١٩٢٦ .

(١٧٤) أم القرى، العدد ٩٠ في ٢٥ صفر ١٣٤٥ هـ / ٣ سبتمبر ١٩٢٦ م، ص ٣ .

(١٧٥) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٢٧٠٨١ – ٠٠٧٨، برقية من وكيل وزارة الداخلية إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٢٦، بخصوص رسوم الحكومة الحجازية عن الحُجاج المصريين .

(١٧٦) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٢٧٣١٦ – ٠٠٧٨، تقرير قُنصلية مصر في جدة بتاريخ ١٩ أبريل ١٩٢٦، بشأن المُهمة المُنتدب لها مُساعد أمير الحج المصري.

(١٧٧) المصدر نفسه .

(١٧٨) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٢٧٣٢١ – ٠٠٧٨، تقرير القنصلية المصرية في جدة عن موسم حج ١٩٢٩ .

(١٧٩) المصدر نفسه .

(١٨٠) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٢٧٣٢٨، ٠٠٧٨، تقرير قُنصلية مصر في جدة عن حج ١٩٣٠ .

(١٨١) المصدر نفسه .

(١٨٢) مجلس النظار المصري، سري جديد كود أرشيفي ٠٥٠٠٥٢ – ٠٠٧٨، تقرير أمير الحج المصري عام ١٩٢٤.

(١٨٣) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٢٧٣٢٢ – ٠٠٧٨، تقرير القُنصلية المصرية في جدة بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٢٩، بشأن صعود الحُجاج إلى جبل عرفات.

(١٨٤) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٢٧٣٥٠ – ٠٠٧٨، اقتراحات الدكتور محمد عفيفي في ٢٠ نوفمبر ١٩٣٥، بشأن تخصيص أماكن الحُجاج المصريين في عرفات ومنى .

(١٨٥) المصدر نفسه، تقرير القُنصلية المصرية في جدة، بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٣٥، بشأن العمل على إقامة خيام الحُجاج المصريين في مكان واحد .

(١٨٦) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٧٢٠٨٨ – ٠٠٧٨، برقية من قُنصل مصر في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩٣٥، بشأن نظام الأطباء والصيادلة في السعودية .

(١٨٧) أم القرى، العدد ٥٦٥ في ٦رجب ١٣٥٤ هـ / ٤ أكتوبر ١٩٣٥ م، ص ٢ .

(١٨٨) الخارجية المصرية، سري جديد كود أرشيفي ٠٢٧٠٨٨ – ٠٠٧٨، برقية من مصلحة الصحة العمومية إلى وزارة الخارجية في ٢٧ نوفمبر ١٩٣٥، بشأن نظام الأطباء والصيادلة لغير السعوديين

(١٨٩) المصدر نفسه، برقية من مصلحة الصحة العمومية إلى وزارة الخارجية في ٢٤ ديسمبر ١٩٣٥، بخصوص النظام الذي وضعته حكومة الحجاز للأطباء والصيادلة غير السعوديين .

(١٩٠) محافظ عابدين، سري جديد، كود أرشيفي ٠١١٢٨٢ – ٠٠٦٩، تقرير القُنصلية المصرية في جدة بتاريخ ٩ فبراير ١٩٢٨، بشأن الأوضاع المعيشية للحُجاج المصريين.

(١٩١) أم القرى، العدد ١٧٢ في ٩ شوال ١٣٤٦ هـ / ٣ مارس ١٩٢٨ م، ص٢ .

(١٩٢) المصدر نفسه، العدد ١٤٧ في ١١ ربيع الآخر ١٣٤٦ هـ/ ٧ أكتوبر ١٩٢٧م، ص٣.

(١٩٣) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٢٧٣١٩ – ٠٠٧٨، تقرير القُنصلية في جدة بتاريخ ٦ مايو ١٩٢٨، بشأن الأوضاع المعيشية للحُجاج المصريين.

(١٩٤) المصدر نفسه، تقرير القُنصلية المصرية في جدة بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٢٨، بشأن أماكن نزول وإقامة الحُجاج المصريين .

(١٩٥) أم القرى، العدد ٣٨٣ في ٧ ذي الحجة ١٣٥٠ هـ/ ١٣ أبريل ١٩٣٢م، ص ٤.

(١٩٦) صوت الحجاز، العدد ٤٨ في ٩ ذي القعدة ١٣٥١ هـ / ٦ مارس ١٩٣٣ م، ص ٣.

(١٩٧) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٢٧٢٢١ – ٠٠٧٨، تقرير القُنصلية المصرية في جدة بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٣٦، بشأن الرسوم المُقرَّرة على الحُجاج المصريين.

(١٩٨) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٢٧٣١٩ – ٠٠٧٨، تقرير القُنصلية المصرية في جدة بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٢٨، بشأن أماكن نزول وإقامة الحُجاج المصريين .

(١٩٩) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٢٧٣٢٢ – ٠٠٧٨، تقرير القُنصلية المصرية في جدة بتاريخ أول أبريل ١٩٣٠، بشأن مُراقبة الحُجاج المصريين .

(٢٠٠) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٢٧٣٣٠ – ٠٠٧٨، تقرير القُنصلية المصرية في جدة تاريخ ١٩ أبريل ١٩٣٠ " ملف اعتقال نشالين مصريين في الحجاز".

(٢٠١) المصدر نفسه.

(٢٠٢) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٢٧٣٣٨ – ٠٠٧٨، وزارة الداخلية، تعليمات عامة بتاريخ ٩ مارس ١٩٣١، بشأن منع النشالين وأرباب السوابق والمُتهمين في قضايا من السفر إلى الحجاز.

(٢٠٣) المصدر نفسه.

(٢٠٤) المصدر نفسه، منشور رقم ٣ بتاريخ ١٩٣٢، بشأن سفر الحُجاج المصريين إلى الحجاز لأداء فريضة الحج .

(٢٠٥) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٢٧٣٣٠ – ٠٠٧٨، برقية من فوزان السابق مُعتمد الوكالة الحجازية في القاهرة إلى وزارة الخارجية بتاريخ أول يناير ١٩٣١، بشأن القبض على بعض النشالين المصريين في الحجاز .

(٢٠٦) المصدر نفسه، تقرير القُنصلية المصرية في جدة بتاريخ ١٩ أبريل ١٩٣٠، بشأن مراقبة الحُجاج المصريين "ملف الفقراء والمتسولين".

(٢٠٧) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٢٧٣٢٨ – ٠٠٧٨، تقرير القُنصلية المصرية في جدة عن موسم حج ١٩٣٠ .

(٢٠٨) المصدر نفسه .

(٢٠٩) المصدر نفسه .

(٢١٠) المصدر نفسه .

(٢١١) المصدر نفسه، الحج عام ١٩٣٠ " تقارير عامة "، برقية من القُنصل المصري في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٣٠، بشأن حصول اعتداء على الحُجاج المصريين بالمدينة المنورة.

(٢١٢) المصدر نفسه، تقرير القُنصلية المصرية في جدة عن حج ١٩٣٠ .

(٢١٣) المصدر نفسه .

(٢١٤) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٢٧٣١٩ – ٠٠٧٨، تقرير القُنصلية المصرية في جدة عن حج ١٩٢٨ .

(٢١٥) المصدر نفسه.

(٢١٦) المصدر نفسه.

(٢١٧) المصدر نفسه.

(٢١٨) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٢٧٣٢٨ – ٠٠٧٨، تقرير القُنصلية المصرية في جدة عن موسم حج ١٩٣٠ .

(٢١٩) الجدول من إعداد الباحث اعتمَادًا على : صحيفة أم القرى، الأعداد الخاصة بإحصائيات الحُجاج "١٩٢٦ – ١٩٣٧ "، الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٢٧٣٢٢ – ٠٠٧٨، تقرير القُنصلية المصرية في جدة عن بيان عدد الحُجاج المصريين " ١٩٠١ – ١٩٣٠ " .

(٢٢٠) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٢٧٣٢٨ – ٠٠٧٨، تقرير القُنصلية المصرية في جدة عن موسم حج ١٩٣٠ .

(٢٢١) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٢٧٣٢٢ – ٠٠٧٨، تقرير القُنصلية المصرية في جدة عن موسم حج ١٩٢٨ .

(٢٢٢) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٢٧٣٥٠ – ٠٠٧٨، تقرير القُنصلية المصرية في جدة عن الحالة الصحية لموسم حج ١٩٣٤ .

(٢٢٣) الفتح، العدد ٤٢٥ في ٦ رمضان ١٣٥٣هـ / ١٢ ديسمبر ١٩٣٤ م، ص ١٣.

(٢٢٤) مجلس الوزراء المصري، سري جديد، كود أرشيفي ٠٢٤٠٥٢ – ٠٠٨١، مُذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء في ٢٣ مايو ١٩٣٢، بشأن عقد اتفاق مع شركة مصر للنقل والملاحة البحرية لنقل الحُجاج المصريين.

(*) **شركة مصر للنقل والملاحة البحرية :**

هي إحدى الشركات التابعة لبنك مصر، وجاء تأسيسها في بداية عام ١٩٣٤، برأس مال قدره مائة ألف جنيهًا، تمَّ زيادته بعد ذلك إلى ٢٠٠ ألف جنيهًا .

– فتحي رضوان، طلعت حرب "بحث في العظمة"، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٥.

(٢٢٥) مجلس الوزراء المصري، سري جديد، كود أرشيفي ٠٢٤٠٥٢ – ٠٠٧٨، مُذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء في ٢٣ مايو ١٩٣٢، بشأن عقد اتفاق مع شركة مصر للنقل والملاحة البحرية لنقل الحُجاج المصريين.

(٢٢٦) المصدر نفسه .

(٢٢٧) المصدر نفسه .

(٢٢٨) المصدر نفسه.

(٢٢٩) الفتح، العدد ٤٣٢ في ٣ ذي القعدة ١٣٥٣ هـ / ٦ فبراير ١٩٣٥ م، ص ١٦.

(٢٣٠) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٣٤٤٧٢ – ٠٠٧٨، تقرير القُنصلية المصرية في جدة بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٣٣، بشأن رحلة طلعت حرب بالطائرة المصرية البراق من مصر إلى الحجاز.

(٢٣١) المصدر نفسه.

(٢٣٢) صوت الحجاز، العدد ١٤٨ في ٢٨ ذي القعدة ١٣٥٣ هـ / ٤ مارس ١٩٣٥ م، ص ٢ .

(٢٣٣) الخارجية المصرية ، سري جديد، كود أرشيفي ٠٢٧٣٢٨ – ٠٠٧٨، تقرير القُنصلية المصرية في جدة عن حج ١٩٣٥ .

(*) **شركة مصر للطيران :**

هي إحدى الشركات المملوكة لبنك مصر، وتمَّ تأسيسها في عام ١٩٣٢ برأس مال قدره عشرين ألف جنيه زاد بعد ذلك إلى ثمَّانين ألف جنيه.

فتحي رضوان، المرجع المذكور، ص ٣٥ .

(٢٣٤) صوت الحجاز، العدد ١٠٦، في ٢٣ محرم ١٣٥٣هـ/ ٧ مايو ١٩٣٤م، ص ٣.

(٢٣٥) الفتح، العدد ٤٨٥ في ٢٨ ذي القعدة ١٣٥٤ هـ / ٢٢ فبراير ١٩٣٦ م، ص ١٦ .

(٢٣٦) صوت الحجاز، العدد ١٧٣ في ١٢ جمادي الثاني ١٣٥٤ هـ/ ١٠ سبتمبر ١٩٣٥م، ص ٣.

(٢٣٧) مجلس النظار المصري، كود أرشيفي ٠٥٠٠٥٢ – ٠٠٧٥، تقرير أمير الحج المصري عن حج ١٩٢٤.

(٢٣٨) محافظ عابدين، كود أرشيفي ٠١١٢٨٢ – ٠٠٦٩، تقرير أمير الحج المصري عام ١٩٢٨.

(٢٣٩) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٢٧٣٣٨ – ٠٠٧٨، تقرير القُنصلية المصرية في جدة بتاريخ ٨ فبراير ١٩٣٢، بشأن هبوط سعر العُملة المصرية الورقية في الحجاز.

(٢٤٠) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠٣٤٤٧٢ – ٠٠٧٨، تقرير القُنصلية المصرية في جدة بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٣٣، بشأن رحلة طلعت حرب بالطائرة المصرية "البراق" من مصر إلى الحجاز .

(٢٤١) صوت الحجاز، العدد ٩٨ في ١٩ ذي القعدة ١٣٥٢ هـ / ٥ مارس ١٩٣٤ م، ص٢.

(٢٤٢) الفتح، العدد ٤٨٤ في ٢٠ ذي القعدة ١٣٥٤ هـ / ١٥ فبراير ١٩٣٦ م، ص ٢٠.

(٢٤٣) مجلس النظار المصري، سري جديد، كود أرشيفي ٠٤٦٧٨٧ – ٠٠٧٥، مُذكرة بشأن ما تدعيه حكومة الحجاز من أنَّ وزارة الأوقاف المصرية قطعت بعض الحقوق التي كانت لأبناء الحجاز.

(٢٤٤) المصدر نفسه.

(٢٤٥) المصدر نفسه.

(٢٤٦) المصدر نفسه.

(٢٤٧) حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، المرجع المذكور، ص ٢٦٨.

(٢٤٨) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠١١٦٠٠ – ٠٠٧٨، خطاب من الملك عبدالعزيز إلى الملك فؤاد في ٢٨ سبتمبر ١٩٢٥، بشأن توزيع الصدقات على مُستحقيها من أهل الحجاز.

(٢٤٩) محافظ عادين، سري جديد، كود أرشيفي ٠٠٤٨٣٦ – ٠٠٦٩، مكاتبة من حافظ وهبة مستشار سُلطان نجد إلى حسن نشأت رئيس الديوان الملكي في ١٧ يناير ١٩٢٥، بشأن الأوضاع الاقتصادية في الحجاز.

(٢٥٠) أم القرى، العدد ٥٢ في ٢٠ ذي القعدة ١٣٤٣ هـ/ ١٢ يونيو ١٩٢٥ م، ص ٢.

(٢٥١) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٢٧٣١٦ – ٠٠٧٨، مُذكرة من القُنصلية المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٩ أبريل ١٩٢٦، بشأن مُهمة مُساعد أمير الحج.

(٢٥٢) أم القرى، العدد ٦٥ في ١٢ رمضان ١٣٤٤ هـ / ٢٦ مارس ١٩٢٦ م، ص ٣.

(٢٥٣) المصدر نفسه.

(٢٥٤) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٢٧٣١٦ – ٠٠٧٨، مُذكرة من الملك عبدالعزيز إلى قُنصل مصر في جدة، بشأن الرد على كتابه المؤرخ في ٢ مايو ١٩٢٦.

(٢٥٥) محافظ عابدين، سري جديد، كود أرشيفي ٠٠٢٥١٤ – ٠٠٦٩، أوراق خاصة بمُؤتمر مكة الإسلامي في يوليو ١٩٢٦ .

(٢٥٦) عبدالمنعم عبدالرحمن، المرجع المذكور، ص ٢٨٢ .

(٢٥٧) محافظ عابدين، سري جديد، كود أرشيفي ٠٠٢٥١٤ – ٠٠٦٩، أوراق خاصة بمُؤتمر مكة الإسلامي في يوليو ١٩٢٦ .

(٢٥٨) محافظ عابدين، كود أرشيفي ٠٠٢٥١١ – ٠٠٦٩، أوراق خاصة بحديث عبدالحميد بدوي باشا مع حافظ وهبة ومسألة الحجاز عام ١٩٢٨ .

(٢٥٩) أم القرى، العدد ١٨٥ في ١٨ محرم ١٣٤٧ هـ / ٦ يوليو ١٩٢٨ م، ص ٣.

(٢٦٠) محافظ عابدين، سري جديد، كود أرشيفي ٠٠٢٥٢١ – ٠٠٦٩، مُذكرة عن العلاقات بين مصر والحجاز والمسائل المُعلَّقة بينهما، ووجهة نظر كل من حكومتي البلدين في الحلول المؤدية لحل الخلاف القائم بينهما عام ١٩٣٥ .

(٢٦١) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٠٣٤٤٧٢ – ٠٠٧٨، تقرير القُنصلية المصرية في جدة بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٣١، بشأن المسائل التي بين مصر والحجاز .

(٢٦٢) صوت الحجاز، العدد ١٤٦ في ١٤ ذي القعدة ١٣٥٣ هـ / ١٨ فبراير ١٩٣٥ م، ص ٤.

(٢٦٣) خالد عبدالرحمن الجريسي، من وثائق العلاقات المصرية السعودية في عهد الملك عبدالعزيز، ط ١، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٠٥، ص ١١١٧ .

(٢٦٤) المرجع نفسه، ص ١١٢٦ .

(٢٦٥) الفتح، العدد ٤٣٤ في ١٧ ذي القعدة ١٣٥٣ هـ / ٢٠ فبراير ١٩٣٥ م، ص ١٦ .

(٢٦٦) أم القرى، العدد ٣٧٧ في ٢٦ شوال ١٣٥٠ هـ / ٤ مارس ١٩٣٢ م، ص ٢ .
(٢٦٧) المصدر نفسه، العدد ٣٨٠ في ١٧ ذي القعدة ١٣٥٠ هـ / ٢٥ مارس ١٩٣٢ م، ص ٢.
(٢٦٨) الفتح، العدد ٤٢٤ في ٢٨ شعبان ١٣٥٣ هـ / ٥ ديسمبر ١٩٣٤ م، ص ١٤ .
(٢٦٩) أم القرى ،العدد ٥٥٧ في ١٦ جمادي الأولى ١٣٥٤ هـ / ١٦ أغسطس ١٩٣٥ م، ص ٢.
(٢٧٠) الفتح، العدد ٤٢٨ في ٢٦ شوال ١٣٥٣ هـ / ٧ يناير ١٩٣٥ م، ص ٥ .
(٢٧١) صوت الحجاز، العدد ١٤٦ في ١٤ ذي القعدة ١٣٥٣ هـ / ١٨ فبراير ١٩٣٥م، ص ٤.
(٢٧٢) أم القرى، العدد ٥٣٧ في ١٧ ذي الحجة ١٣٥٣هـ / ٢٢مارس ١٩٣٥م، ص ٥.
(٢٧٣) الفتح، العدد ٤٨٥ في ٢٨ ذي القعدة ١٣٥٤ هـ / ٢٢ فبراير ١٩٣٦ م، ص ٩ .
(٢٧٤) أم القرى، العدد ٥٨٨ في ١٩ ذي الحجة ١٣٥٤ هـ/ ١٤ مارس ١٩٣٦م، ص ٥.

(*) **محمد توفيق نسيم :**

تولى توفيق نسيم رئاسة الوزارة المصرية للمرة الثالثة "١٤ نوفمبر ١٩٣٤ – ٣٠ يناير ١٩٣٦"، وتتمثّل أهمية وزارته أنَّها تُؤرخ لنهاية عهد صدقي أو عهد دستور ١٩٣٠، ومع أنَّ نسيم كان معروفًا بولائه الكامل للسياسة البريطانية، إلا أن اختياره جاء من واقع دافعين، أولهما أنَّه رفض دستور ١٩٣٠ منذ البداية، وثانيهما أنه كان مُؤيدًا من أحزاب المعارضة وعلى رأسها حزب الوفد صاحب الشعبية الأولى في مصر.

– يونان لبيب رزق، المرجع المذكور، ص ص ٣٧٤ – ٣٧٥ .

(*) **علي ماهر :**

تولى علي ماهر مقاليد وزارته الأولى "٣٠ يناير – ٩ مايو ١٩٣٦"، وذلك عقب استقالة وزارة توفيق نسيم.

يونان لبيب رزق، المرجع المذكور، ص ٣٧٩ .

(٢٧٥) أم القرى، العدد ٥٩٢ في ١٨ محرم ١٣٥٥ هـ / ١٠ أبريل ١٩٣٦ م، ص٢ .
(٢٧٦) عبدالمنعم عبدالرحمن، المرجع المذكور، ص ٣٣٣.
(٢٧٧) الأهرام، العدد ١٨٤٦٥ في ١٠ مايو ١٩٣٦، ص ١.
(٢٧٨) السياسة، العدد ٤٠٠٥ في ١٤ مايو ١٩٣٦، ص ١.

(*) **مصطفى النحاس :**

تولى مصطفى النحاس رئاسة الوزارة المصرية للمرة الثالثة " ٩ مايو ١٩٣٦– ٣١ ينوي ١٩٣٧"، خلفًا لوزارة علي ماهر التي تخلت عن الحكم بعد فوز الوفد في انتخابات ١٩٣٦. يونان لبيب رزق، المرجع السابق، ص ٢٨٢ .

(٢٧٩) الأهرام، العدد ١٨٦٤٥ في ١٩ نوفمبر ١٩٣٦، الوثائق الرسمية للاتفاق المصري الحجازي، ص٩ .

(٢٨٠) مجلس الوزراء المصري، سري جديد، كود أرشيفي ٠٣٠٢٢٦ – ٠٠٨١، مُذكرة مُرسلة من رئيس الوزراء مصطفى النحاس إلى فؤاد حمزة وكيل الخارجية السعودية في ١٨ نوفمبر ١٩٣٦، بشأن قيام مصر بإعادة إرسال كسوة الكعبة المُشرّفة .

(٢٨١) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٢٧٢٢١ – ٠٠٧٨، المذكرات المتبادلة بين رئيس وزراء الحكومة المصرية ووكيل خارجية المملكة العربية السعودية في ١٨ نوفمبر ١٩٣٦.

(٢٨٢) مجلس الوزراء المصري، سري جديد، كود أرشيفي ٠٣٠٢٢٦ – ٠٠٨١، مُذكرة من وزارة الداخلية إلى أمير الحج في ١٨ نوفمبر ١٩٣٦، بشأن تشكيل الهيئة الملكية المرافقة للكسوة الشريفة والتي يُناط بها الإشراف على صرف الصدقات .

(٢٨٣) مجلس النواب المصري ،الهيئة النيابية السادسة، الانعقاد الثاني، المجلد الأول، الجلسة الافتتاحية في ٢١ نوفمبر ١٩٣٦، ص١٠ .

(٢٨٤) المصدر نفسه، الجلسة الثالثة في ٣ ديسمبر ١٩٣٦، ص ٢٧ .

(٢٨٥) المصدر نفسه .

(٢٨٦) مجلس الشيوخ المصري، دور الانعقاد الثاني عشر، الجلسة الثانية في ٧ ديسمبر ١٩٣٦، ص٣٤ .

(٢٨٧) صوت الحجاز، العدد ٢٣٤ في ١٠ رمضان ١٣٥٥ هـ / ٢٤ نوفمبر ١٩٣٦ م، ص ١.

(٢٨٨) مجلس الوزراء المصري، سري جديد، كود أرشيفي ٠٣٠٢٢٦ – ٠٠٨١، مُذكرة من وزارة الداخلية في ١٨ نوفمبر ١٩٣٦، بشأن تشكيل الهيئة الملكية المرافقة للكسوة الشريفة.

(*) **حي الخرنفش :**

من أحياء القاهرة الفاطمية ويتفرع من شارع المعز لدين الله الفاطمي، ويضم الحي دار كسوة الكعبة التي تأسست عام ١٨١١، في عهد محمد علي باشا والي مصر، وكان يُطلق على هذه الدار اسم "مصلحة الكسوة الشريفة".

- يوسف أحمد، المحمل والحج، ج ١، مطبعة حجازي، القاهرة، ١٩٣٧، ص ٢٧٥.

(٢٨٩) الفتح، العدد ٥٣٥ في ٢٢ ذي الحجة ١٣٥٥ هـ / ٤ فبراير ١٩٣٧ م، ص ٩ .

(٢٩٠) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٢٧٢٢١ – ٠٠٧٨، محضر يُثبت ما تمَّ الاتفاق عليه من الإجراءات في شأن المحمل والصدقات بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٣٦.

(٢٩١) أم القرى، العدد ٦٣٨ في ١٧ ذي الحجة ١٣٥٥هـ/ ٢٢ فبراير ١٩٣٧م، ص٢.

(٢٩٢) المصدر نفسه، العدد ٦٣٧ في ١١ ذي الحجة ١٣٥٥/ ١٥ فبراير ١٩٣٧م، ص ٤.

(٢٩٣) الفتح، العدد ٥٤٠ في ٢٨ ذي القعدة ١٣٥٥ هـ/ ١٥ مارس ١٩٣٧ هـ، ص ١٢.

(٢٩٤) المصدر نفسه، العدد ٥٤٣ في ١٩ ذي الحجة ١٣٥٥ هـ / ٧ أبريل ١٩٣٧ م، مقال بعنوان: "مصر في الحجاز" حديث أمير الحج المصري، ص ١٧ .

(٢٩٥) محافظ عابدين، سري جديد، كود أرشيفي ٠٠٢٥٢٥ – ٠٠٦٩، مُذكرة من القُنصلية المصرية في جدة بشأن العلاقات المصرية الحجازية وبعثة الشرف المرافقة للكسوة عام ١٩٤١.

(٢٩٦) الفتح، العدد ٥٤٣ في ١٩ ذي الحجة ١٣٥٥ هـ / ٧ أبريل ١٩٣٧م، ص ١٨.

(*) **نفقات الضيافة :**

بعد موسم حج ١٩٤١ شعرت مصر بتذمر الحكومة السعودية من ضيافة أعضاء بعثة الحج الرسمية، ولذا تقرَّر أن تكون إقامة البعثة على نفقة الحكومة المصرية، مع الاكتفاء بما تُقدِّمه السُلطات السعودية لأفراد البعثة من المُجاملات الرسمية، فضلًا عن السيارات اللازمة لتنقلاتهم في الأراضي المُقدَّسة، وتمَّ إخطار الجانب السعودي بهذا القرار، كما بدأ العمل بالنظام الجديد بداية من موسم حج ١٩٤٢ .

- محافظ عابدين، سري جديد، كود أرشيفي ٠٠٢٥٢٥ – ٠٠٦٩، مُذكرة من القُنصلية المصرية في جدة بشأن العلاقات المصرية الحجازية وبعثة الشرف المرافقة للكسوة عام ١٩٤١ .

(٢٩٧) المصدر نفسه.

(٢٩٨) عبدالمنعم عبدالرحمن، المرجع المذكور، ص ١٢٤ .

(٢٩٩) محافظ عابدين، سري جديد، كود أرشيفي ٠٠٣٥٥٣ – ٠٠٦٩، تقرير اللواء عبدالرحيم فهمي عن حج ١٩١٨ .

(٣٠٠) مجلس النظار المصري، سري جديد، كود أرشيفي ٠١٨٧٧٤ – ٠٠٧٥، رسالة من نائب رئيس وكلاء الحكومة العربية الهاشمية في ٩ ديسمبر ١٩١٨، بشأن إنشاء خزان للمياه في منى لشرب ركاب المحمل والحُجاج .

(٣٠١) عبدالمنعم عبدالرحمن، المرجع المذكور.

(٣٠٢) عباس متولي حمودة، مشاهداتي في الحجاز، مطبعة المستقبل ،القاهرة، د . ت، ص٩٣.

(٣٠٣) محافظ عابدين، سري جديد، كود أرشيفي ٠١١٢٨٢ – ٠٠٦٩، تقرير القُنصلية المصرية في جدة عن موسم حج ١٩٢٨ .

(٣٠٤) مجلس النظار المصري، سري جديد، كود أرشيفي ٠٥٠٠٥٢ – ٠٠٧٥، تقرير أمير الحج اللواء موسى فؤاد باشا عن حج ١٩٢٤ .

(٣٠٥) المصدر نفسه.

(٣٠٦) أم القرى، العدد ٥٨ في ٢٢ رجب ١٣٤٤ هـ / ٥ فبراير ١٩٢٦ م ،ص ٣ .

(٣٠٧) محافظ عابدين، سري جديد، كود أرشيفي ٠٠٢٥١٢ – ٠٠٦٩، مكاتبة من قُنصلية مصر في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٢٨، بشأن العلاقات بين مصر والحجاز.

(٣٠٨) عبدالمنعم عبدالرحمن، المرجع المذكور، ص ٥٠٦ .

(٣٠٩) محافظ عابدين، سري جديد، كود أرشيفي ٠٠٢٥١٢ – ٠٠٦٩، مكاتبة من قُنصلية مصر في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٢٨، بشأن العلاقات بين مصر والحجاز.

(٣١٠) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٣٤٤٧٢ – ٠٠٧٨، تقرير القُنصل المصري في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٣١، بشأن بعض المسائل بين مصر والحجاز.

(٣١١) محافظ عابدين، سري جديد، كود أرشيفي ٠٠٢٥١٤ – ٠٠٦٩، أوراق خاصة بالمُؤتمر الإسلامي في مكة عام ١٩٢٦ .

(٣١٢) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٣٤٤٧٢ – ٠٠٧٨، مُذكرة من فوزان السابق مُعتمد المملكة الحجازية في مصر إلى وزير الخارجية بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٣١، بشأن إصلاحات المسجد النبوي .

(٣١٣) الفتح، العدد ٤٢٧ في ٢٠ رمضان ١٣٥٣ هـ / ٢٧ ديسمبر ١٩٣٤، ص٢.

(٣١٤) عبدالمنعم عبدالرحمن، المرجع المذكور ،ص ٤٩٤ .

(٣١٥) الفتح، العدد ٤٨٥ في ٢٨ ذي القعدة، ١٣٥٤ هـ / ٢٢ فبراير ١٩٣٦ م، ص ٥.

(٣١٦) المصدر نفسه، ص ٨ .

(٣١٧) المصدر نفسه .

(٣١٨) المصدر نفسه .

(٣١٩) المصدر نفسه، العدد ٥٢٥ في ٣شوال ١٣٥٥هـ/ ٢١ ديسمبر ١٩٣٦م/ ص ٢٠.

(٣٢٠) المصدر نفسه، ص٢١ .

(٣٢١) المصدر نفسه، ص ٥ .

(٣٢٢) صوت الحجاز، العدد ٢١٠ في ٢٦ ربيع الأول ١٣٥٥ هـ/ ١٦ يونيو ١٩٣٦م، مقال بعنوان: "الأماكن المُقدَّسة في الحجاز .... اقتراحات لتعميرها ... "، ص ٢.

(٣٢٣) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠٢٧٢٢١ – ٠٠٧٨، المذكرات المتبادلة بين رئيس وزراء الحكومة المصرية وبين وكيل خارجية المملكة العربية السعودية في ١٨ نوفمبر ١٩٣٦.

(٣٢٤) المصدر نفسه، كود أرشيفي ٠١٩٤٢٦ – ٠٠٧٨، مُذكرة من وزير الأشغال عثمَّان محرم إلى رئيس الوزراء مصطفى النحاس في ١٣ يوليو ١٩٣٧، بشأن عمل لجنة شُئون الحرمين الشريفين.

(٣٢٥) أم القرى، العدد ٦٥١ في ١٨ ربيع الأول ١٣٥٦هـ/ ٢٨ مايو ١٩٣٧م، ص ٨.

(٣٢٦) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٠١٩٢٤٦ – ٠٠٧٨، مُذكرة من وزير الأشغال عثمَّان محرم إلى رئيس الوزراء مصطفى النحاس في ١٣ يوليو ١٩٣٧، بشأن عمل لجنة شُئون الحرمين الشريفين.

(٣٢٧) المصدر نفسه، مُذكرة من وزارة الأشغال العمومية إلى وزارة الداخلية في ١٠ يناير ١٩٣٨، بشأن المُساعدات المصرية للحجاز.

(٣٢٨) المصدر نفسه، مُذكرة من وزارة الخارجية السعودية إلى قُنصل مصر في جدة بتاريخ ١٠ مارس١٩٣٨، بشأن مشروعات الحرمين الشريفين والأماكن المُقدَّسة.

المصادر والمراجع

أولًا : الوثائق العربية غير المنشورة :

- **مجلس النظار المصري :**

أرشيف سري جديد، وتمَّ الاستعانة بالأكواد الأرشيفية التالية :

- ٠٠٧٥٧٠ – ٠٠٧٥، تقرير سري مرفوع من اللواء محمد صادق باشا أمير الحج بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٢٣ .
- ٠٠٧٥٧٤ – ٠٠٧٥، تقرير مرفوع لمجلس الوزراء من البعثة الطبية عن الحالة الصحية في الحجاز خلال موسم حج " ١٩٠٤ – ١٩٢٣ " .
- ٠٠٧٥٧٧ – ٠٠٧٥، منشور الحكومة المصرية عن عدم استكمال المحمل لرحلة حج ١٩٢٣ .
- ٠٠٧٥٨٢ – ٠٠٧٥، تقرير مقدَّم إلى أمير الحج من طبيب البعثة الطبية في ١٧ يوليو ١٩٢٣.
- ٠١٨٧٧٤ – ٠٠٧٥، رسالة من نائب رئيس وكلاء الحكومة العربية الهاشمية في ٩ ديسمبر ١٩١٨، بشأن إنشاء خزان للمياه في منى لشرب ركاب المحمل والحُجاج .
- ٠٢٧٧٠٤ – ٠٠٧٥، تفاصيل الخلاف بين الحكومة المصرية والحجازية وأسباب استدعاء المحمل عام ١٩٢٣ .
- ٠٤٦٧٨٧ – ٠٠٧٥، مُذكرة بشأن ما تدعيه حكومة الحجاز من أن وزارة الأوقاف المصرية قطعت بعض الحقوق التي لأبناء الحجاز .
- ٠٥٠٠٥٢ – ٠٠٧٥، تقرير أمير الحج المصري اللواء موسى فؤاد عن طلعة الحج لعام ١٩٢٤.
- ٠٥١٠٨٥ – ٠٠٧٥، رسالة من السُلطان عبدالعزيز إلى الملك فؤاد في ٢٤ ديسمبر ١٩٢٥، بشأن التفاوض حول شُئون الحج والأماكن المُقدَّسة .
- ٠٥٣٧٠٣ – ٠٠٧٥، جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ١٢ مايو ١٩٢٧، بشأن الأسباب التي دعت لعدم سفر المحمل إلى الأراضي الحجازية .
- ٠٥٨٠٥٣ – ٠٠٧٥، تقرير اللواء محمود عزمي باشا عن طلعة الحج لعام ١٩٢٦ .

- **مجلس الوزراء المصري :**

أرشيف سري جديد، وتمَّ الاستعانة بالأكواد الأرشيفية التالية :

- ٠٢٤٠٥٢ – ٠٠٨١، مُذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء في ٢٣ مايو ١٩٣٢، بشأن عقد اتفاق مع شركة مصر للنقل والملاحة البحرية لنقل الحُجاج المصريين .
- ٠٣٠٢٢٦-٠٠٨١، مُذكرة مرسلة من رئيس الوزراء مصطفى النحاس إلى فؤاد حمزة وكيل الخارجية السعودية في ١٨ نوفمبر ١٩٣٦، بشأن قيام مصر بإعادة إرسال كسوة الكعبة المشرفة .
- ١٠٥٨٩٣ – ٠٠٧٨، موافقة مجلس الوزراء بتاريخ أول يونيو ١٩٣٢، على تعيين ملحق طبي لقُنصلية مصر في جدة .

- **محافظ عابدين :**

أرشيف سري جديد، وتمَّ الاستعانة بالأكواد الأرشيفية التالية :

- ٠٠٢٥٠٤ – ٠٠٦٩، خطاب من مُعتمد الحكومة الهاشمية في مصر إلى رئيس الوزراء بتاريخ ٤ أكتوبر ١٩٢٤، بشأن تطورات الأوضاع السياسية في الحجاز .
- ٠٠٢٥٠٦ – ٠٠٦٩، برقية من وكيل السُلطان عبدالعزيز إلى وزير الداخلية المصري في ١٢ سبتمبر ١٩٢٥، بشأن الأخبار المتواترة عن أحداث المدينة المنورة .
- ٠٠٢٥١١ – ٠٠٦٩، أوراق خاصة بحديث عبدالحميد بدوي باشا مع الشيخ حافظ وهبة، بشأن مسألة الحجاز عام ١٩٢٨ .
- ٠٠٢٥١٢ – ٠٠٦٩، مكاتبة من قُنصلية مصر في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٢٨، بشأن العلاقات بين مصر والحجاز .
- ـــــــــ، مكاتبة من قُنصلية مصر في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٢٨، بشأن العلاقات بين مصر والحجاز .
- ـــــــــ، مُذكرة من قُنصل مصر في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩ يناير ١٩٣٠، بشأن العلاقات بين مصر والمملكة الحجازية والاعتراف بها وحل الخلافات القائمة بين البلدين.
- ـــــــــ، خطاب مرسل من حسن الأشموني قُنصل مصر في جدة إلى وزارة الخارجية في ٢٩ يناير ١٩٣١، بشأن مقابلته للملك عبدالعزيز .
- ٠٠٢٥١٤-٠٠٦٩، أوراق خاصة بمُؤتمر مكة الإسلامي في يوليو ١٩٢٦ .

- ٠٠٢٥٢١-٠٠٦٩، مُذكرة عن العلاقات بين مصر والحجاز، ووجهة نظر كل من حكومتي البلدين لحل الخلاف القائم بينهما عام ١٩٣٥ .
- ٠٠٢٥٢٥ــ ٠٠٦٩، مُذكرة من القُنصلية المصرية في جدة بشأن العلاقات المصرية الحجازية وبعثة الشرف المرافقة للكسوة عام ١٩٤١ .
- ٠٠٣٥٥٣- ٠٠٦٩، تقرير اللواء عبدالرحيم فهمي عن حج ١٩١٨ .
- ٠٠٤٧٩٤- ٠٠٦٩، تقرير مقدَّم من مُفتي الديار المصرية في ٢٠ مايو ١٩٢٥، بشأن الفتوى عن عدم الذهاب للحج .
- ٠٠٤٨٣٦-٠٠٦٩، مكاتبة من حافظ وهبة مستشار سُلطان نجد إلى حسن نشأت رئيس الديوان الملكي في ١٧ يناير ١٩٢٥، بشأن الأوضاع الاقتصادية في الحجاز.
- ٠١١٢٨٢-٠٠٦٩، تقرير القُنصلية المصرية في جدة بتاريخ ٩ فبراير ١٩٢٨، بشأن الأوضاع في الحجاز قبل موسم حج ١٩٢٨.
- ــــــــ، تقرير القُنصلية المصرية في جدة بتاريخ ٩ فبراير ١٩٢٨، بشأن الأوضاع المعيشية للحُجاج المصريين .
- ــــــــ، تقرير أمير الحج المصري عام ١٩٢٨ .
- ٠١٦٧٦٦-٠٠٦٩، برقية من الملك علي بن الحسين إلى الملك فؤاد في ٢ ديسمبر ١٩٢٤ ،بشأن بعثة الهلال الأحمر المصري في جدة .

- **الخارجية المصرية :**

أرشيف سري جديد، وتمَّ الاستعانة بالأكواد الأرشيفية التالية :

- ٠٠٥٩٢٩- ٠٠٧٨، المُؤتمر التمهيدي المنعقد في مدينة روما " ٩ – ١٠ مايو ١٩٠٧"، والذي ضم وفودًا من : بريطانيا، وفرنسا، وأمريكا، وهولندا، وسويسرا، ومصر.
- ٠٠٩٤٦٧- ٠٠٧٨، تقرير من وزير الأوقاف إلى وزارة الخارجية في ٢٦ مايو ١٩٢٣، بشأن توسيع مقر التكية المصرية في مكة المكرمة .
- ــــــــ، مكاتبة من وكيل الخارجية الهاشمية فؤاد الخطيب إلى القُنصل البريطاني في جدة بتاريخ ٧ يوليو ١٩٢٣، بشأن توسيع مقر التكية المصرية في مكة المكرمة.

- ٠١١٦٠٠ـ ٠٠٧٨، كتاب من الملك علي بن الحسين إلى الملك فؤاد في ٢٧ سبتمبر ١٩٢٥، بشأن توزيع الصدقات على مَستحقيها من أهل الحجاز .
- ـــــــــ، تقرير مرفوع من أحمد صابر ناظر التكية المصرية في مكة إلى وزير الأوقاف بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٢٦، بشأن الاحتفال بذكرى المولد النبوي الشريف.
- ـــــــــ، مُذكرة من قُنصل مصر في جدة إلى وزير الخارجية بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٢٦، بشأن قيام السُلطات الحجازية بمنع التكية المصرية في مكة من إحياء حفلة المولد النبوي الشريف.
- ـــــــــ، تقرير القُنصلية المصرية في جدة بتاريخ ٢٤يوليو ١٩٣٠، بشأن الحالة الصحية في الحجاز.
- ٠١٩٤٢٦ـ ٠٠٧٨، مُذكرة من وزير الأشغال عثمَّان محرم إلى رئيس الوزراء مصطفى النحاس في ١٣ يوليو ١٩٣٧، بشأن عمل لجنة شُئون الحرمين الشريفين.
- ـــــــــ، مُذكرة من وزارة الأشغال العمومية إلى وزارة الداخلية في ١٠ يناير ١٩٣٨، بشأن المُساعدات المصرية للحجاز.
- ـــــــــ، مُذكرة من وزارة الخارجية السعودية إلى قُنصل مصر في جدة بتاريخ ١٠ مارس ١٩٣٨، بشأن مشروعات الحرمين الشريفين والأماكن المُقدَّسة .
- ٠١٩٦٥١ـ ٠٠٧٨، تقرير القُنصلية المصرية في جدة عن مُؤتمر مكة عام ١٩٢٦.
- ٠٢٧٠٨١ـ ٠٠٧٨، برقية من وكيل وزارة الداخلية إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٢٦ بخصوص رسوم الحكومة الحجازية عن الحُجاج المصريين .
- ٠٢٧٠٨٨ـ ٠٠٧٨، تقرير القُنصلية المصرية في جدة بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٢٩، بشأن عمل البعثة الطبية المصرية خلال موسم حج ١٩٢٩ .
- ـــــــــ، برقية من قُنصل مصر في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩٣٥، بشأن نظام الأطباء والصيادلة لغير السعوديين .
- ـــــــــ، برقية من مصلحة الصحة العمومية إلى وزارة الخارجية في ٢٧ نوفمبر ١٩٣٥، بشأن نظام الأطباء والصيادلة لغير السعوديين .

- ـــــــــ، برقية من مصلحة الصحة العمومية إلى وزارة الخارجية في ٢٤ ديسمبر ١٩٣٥، بخصوص النظام الذي وضعته حكومة الحجاز للأطباء والصيادلة غير السعوديين .
- ٠٢٧٢٠٩ـ ٠٠٧٨، معايير الحجر الصحي المفروض على الحُجاج المسلمين، مكاتبة من القُنصلية المصرية في جدة لرئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ أبريل ١٩٣٥، بشأن مسألة الحجر الصحي في الطور.
- ٠٢٧٢٢١ـ ٠٠٧٨، المذكرات المتبادلة بين رئيس وزراء الحكومة المصرية ووكيل خارجية المملكة العربية السعودية في ١٨ نوفمبر ١٩٣٦.
- ـــــــــ، محضر يثبت ما تمَّ الاتفاق عليه من الإجراءات في شأن المحمل والصدقات بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٣٦.
- ـــــــــ، تقرير القُنصلية المصرية في جدة بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٣٦، بشأن الرسوم المُقرَّرة على الحُجاج المصريين.
- ٠٢٧٣١٦ـ ٠٠٧٨، برقية من وزير الخارجية إلى قُنصل مصر في جدة بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٢٥، بشأن سفر الحُجاج المصريين إلى الحجاز عام ١٩٢٦ .
- ـــــــــ، برقية من مُعتمد مملكة الحجاز وسلطنة نجد وملحقاتها إلى وزير الداخلية بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٢٦، بشأن افتتاح مكتب للوكالة الحجازية في السويس.
- ـــــــــ، برقية من وكيل وزارة الداخلية إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣١ يناير ١٩٢٦، بشأن مُعتمد الوكالة الحجازية في مصر .
- ـــــــــ، برقية من قُنصل مصر في جدة إلى وكيل وزارة الخارجية في ٢٨ مارس ١٩٢٦، بشأن بعض المُشكلات التي قد تواجه المحمل المصري في موسم الحج.
- ـــــــــ، تقرير القُنصلية المصرية في جدة إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٩ أبريل ١٩٢٦، بشأن المُهمة المنتدب لها مساعد أمير الحج المصري.
- ـــــــــ، خطاب من قُنصل مصر في جدة إلى جلالة الملك عبدالعزيز في ٢ مايو ١٩٢٦، بشأن مطالب الحكومة المصرية لما قد يتعرض له الحُجاج والمحمل المصري .

- ـــــــــ، برقية من الملك عبدالعزيز إلى قُنصل مصر في جدة بتاريخ ٤ مايو ١٩٢٦، بشأن الإجابة على رغبات حكومة صاحب الجلالة ملك مصر.
- ـــــــــ، صورة الفتوى الواردة من شيخ الأزهر ومُفتي الديار المصرية بتاريخ ١٢ مايو ١٩٢٦، بشأن زيارة القبور وشرب الدخان وسماع الموسيقى .
- ـــــــــ، برقية من مُعتمد الوكالة الحجازية في مصر إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٤مايو ١٩٢٦، بشأن ما أشيع في بعض الصحف عن المحمل الشريف وحرسه.
- ـــــــــ، قرار مجلس الوزراء في ٣٠ يونيو ١٩٢٦، بشأن عودة المحمل إلى مصر.
- ـــــــــ، برقية من قُنصل مصر في جدة إلى وكيل وزارة الداخلية في يناير ١٩٢٧، بشأن حالة الأمن العام في الحجاز.
- ـــــــــ، برقية من قُنصل مصر في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣ فبراير ١٩٢٧، بشأن مُفاوضاته مع الملك عبدالعزيز حول شُئون المحمل.
- ـــــــــ، برقية من وكيل وزارة الخارجية إلى قُنصل مصر في جدة بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٢٧، بشأن الضمانات التي طلبتها مصر لإرسال المحمل .
- ـــــــــ، كتاب من الأمير فيصل نائب الحجاز إلى قُنصل مصر في جدة بتاريخ ٨ مايو ١٩٢٧، بشأن الاشتراطات التي وضعتها الحكومة الحجازية لقدوم المحمل المصري.
- ـــــــــ، برقية من قُنصل مصر في جدة بتاريخ ١٠ مايو ١٩٢٧، بشأن مباحثاته مع الملك عبدالعزيز حول المحمل المصري.
- ٠٢٧٣١٩ـ ٠٠٧٨، تقرير القُنصلية المصرية في جدة بتاريخ ٦ مايو ١٩٢٨، بشأن الأوضاع المعيشية للحُجاج المصريين .
- ـــــــــ، تقرير القُنصلية المصرية في جدة بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٢٨، بشأن أماكن نزول الحُجاج المصريين .
- ـــــــــ، تقرير القُنصلية المصرية في جدة عن موسم حج ١٩٢٨ .
- ٠٢٧٣٢٢ـ ٠٠٧٨، تقرير القُنصلية المصرية في جدة عن بيان عدد الحُجاج المصريين خلال مواسم الحج "١٩٠١–١٩٣٠ " .
- ـــــــــ، تقرير القُنصلية المصرية في جدة عن حج ١٩٢٨ .

- ـــــــــ، تقرير القُنصلية المصرية في جدة بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٢٩، بشأن صعود الحُجاج إلى جبل عرفات.
- ـــــــــ، تقرير القُنصلية المصرية في جدة بتاريخ أول أبريل ١٩٣٠، بشأن مراقبة الحُجاج المصريين.
- ٠٢٧٣٢٨ـ ٠٠٧٨، تقرير القُنصلية المصرية في جدة عن موسم حج ١٩٣٠ .
- ـــــــــ، برقية من القُنصل المصري في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٠أكتوبر ١٩٣٠، بشأن حصول اعتداء على الحُجاج المصريين بالمدينة المنورة.
- ـــــــــ، تقرير القُنصلية المصرية في جدة عن حج ١٩٣٥ .
- ٠٢٧٣٣٠ـ ٠٠٧٨، تقرير القُنصلية المصرية في جدة بتاريخ ١٩ أبريل ١٩٣٠، ملف اعتقال نشالين مصريين في الحجاز.
- ـــــــــ، تقرير القُنصلية المصرية في جدة بتاريخ ١٩ أبريل ١٩٣٠، بشأن مراقبة الحُجاج المصريين " ملف الفقراء والمتسولين".
- ـــــــــ، برقية من فوزان السابق مُعتمد الوكالة الحجازية في القاهرة إلى وزارة الخارجية بتاريخ أول يناير ١٩٣١، بشأن القبض على بعض النشالين المصريين في الحجاز.
- ٠٢٧٣٣٤ـ ٠٠٧٨، الحج في عام ١٩٣١ "تعليمات عامة".
- ٠٢٧٣٣٥ـ ٠٠٧٨، برقية من قُنصل مصر في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٣١، بشأن سيارات الإسعاف اللازمة للبعثة الطبية في موسم الحج.
- ـــــــــ، تقرير القُنصلية المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٣١، بشأن عمل البعثة الطبية في موسم الحج.
- ـــــــــ، ترجمة للتعليمات التي أعطيت للدكتور عبدالحميد قاسم مندوب مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، بشأن مأموريته في الحجاز عام ١٩٣١.
- ٠٢٧٣٣٨ـ ٠٠٧٨، وزارة الداخلية، تعليمات عامة بتاريخ ٩ مارس ١٩٣١، بشأن منع النشالين وأرباب السوابق والمتهمين في قضايا من السفر إلى الحجاز.
- ـــــــــ، منشور رقم ٣ بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٣٢، بشأن سفر الحُجاج المصريين إلى الحجاز لأداء فريضة الحج.
- ـــــــــ، تقرير القُنصلية المصرية في جدة بتاريخ ٨ فبراير ١٩٣٢، بشأن هبوط سعر العملة المصرية الورقية في الحجاز.

- ٠٢٧٣٣٩ـ ٠٠٧٨، البعثة الطبية المصرية للأقطار الحجازية خلال موسم حج ١٩٣٢.
- ٠٢٧٣٤٩ـ ٠٠٧٨، برقية من معاون الخارجية الحجازية إلى قُنصل مصر في جدة بتاريخ ٩ مارس ١٩٣٥، بشأن عمل الدكتور محمد صالح مندوب مجلس الصحة البحرية.
- ٠٢٧٣٥٠ـ ٠٠٧٨، تقرير القُنصلية المصرية في جدة عن الحالة الصحية لموسم حج١٩٣٤.
- ـــــــــ، تقرير الملحق الطبي في قُنصلية مصر بجدة عن الحالة الصحية بالحجاز في شهر يونيو ١٩٣٥.
- ـــــــــ، اقتراحات الدكتور محمد عفيفي في ٢٠ نوفمبر ١٩٣٥، بشأن تخصيص أماكن الحُجاج المصريين في عرفات ومنى و تسهيل عمل البعثة الطبية.
- ـــــــــ، تقرير القُنصلية المصرية في جدة بتاريخ٣٠ ديسمبر ١٩٣٥، بشأن العمل على إقامة خيام الحُجاج المصريين في مكان واحد.
- ٠٢٧٣٥٣ـ ٠٠٧٨، أعضاء البعثة الطبية في موسم حج ١٩٣٦.
- ٠٣٤٤٦٧ـ ٠٠٧٨، برقية مرسلة من الملك فؤاد إلى السُلطان عبدالعزيز في ٣٠ أغسطس ١٩٢٥، بشأن المخاطر التي تهدد الحرم النبوي الشريف .
- ٠٣٤٤٧٢ـ٠٠٧٨، العلاقات المصرية الحجازية " مسألة البعثة الطبية عام ١٩٢٩".
- ـــــــــ، ملف تكميلي بشأن ما نشرته الصحافة المصرية حول العلاقات بين مصر والحجاز "١٩٣٠–١٩٣٢ "، مقال في صحيفة الأهرام بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٣٠.
- ـــــــــ، تقرير قُنصل مصر في جدة بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٣١، بشأن بعض المسائل التي بين مصر والحجاز.
- ـــــــــ، برقية من وزير الخارجية عبدالفتاح عمرو إلى قُنصل مصر في جدة بتاريخ ١٣ أبريل ١٩٣١، بشأن الحديث الذي دار مع وكيل وزارة الخارجية الحجازية.

- ـــــــــــ، تقرير من قُنصل مصر في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٠ أبريل ١٩٣١، بشأن مقابلته للملك عبدالعزيز.
- ـــــــــــ، تقرير من قُنصل مصر في جدة إلى وزير الخارجية عبدالفتاح عمرو بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩٣١، بشأن حديث الملك عبدالعزيز معه حول مسألة الخلافة وتوتر العلاقات مع الملك فؤاد .
- ـــــــــــ، تقرير من قُنصل مصر في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٨ مايو ١٩٣١، بشأن الخلافات بين مصر والحجاز .
- ـــــــــــ، مُذكرة من فوزان السابق معتمد المملكة الحجازية في مصر إلى وزير الخارجية بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٣١، بشأن إصلاحات المسجد النبوي .
- ـــــــــــ، تقرير القُنصلية المصرية في جدة بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٣٣، بشأن رحلة طلعت حرب بالطائرة المصرية البراق من مصر إلى الحجاز.

ثانيًا : الوثائق العربية المنشورة :

- **الحكومة المصرية :**

الأوامر العُليا والدكريتات، أوامر عام ١٨٨١.

- **مجلس الشيوخ المصري :**

الانعقاد الثاني عشر، ديسمبر ١٩٣٦.

- **مجلس النواب المصري :**

- الهيئة النيابية الثالثة، الانعقاد العادي الثاني، المجلد الثاني، مايو ١٩٢٧ .
- الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادي الرابع، المجلد الأول، يناير ١٩٣٤ .
- الهيئة النيابية السادسة، الانعقاد العادي الثاني، المجلد الأول، نوفمبر ١٩٣٦ .

ثالثًا : الدوريات :

- الأحرار الدستوريين : ١٩٣١ .
- أم القرى : من ١٩٢٥ إلى ١٩٣٧ .
- الأهرام : ١٩٢٦، ١٩٣٠، ١٩٣٦ .
- السياسة : ١٩٣٠، ١٩٣٦ .
- صوت الحجاز: ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦.
- الفتح: ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧ .
- القبلة: ١٩٢٣.
- الوقائع المصرية: ١٨٨١

رابعًا : الرسائل العلمية :

- أحمد بن يحي آل فائع، ضم الحجاز في عهد الملك عبدالعزيز " ١٣٣٢ – ١٣٤٤هـ / ١٩١٤–١٩٢٥م"، دراسة تاريخية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٧ .
- عبدالمغيث النعماني، سياسة حكومة الحجاز تجاه الأقطار العربية المجاورة " ١٣٣٤–١٣٤٣هـ /١٩١٦–١٩٢٤م "، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى ،١٩٩٨.
- عبدالمنعم عبدالرحمن عبدالمجيد، مُخصَّصات الحرمين الشريفين من مصر " ١٢٩٩–١٣٨١هـ /١٨٨٢–١٩٦٢ م "، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الأزهر، ٢٠٠٨ .
- نضال داود المؤمني، علاقة مصر بالحجاز على عهد الشريف الحسين وموقفها من ثورته ضد الدولة العثمَّانية وصراعه مع عبدالعزيز آل سعود " ١٩٠٨ – ١٩٢٥ "، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣ .

خامسًا : المراجع العربية :

- إبراهيم رفعت، مرآة الحرمين الشريفين أو الرحلات الحجازية والحج ومشاعره الدينية، ط١،ج١،مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٤٤ هـ – ١٩٢٥ م .
- أحمد السباعي، تاريخ مكة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٩٩٩ .
- أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، الحولية الثالثة ١٩٢٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،٢٠١٣ .
- أمين الريحاني، تاريخ نجد الحديث وملحقاته، ط ١، المطبعة العلمية ليوسف صادر، بيروت ،١٩٢٨.
- حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، ط٣، دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٩٥٦ .
- _____، خمسون عامًا في جزيرة العرب، ط ١، دار الآفاق العربية القاهرة ،٢٠٠١.
- خالد عبدالرحمن الجريسي، من وثائق العلاقات المصرية السعودية في عهد الملك عبدالعزيز، ط١، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٠٥.

- رجب السيد حراز، الدولة العثمانية وشبه الجزيرة العربية " ١٨٤٠ – ١٩٠٩ "، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٠.
- زين العابدين شمس الدين، معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، الزهراء للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٦.
- صلاح الدين مختار، تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها، ط١، ج٢، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٥٧.
- عباس متولي حمودة، مشاهداتي في الحجاز، مطبعة المستقبل، القاهرة، د . ت
- فتحي رضوان، طلعت حرب "بحث في العظمة "، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٠.
- مديحة أحمد درويش، تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين، ط١، دار مكتبة الشروق، جدة، ١٩٨٠ .
- نضال داود المؤمني، الشريف الحسين بن علي والخلافة الإسلامية، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩٦ .
- يوسف أحمد، المحمل والحج، ج ١، مطبعة حجازي، القاهرة، ١٩٣٧.
- يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية " ١٨٧٨، ١٩٥٣"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٧٥.

سادسًا : المراجع المترجمة :

- جولدن صاري يلدز، الحجر الصحي في الحجاز " ١٨٦٥ – ١٩١٤"، ترجمة عبدالرازق بركات، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠١ ".